

سلسلة إصدارات الناشر المتميز (٢٠٤)

إتحاف الخلف ببعض عقائد السلف

وفيه سياق ما روي من مأثور العقائد
عن بعض أئمة السلف (أولهم الثوري، وآخرهم الطبري)
مع شرحها، والترجمة لأصحابها

تأليف
د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني
أستاذ العقيدة المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

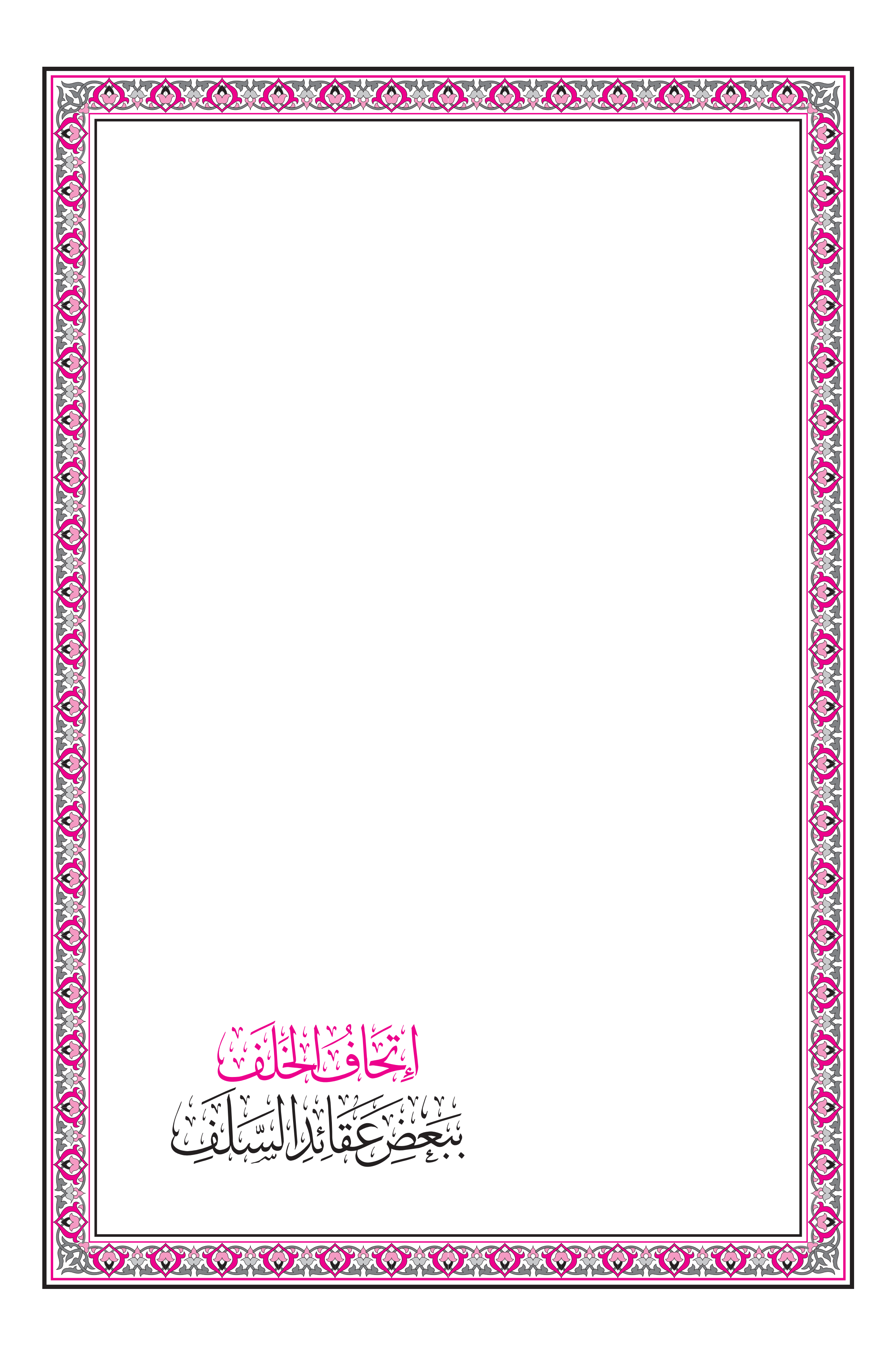


الناشر المتميز
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض

دار النصيحة
للطباعة والنشر والتوزيع
المدينة النبوية

إتحاف الخلف ببعض عقائد السلف
تأليف
د. طارق القحطاني





إتحاف الخلف
ببعض عقائد السلف

ح دار الناشر المتميز، ١٤٤٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القحطاني، طارق بن سعيد بن عبدالله

إتحاف الخلف ببعض عقائد السلف ./ طارق بن سعيد بن عبدالله القحطاني - المدينة المنورة، ١٤٤٣هـ

٢٠٨ص، ١٧×٢٤ سم

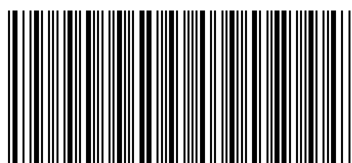
ردمك ٤-٩-٩١٦٠٦-٦٠٣-٩٧٨

١ - العقيدة الإسلامية أ- العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٤٣/٣١١٠

رقم الإيداع: ١٤٤٣/٣١١٠

ردمك: ٤-٩-٩١٦٠٦-٦٠٣-٩٧٨



9786039160694

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢م

الناشر المتميز

المملكة العربية السعودية

الرياض - حي الفلاح

أمام البوابة رقم ٢ لجامعة الإمام

جوال/ ٠٥٠٩٢٢٤٢٤٢

almotmiz1437h@gmail.com

دار النصيحة

المملكة العربية السعودية

المدينة النبوية

أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية

جوال/ ٠٥٩٥٩٨٢٠٤٦

daralnasihaa@gmail.com

سِلسلَةُ إصدارَاتِ النَّاشِرِ المُتَمَيِّز (٢٠٣)

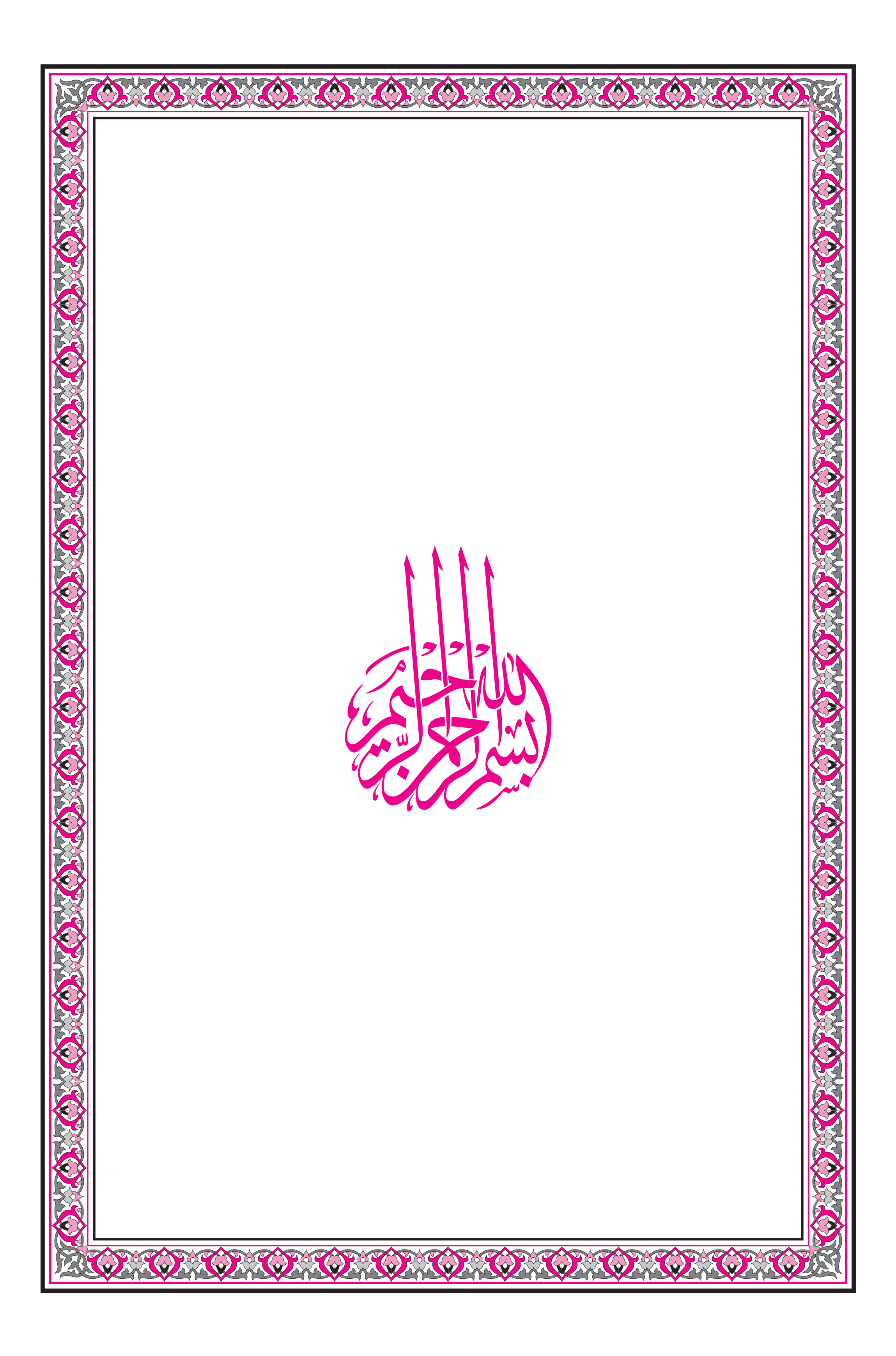
إتحاف الخلف
ببعض عقائد السلف

وفيه سياق ما رُوي من مأثور العقائد
عن بعض أئمة السلف (أولهم الثوري، وآخرهم الطبري)
مع شرحها، والترجمة لأصحابها

تأليف
طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني

دار النصيحة
للطباعة والنشر والتوزيع
المدينة النبوية

الناشر المتميز
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض


بسم الله الرحمن الرحيم

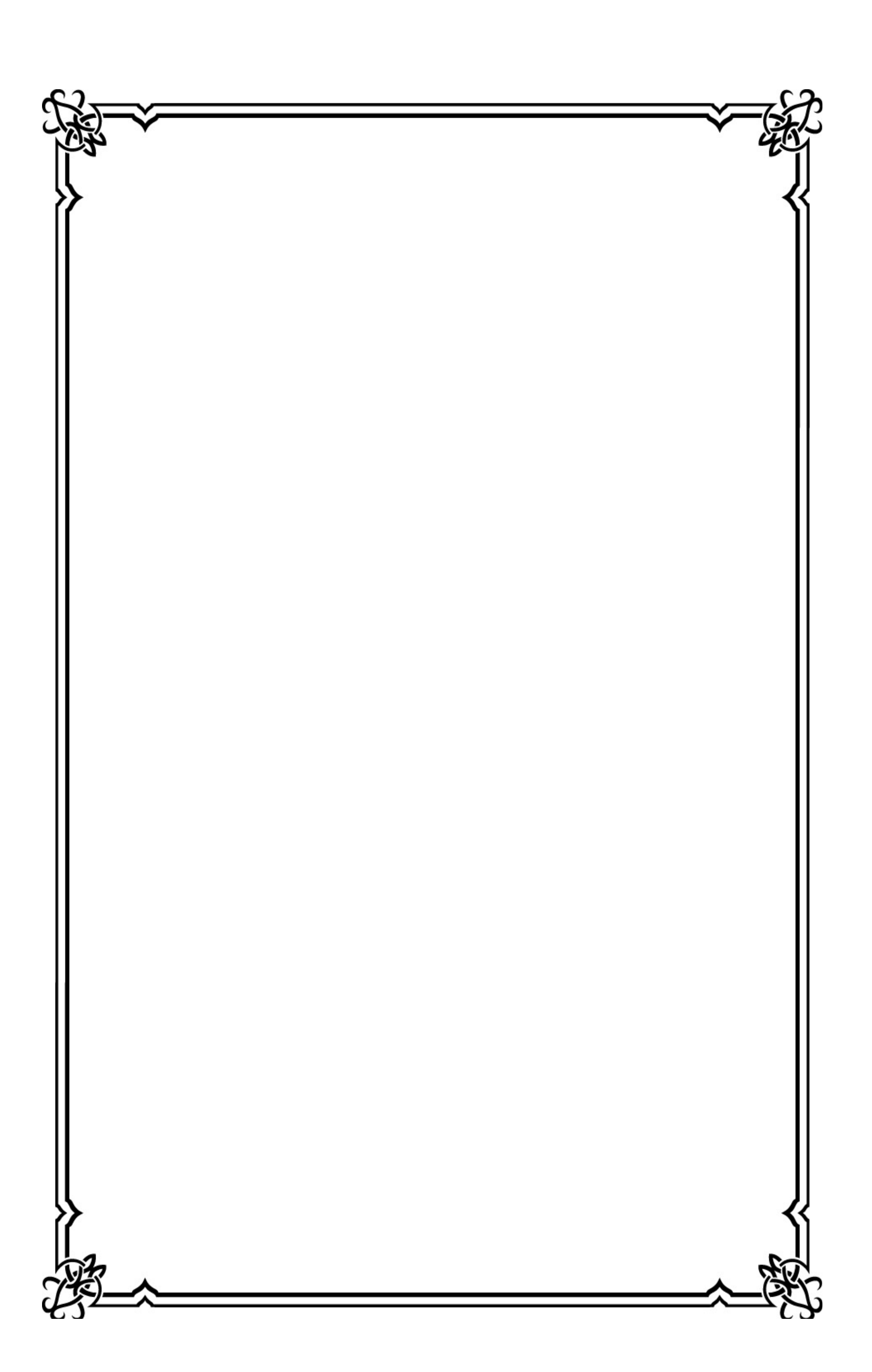


وفيه سياق ما روي من مأثور العقائد

عن بعض أئمة السلف (أولهم الثوري، وآخرهم الطبري)

مع شرحها، والترجمة لأصحابها

طارق بن سعيد بن عبد اللَّه القحطاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمدَ للَّه، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله؛ سيد الأولين والآخرين، والمبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء والمرسلين.

قوله -تعالىٰ-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وقوله -تعالىٰ-: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

وقوله -تعالىٰ-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمّا بعد:

فقد يسر اللَّه عليّ بفضله أن أنقل وأشرح بعض عقائد الأئمة الذين جعلهم

اللَّه للدين وأهله أعلامًا، وللإسلام والهدىٰ منارًا، ولم يزل العلماء قرنًا بعد قرن ينقلون أقوالهم، لأنهم علموا أنهم لا يصدرون عن أهوائهم ولا يفزعون إلا لكتاب ربهم وسنّة نبيهم ﷺ فكانوا للحق ملازمين، والعاقبة لهم في كل دائرة وجولة مع أهل الباطل ولو بعد حين، ولذلك جاء في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي قبل أن يسوق اعتقاد الأئمة قوله: (سِيَاقُ مَا رُوِيَ عَنِ الْمَأْثُورِ عَنِ السَّلَفِ فِي جُمَل اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالتَّمَسُّكِ بِهَا وَالْوَصِيَّةِ بِحِفْظِهَا قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ) فهي إذًا تستحق العناية والتوصية والتمسك بها ودراستها، فرأيت أن أنقل هذه العقائد التي أخرجها ونقلها الإمام أبو القاسم هبة اللَّه اللالكائي (٤١٨هـ) في كتابه، ثم أضيف عليها الزيادات من كتب السلف الأخرىٰ، ثم أشرحها، حتىٰ تكون صالحة ومفيدة لطلاب العلم ولإقامة الدورات العلمية في دراستها وحفظها، وقد كان الدافع لذلك: الدورة التي أقمتها في صيف عام ألف وأربعمئة واثنين وأربعين (١٤٤٢هـ)، وقد قسّمت الكتاب علىٰ النحو الآتي:

كتاب في ترجمة الأئمة أصحاب العقائد وفيه:

- باب في ترجمة الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ).
- باب في ترجمة الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ).
- باب في ترجمة الإمام سفيان بن عيينة (١٩٨هـ).
- باب في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ).
- باب في ترجمة الإمام علي بن المديني (٢٣٤هـ).
- باب في ترجمة الإمام أبي ثور (٢٤٠هـ).

- باب في ترجمة الإمام البخاري (٢٥٦هـ)
- باب في ترجمة الإمامين أبي زرعة (٢٦٤هـ) أبي حاتم (٢٧٧هـ) الرازيين.
- باب في ترجمة الإمام سهل التستري (٢٨٣هـ).
- باب في ترجمة الإمام محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).

كتاب في سرد عقائد الأئمة وفيه:

- باب في عقيدة الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ).
- باب في عقيدة الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ).
- باب في عقيدة الإمام سفيان بن عيينة (١٩٨هـ).
- باب في عقيدة الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ).
- باب في عقيدة الإمام علي بن المديني (٢٣٤هـ).
- باب في عقيدة الإمام أبي ثور (٢٤٠هـ).
- باب في عقيدة الإمام البخاري (٢٥٦هـ)
- باب في عقيدة الإمامين أبي زرعة (٢٦٤هـ) أبي حاتم (٢٧٧هـ) الرازيين.
- باب في عقيدة الإمام سهل التستري (٢٨٣هـ).
- باب في عقيدة الإمام محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).

كتاب في جمع أقوال الأئمة علىٰ أبواب الدين مع التعليق عليها وفيه:

- باب في أقوال الأئمة في مصادر التلقي

- باب في أقوال الأئمة في توحيد الأسماء والصفات .
- باب في أقوال الأئمة في الإيمان .
- باب في أقوال الأئمة في القدر .
- باب في أقوال الأئمة في الإيمان باليوم الآخر .
- باب في أقوال الأئمة في الصحابة .
- باب في أقوال الأئمة في الإمامة .
- باب في أقوال الأئمة في مسائل متفرقة .

❊ ❊ ❊

كتاب في ترجمة الأئمة أصحاب العقائد

وفيه:

باب في ترجمة الإمام سفيان الثوري ونقل عقيدته

وفيه:

- **فصل في ترجمة سفيان الثوري (١٦١هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ:

هو: سُفْيَانُ بنُ سَعِيْدِ بنِ مَسْرُوْقٍ الثَّوْرِيُّ بْنِ حَبِيْبِ بنِ رَافِعِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَوْهِبَةَ بنِ أُبَيِّ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُنْقِذِ بنِ نَصْرِ بنِ الحَارِثِ بنِ ثَعْلَبَةَ بنِ عَامِرِ بنِ مِلْكَانَ بنِ ثَوْرِ بنِ عَبْدِ مَنَاةَ بنِ أُدِّ بنِ طَابِخَةَ بنِ إِلْيَاسَ بنِ مُضَرَ بنِ نِزَارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدْنَانَ، شَيْخُ الإِسْلَامِ، إِمَامُ الحُفَّاظِ، سَيِّدُ العُلَمَاءِ العَامِلِيْنَ فِي زَمَانِهِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الثَّوْرِيُّ، الكُوْفِيُّ، المُجْتَهِدُ، مُصَنِّفُ كِتَابِ (الجَامِعِ) الكبير والأوسط والصغير وكلها مفقودة...

قَالَ شُعْبَةُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَأَبُو عَاصِمٍ، وَيَحْيَىٰ بنُ مَعِيْنٍ، وَغَيْرُهُم: (سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ فِي الحَدِيْثِ).

وُلِدَ: سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِيْنَ اتِّفَاقًا، وَطَلَبَ العِلْمَ وَهُوَ حَدَثٌ باعتنَاءِ وَالِدِه المُحَدِّثِ الصَّادِقِ سَعِيْدِ بنِ مَسْرُوْقٍ الثَّوْرِيِّ، وَكَانَ وَالِدُهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّعْبِيِّ، وَخَيْثَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمِنْ ثِقَاتِ الكُوْفِيِّيْنَ، وَعِدَادُهُ فِي صِغَارِ التَّابِعِيْنَ. رَوَىٰ لَهُ: الجَمَاعَةُ السِّتَّةُ فِي دَوَاوِيْنِهِم...

قال بِشْرٌ الحَافِي: (كَانَ الثَّوْرِيُّ عِنْدَنَا إِمَامَ النَّاسِ). وَقَال أيضًا: (سُفْيَانُ فِي زَمَانِهِ، كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ في زمانهما). وقَالَ أَبو إِسْحَاقَ الفَزَارِيِّ: (مَا رَأَيتُ مِثْلَ الثَّوْرِيِّ).

وَعَنْ شُعَيْبِ بنِ حَرْبٍ، قَالَ: (إِنِّيْ لأَحسِبُ أَنَّهُ يُجَاءُ غَدًا بِسُفْيَانَ حُجَّةً مِنَ اللَّهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ، يَقُوْلُ لَهُم: لَمْ تُدْرِكُوا نَبِيَّكُم، قَدْ رَأَيتُم سُفْيَانَ).

وَعَنْ يَحْيَىٰ بنِ مَعِيْنٍ، قَالَ: (مَا خَالَفَ أَحَدٌ سُفْيَانَ فِي شَيْءٍ، إِلَا كَانَ القَوْلُ قَوْلَ سُفْيَانَ).

رَوَىٰ: يَحْيَىٰ بنُ نَصْرِ بنِ حَاجِبٍ، عَنْ وَرْقَاءَ، قَالَ: (لَمْ يَرَ الثَّوْرِيُّ مِثْلَ نَفْسِه).

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: أَصْحَابُ الحَدِيْثِ ثَلَاثَةٌ: (ابْنُ عَبَّاسٍ فِي زَمَانِهِ، وَالشَّعْبِيُّ فِي زَمَانِهِ، وَالثَّوْرِيُّ فِي زَمَانِهِ).

وَرَوَىٰ: المَرُّوْذِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: (أَتَدْرِي مَنِ الإِمَامُ؟ الإِمَامُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، لَا يَتَقَدَّمُهُ أَحَدٌ فِي قَلْبِي).

وكان فيه تشيعٌ يسير يُثلّث بعلي رضي الله عنه ثم رجع عن قوله هذا، مات في أول سنة إحدىٰ وستين ومئة[1]. ومما يجب التنبيه أن العلماء في التراجم يعنون بالتشيّع عند المتقدمين: تفضيل علي علىٰ عثمان رضي الله عنهما قال ابن حجر (٨٥٢هـ): «فالتشيع في عُرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي علىٰ عثمان رضي الله عنهما، وأن عليًّا رضي الله عنه كان مصيبًا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليًّا أفضل الخلق بعد

(١) ينظر للاستزادة: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٩- ٢٧٩).

رسول اللَّه ﷺ وإذا كان معتقدًا ذلك، ورعًا ديِّنًا صادقًا مجتهدًا فلا تُرد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تُقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة»(١).

• فصل في ترجمة راوي عقيدة سفيان الثوري:

وهو: شُعَيْب بن حَرْب المدائني، أبو صالح الْبَغْدَادِيّ، نزيل مكة، أَصله من خُرَاسَان من الْأَبْنَاء سكن الْمَدَائِن يروي عَن الثَّوْريّ وَشعْبَة، كنيته أَبُو صَالح، روىٰ عَنهُ أهل الْعرَاق وَكَانَ من خِيَار عباد اللَّه مَاتَ فِي ولَايَة مُحَمَّد الْأمين سنة (١٩٦هـ)(٢).

* * *

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٩٤).

(٢) ينظر: الثقات لابن حبان (٨/ ٣٠٨).

باب في ترجمة الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ)

الأوزاعي، وهو: عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمِد، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، أبو عمرو الأوزاعي، من تابعي التابعين، أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وورعًا وحفظًا وفضلًا وعبادة وضبطًا مع زهادة كان مولده ببعلبك سنة ثمانين، ومنشؤه بالكرك -قرية بالبقاع- ثم نقلته أمه إلىٰ بيروت، وهو أول من دوّن العلم بالشام، ارتحل إلىٰ البصرة ليدرك الحسن البصري وابن سيرين، فوجد الحسن البصري قد مات، وابن سيرين حيًّا مريضًا ثم عاده ومكث قليلا ومات. سمع جماعات من التابعين: كعطاء بن أبىٰ رباح، وقتادة، ونافع مولىٰ ابن عمر، والزهري، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم. وروىٰ عنه جماعة من التابعين وشيوخه: كقتادة، والزهري، ويحيىٰ بن أبىٰ كثير، وجماعات من أقرانهم وكبار العلماء: كسفيان، ومالك، وشعبة، وابن المبارك، وخلائق لا يحصون. قال الوليد بن مسلم: ما رأيت أكثر اجتهادًا في العبادة من الأوزاعي، ومات ببيروت سنة سبع وخمسين ومائة، وكان السَّبَب في مَوته أنه كان قد دخل الحمّام فزَلَقت رجلُه وسقط؛ فغُشي عليه ولم يُعلم به حتىٰ مات[1].

❊ ❊ ❊

(١) ينظر للاستزادة: مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (ص٢٨٥) طبقات الفقهاء (ص٧٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٥/ ١٤٧) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٩٨) السير للذهبي (٧/ ١٠٧- ١٣٤).

باب في ترجمة الإمام سفيان بن عيينة (١٩٨هـ)

وهو: سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ بنِ أَبِي عِمْرَانَ مَيْمُوْنٍ الهِلَالِيُّ مَوْلَىٰ مُحَمَّدِ بنِ مُزَاحِمٍ، أَخِي الضَّحَّاكِ بنِ مُزَاحِمٍ، الإِمَامُ الكَبِيْرُ، حَافِظُ العَصْرِ، شَيْخُ الإِسْلَامِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الهِلَالِيُّ، الكُوْفِيُّ، ثُمَّ المَكِّيُّ، كان ثقةً ثبتًا كثير الحديث حُجّة، انْتقل إِلَىٰ مَكَّة، يروي عَن الزُّهْرِيّ، وَعَمْرو بن دِينَار، وروىٰ عَنهُ أهل الْحجاز، والغُرباء، وَكَانَ مولده سنة سبع وَمِائَة لَيْلَة النّصْف من شعْبَان، وجالس الزهري وَهُوَ بن سِتّ عشرَة سنة وشهرين وَنصف؛ وَذَلِكَ أَن الزُّهْرِيّ قدم عَلَيْهِم سنة ثَلَاث وَعشْرين وَمِائَة، مات يوم السبت أول يوم من رجب سنة ثمانٍ وتسعين ومائة، ودُفن بالحَجون. وتوفّىٰ وهو ابن إحدىٰ وتسعين سنة[1].

❊ ❊ ❊

---

(١) ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٨/ ٦٠) ط الخانجي، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، ط الفاروق (٢/ ٣٧٦) الثقات لابن حبان (٦/ ٤٠٣) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٥٤).

باب في ترجمة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٤١هـ)

وهو: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عَبد اللَّه بن حَيّان ابن عَبد اللَّه بن أنس بن عوف بن قاسِط بن مازِن بن شَيْبان بن ذُهْل بن ثَعلبة بن عُكَابَةَ بن صَعْب بن علي بن بكر بن وائل الشيباني[(١)].

ومن أشهر شيوخه: الإمام الشافعي (٢٠٤هـ)، وعبد الرزاق الصنعاني (٢١١هـ)، وسفيان بن عيينة (١٩٨هـ)، ووكيع بن الجراح (١٩٧هـ)، وجرير بن عبد الحميد الضبي (١٨٨هـ)، ويزيد بن هارون[(٢)].

ومن أشهر تلامذته: ولداه: صالح (٢٦٦هـ)، وعبد اللَّه (٢٩٠هـ)، وابن عمه حَنْبَل بْن إسحاق (٢٧٣هـ)، والحسن بن الصباح البزار (٢٤٩هـ)، ومحمد بن إسحاق الصاغاني (٢٧٠هـ)، وعباس بْن محَمَّد الدوري (٢٧١هـ)، ومحمد بْن عبيد اللَّه المنادي، والإمام البخَاريّ (٢٥٦هـ)، ومسلم بْن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، وأبو زرعة (٢٦٤هـ)، وأبو حاتِم (٢٧٧هـ) الرازيان، وأبو داود السجستاني (٢٧٥هـ)، وأبو بكر الأثرم

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٢٩٢) (٢/ ٦٨) الثقات لابن حبان (٨/ ١٨) مناقب الإمام أحمد (ص: ١٦) تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (٥/ ١٧٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/ ٥٩٧) مختصر تاريخ دمشق (٣/ ٢٤٠).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٦٨) مناقب الإمام أحمد (ص: ٨٣).

(بعد٢٦٠هـ)، وأبو بكر المروذي (٢٧٥هـ)، ويعقوب ابن شيبة (٢٦٢هـ)، وأحمد بن أبي خيثمة (٢٧٩هـ)، وأبو زرعة الدمشقي (٢٨١هـ)، وإبراهيم الحربي (٢٨٥هـ)، وموسىٰ بن هارون (٢٩٤هـ)، وعبد اللّٰه بن محمَّد البغوي (٣١٧هـ)[١].

* * *

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٥/ ١٧٩).

باب في ترجمة علي بن المديني (٢٣٤هـ)

هو: عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ جَعْفَرِ بنِ نَجِيْحِ بنِ بَكْرِ بنِ سَعْدٍ السَّعْدِيُّ مَوْلَاهُمُ، البَصْرِيُّ، كنيته أَبُو الْحسن، المَعْرُوْفُ: بِابْنِ المَدِيْنِيِّ، مَوْلَىٰ عُرْوَةَ بنِ عَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ. المديني نسبة إلىٰ المدينة النبوية؛ لأن أصله منها، وهذه النسبة قليل استعمالها والدارج أن يقال المدني.

مولده: وُلِدَ: سنة (١٦١هـ) بالبصرة، وهو: الشَّيخُ، الإمامُ، الحُجَّةُ، أميرُ المُؤْمِنِيْنَ فِي الحديث، أَبُو الحَسَن، ثقة ثبت، إمام. قال أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: كان ابنُ المَدِيْنِيِّ علمًا في النَّاسِ في مَعْرِفَةِ الحَدِيْثِ وَالعِلَلِ. سمع: أباه، وحمَّاد بن زَيْد، وجعفر بن سُلَيْمان الضُّبَعِيَّ، ومُعْتَمِر بن سُلَيمان، وهُشَيم بن بشير، وسفيان بن عُيَيْنة، وعبد العزيز الدَّراوردي، وجرير بن عبد الحميد، ويحيىٰ بن سعيد القَطَّان، وبِشْر بن المُفَضَّل، وإسماعيل بن عُلَيَّة، ويزيد بن زُرَيْع، وخالد بن الحارث، ومحمد بن جعفر -غُنْدَر-، وعبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ السامي، وعبد الوَهَّاب الثَّقَفِيَّ، ومُعاذ بن معاذ، وحَرَمي بن عُمارة، وأبا داود الطَّيالسيَّ، وهشام بن يوسف، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبا معاوية الضَّرير، ووَهْب بن جرير، وأبا عاصم النبيل، وأبا عاصم العَبَّادانيَّ، وأبا عامر العَقَديَّ، وأبا الوليد هشام بن عبد الملك الطَّيالسي، وأمية بن خالد الأزدي، وغيرهم.

روىٰ عنه: معاذ بن معاذ، وأحمد بن حنبل، وابنه صالح بن أحمد، وابن عمه حنبل بن إسحاق، وأحمد بن منصور الرَّمَادي، وإسماعيل بن

إسحاق القاضي، وأبو قلابة الرَّقَاشي، ومحمد بن يحيىٰ الذُّهلي، ومحمد ابن إسحاق الصَّغاني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبو داود، ومحمد ابن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن أحمد البَرَّاء العَبْدِي، والحسن ابن محمد الزعفراني، والنَّسائي، والفضل بن سَهْل الأعرج، وأبو علي الحسن بن شبيب المعمري، وأبو شُعيب الحَرَّاني، وأبو خليفة الفضل ابن الحُباب الجُمَحِي، وابنه محمد بن عليّ، وروىٰ أبو داود، والترمذي، والنَّسائي عن رجل عنه.

وكان أَحْمدُ بنُ حَنْبلٍ لَا يُسَمِّيْهِ؛ إِنَّمَا يَكْنِيهِ تَبْجِيلًا لَهُ، وقال النسائي: كأن اللَّه خلقه للحديث..

وقد أجاب بخلق القرآن مُكْرَهًا كما ذكرها حنبل بن إسحاق (٢٧٢هـ) في كتاب المحنة، أنه في البصرة أحضر وضرب أمامه عباس بن عبد العظيم حيث قال: «**أُمتحن عباس بن عبد العظيم العنبري، وعلي بن المديني بالبصرة، فأما عباس فأقيم فضُرِبَ بالسوط فأجاب، وأُقعد علي بن المديني فلم يُمتحن حتىٰ ضرب عباس وهو ينظر، فلما رأىٰ ما نزل بعباس العنبري، وأن عباسًا قد أجاب، أجاب علي عند ذلك، ولم يُنل بمكروه ولا ضرب، وحذر لما رأىٰ ما نزل بعباس من الضرب، فعذر أبو عبد اللَّه -أحمد بن حنبل- عباسًا، ولم يعذر عليًّا لذلك**»[(١)].

ثم رجع عنها، وكان موقف الإمام أحمد معه أنه ترك التحديث عنه، ونهىٰ ابنه عبد اللَّه من التحديث عنه، وقد قال عبد اللَّه أن كل الأحاديث التي في المسند كانت قبل محنة خلق القرآن... وعذر الإمام أحمد عباسًا؛ لأنه

---

(١) (ص: ٨٧).

ضُرب أما علي فلم يعذره . . .

مات بعسكر أمير المؤمنين بسُرّ مَنْ رأىٰ يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة أربع وثلاثين ومائتين»[(١)] .

❊ ❊ ❊

(١) ينظر : الطبقات الكبير (٩/ ٣١٠) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٥٨) الثقات لابن حبان (٨/ ٤٦٩) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٢١) الكمال في أسماء الرجال (٧/ ٣٩٠) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١) .

باب في ترجمة الإمام أبي ثور (٢٤٠هـ)

وهو: أَبُو ثَوْرٍ إِبْرَاهِيْمُ بنُ خَالِدٍ بن أَبِي اليمان الكَلْبِيُّ البغدادي، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، المُجْتَهِدُ، مُفْتِي العِرَاقِ، أَبُو ثَوْرٍ الكَلْبِيُّ، الفَقِيْهُ، وَيُكْنَىٰ أَيْضًا: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، (ولد سنة ١٠٧هـ ومات سنة ٢٤٠هـ) سمع سُفْيَان بْن عيينة (١٩٨هـ)، وإسماعيل بْن عُلَيَّة، ووكيعًا، وأبا معاوية -محمد بن خازم- (١٩٤هـ)، وعبيدة بْن حميد، ويزيد بْن هارون، وأبا قطن عمرو بْن الهيثم، ومحمد بْن عبيد الطنافسي، ومحمد بن إدريس الشافعي، حدّث عنه: أبو داود، وابن ماجه، وقد وهم الخطيب البغدادي[(١)] وغيره أن مُسْلِمًا رَوَىٰ عَنْهُ فِي مُقدِّمة (صحيحه)، والصواب -كما نبه لذلك الذهبي- إِنَّمَا هو اشتباه في الاسم، فمسلم رَوَىٰ عن إبراهيم بن خَالِدٍ اليَشْكُرِيِّ، ولم يروي عن أبي ثور[(٢)].

وسُئل عنه الإمام أَحْمَد بن حَنْبَل: فقال: أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة، هو عندي فِي مِسلاخ سُفْيَان الثوري. وقال عنه النسائي: «ثقة مأمون، أحد الفقهاء»[(٣)].

❊ ❊ ❊

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٦/ ٥٧٦).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٧٢).

(٣) تاريخ بغداد (٦/ ٥٧٦).

باب في ترجمة الإمام البخاري (٢٥٦هـ)

وهو: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ البُخَارِيُّ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ المُغِيْرَةِ بنِ بَرْدِزْبَه، وَقِيْلَ: بَذْدُزْبَه، -وهي لَفْظَةٌ بخَارِيَّةٌ، معنَاهَا الزرَّاعُ- الجُعفي، نسبة ولاءٍ عملًا بمذهب من يرىٰ أن من أسلم علىٰ يده شخص كان ولاؤه له، وجَدّ البخاري الثاني: المُغِيْرَةِ بنِ بَرْدِزْبَه أسلم علىٰ يد: (يمان الجُعفي) والي بخارىٰ، والجعفي نسبة إلىٰ جُعْفِي بن سعد العشيرة من مذحج القحطانية، وبخارىٰ هي المدينة التي ولد فيها البخاري، وذلك في يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤هـ) وهي تقع الآن في جمهورية أوزبكستان، وفيها المدن التي خرج منها العلماء: كترمذ، وسمرقند، ونسف، وهي من المدن التي ما وراء نهر جيحون -آموداريا-.

فقد بصره مرتين يرويها الإمام غُنْجَار أبي عبد اللَّه محمد بن أحمد البخاري (٤١٢هـ) في تاريخ بخارىٰ، الأولىٰ وهو صغير ووقع لأمه كرامة، وفيها أنه «ذَهَبَتْ عَيْنَا مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ فِي صِغَرِهِ فَرَأَتْ وَالِدَتُهُ فِي الْمَنَامِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ عليه السلام فَقَالَ لَهَا: يَا هَذِهِ قَدْ رَدَّ اللَّهُ عَلَىٰ ابْنِكِ بَصَرَهُ؛ لِكَثْرَةِ بُكَائِكِ أَوْ كَثْرَةِ دُعَائِكِ -الشَّكُّ مِنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْبَلْخِيِّ- فَأَصْبَحْنَا وَقَدْ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بَصَرَهُ»(١)، والثانية في خرسان، حيث يقول عن نفسه: «لما بلغت خراسان أصبت ببصري فأخبرني بعض من رآني فقال: أُعلِّمك شيئًا إن رد اللَّه

(١) أخرجه بسنده إليه اللالكائي في كرامات الأولياء (٩/ ٢٩٠) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٦).

عليك بصرك علىٰ شرط أن لا تخبر به أحدًا فقال: احلق رأسك واغلفه بالخطمي -نبات- أظنه قال ثلاث مرات، قال: ففعلت فرد اللَّه علي بصري وجعلت علىٰ نفسي أن لا يستخبرني أحد إلا أخبرته»[١].

ويُلقب (أمير المؤمنين في الحديث) له رحلة طويلة وشيوخ كثر، يروي عنهم، منهم: عبيد اللَّه بن مُوسَىٰ، وأبي عَاصِم النبيل، والمكي بن إِبْرَاهِيم، مَاتَ لَيْلَة عيد الْفطر سنة سِتّ وَخمسين وَمِائَتَيْنِ وقبره (بخرتنك) علىٰ فرسخين من سَمَرْقَنْد وَدفن من الْغَد يَوْم الْفطر يَوْم السبت وَكَانَ من خِيَار النَّاس مِمَّن جمع وصنف ورحل وَحفظ وذاكر وحث عَلَيْهِ وَكَثُرت عنايته[٢].

* * *

---

(١) أخرجه بسنده إليه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٥).

(٢) ينظر: الثقات لابن حبان (٩/ ١١٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١).

باب في ترجمة الإمامين أبي حاتم أبي زرعة الرازيين

• فصل في ترجمة أبي حاتم الرازي (٢٧٧هـ):

وهو: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهران الحنظلي، أبو حاتم، قيل: إنما قيل له الحنظلي؛ لأنه مولىٰ تميم بن حَنْظَلة الغَطَفاني، وقيل: يعرف بالحنظلي؛ لأنه كان يسكن درب حنظلة بالريّ، كان مولده في سنة خمس وتسعين ومئة في الريّ، روىٰ عن: الأنصاري، وأبي زيد النحوي، والأصمعي، وعثمان بن الهيثم المؤذن، ويحيىٰ بن حماد، وعبيد اللَّه بن موسىٰ، وهوذة بن خليفة، وعفان، وأبي نعيم، ومحمد بن بكار بن بلال الدمشقي، وأبي مسهر الدمشقي، وأبي اليمان الحمصي.

وروىٰ عنه: عبدة بن سليمان المروزي، ومحمد بن عوف، وأحمد بن منصور الرمادي، وأبو زرعة الرازي، وأبو زرعة الدمشقي، وروىٰ عنه عثمان بن خرزاذ الأنطاكي، وموسىٰ بن إسحاق القاضي...

كان كثير الرحلة في طلب الحديث، وقد ذكر ابنه عبد الرحمن (٣٢٧هـ) بعضًا من مقاساته في طلب العلم، ومنها أنه بقي يومان بلا طعام هو وصاحب له، وقد نفدت نفقتهم وباع ثيابه[١]، مات سنة سبع وسبعين ومئتين في بغداد[٢].

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٦٣).

(٢) ينظر للاستزادة: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٠٤) تاريخ ابن يونس المصري (٢/ ١٩١) الثقات لابن حبان (٩/ ١٣٧) الكمال في أسماء الرجال (٢/ ١٢٠).

- **فصل في ترجمة الإمام أبي زرعة الرازي (٢٦٤هـ):**

وهو: عبيد اللَّه بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ بن دَاوُد مولىٰ عَيَّاش بن مطرف الْقرشِي أَبُو زرْعَة الرَّازِيّ، وهو ابن أخت أبي حاتم فهو خاله، سمع خلاد بْن يَحْيَىٰ وأبا نعيم وقبيصة بْن عقبة ومسلم بْن إِبْرَاهِيمَ وأبا الْوَلِيد الطيالسي وأبا سلمة التبوذكي، والقعنبي، وأبا عُمَر الحوضي، وإبراهيم بن مُوسَىٰ الفراء، ويحيي بْن بكير وغيرهم، وروىٰ عن جماعة يطول ذكرهم، لكن منهم: مسلم، والتِّرمذي، والنَّسائي، وابن ماجه، وإبراهيم بن إسحاق الحَرْبيُّ، وعبد اللَّه بن أحمد بن حنبل . . .

قال عبد الواحد بن غيّاث البصري (٢٤٠هـ): «ما رأىٰ أبو زرعة بعينه مثل نفسه أحدًا».

وقال إسحاق بْنَ رَاهَوَيْه (٢٣٨هـ): «كُلُّ حديثٍ لا يعْرِفُهُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ لَيْسَ لَهُ أَصلٌ».

وقال الجرجاني (٣٦٥هـ): «وهو ما خَلَفَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ عِلْمًا وَفِقْهًا وَصِيَانَةً وَصِدْقًا، وَهَذَا مَا لا يُرْتَابُ فِيهِ، ولَا غِشَّ، ولَا أَعْلَمُ مِنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ مَنْ كَانَ يَفْهَمُ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ بِمِثْلِهِ، ولقد كان فِي هَذَا الأَمْرِ بِسَبِيلٍ».

وكان أعلم الناس بحديث مالك بن أنس (١٧٩هـ) مسنده ومرسله ومقطوعه، وأحفظهم له، وكان أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه -وهو تلميذ لهما وأخذ عنهما- يُعظمانه ويثنيان عليه بالحفظ والفضل والقيام بالسّنة، وكان أحمد بن حنبل يدعو له[1].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٢٨) الثقات لابن حبان (٨/ ٤٠٧) =

وأما وفاته فله قصة مشهورة يتناقلها العلماء فعن «أَبي جَعْفَرِ بْنَ عَلِيٍّ السَّاوِيَّ -وَرَّاقَ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ-، قال: حَضَرْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَهُوَ فِي السَّوْقِ، وَعِنْدَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن وارة، وَالْمُنْذِرُ بْنُ شَاذَانَ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَذَكَرُوا حَدِيثَ التَّلْقِينِ، وَاسْتَحْيَوْا مِنْ أَبِي زُرْعَةَ أَنْ يُلَقِّنُوهُ التَّوْحِيدَ فَقَالُوا: تَعَالَوْا نَذْكُرُ الْحَدِيثَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: نا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ صَالِحٍ، وَجَعَلَ يَقُولُ ابْنُ ابْنُ وَلَمْ يُجَاوِزْ، فَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: نا بُنْدَارٌ، قَالَ: نا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ وَسَكَتَ، وَلَمْ يُجَاوِزْ، وَالْبَاقُونَ سَكَتُوا، فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَهُوَ فِي السَّوْقِ: نا بُنْدَارٌ، نا أَبُو عَاصِمٍ، نا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرِيبٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وَتُوُفِّيَ أَبُو زُرْعَةَ رحمه الله»[1].

* * *

= الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنىٰ (١/ ٦٤٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٢٨) الكمال في أسماء الرجال (٧/ ١٩٠).

(١) وهي أيضًا تُروىٰ من طريق عُمَرَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَطَّارَ، عن مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ، والقصة أخرجها مسافر بن حاجي في كتاب الأربعين في فضائل ذكر رب العالمين (١٠) والبيهقي في شعب الإيمان (١١/ ٤٤٠) (٨٨٠٠) وابن البناء في فضل التهليل وثوابه الجزيل (ص٨١) والشجري ترتيب الأمالي الخميسية (١/ ١٧) «٢٥» والخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٦٧٧) «١٩٢» وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨/ ٣٥) والمقدسي في الكمال في أسماء الرجال (٧/ ١٩٤).

باب في ترجمة الإمام سهل التُستري (٢٨٣هـ).

وهو سهل بن عبد اللَّه بن يُونُس بن عِيسَىٰ بن عبد اللَّه بن رفيع وكنيته أَبُو مُحَمَّد، مات سنة ٢٨٣هـ وعمره ثمانون سنة، لَهُ كَلِمَاتٌ نَافِعَةٌ، وَمَوَاعِظُ حَسَنَةٌ؛ وَقَدَمٌ رَاسِخٌ فِي الطَّرِيْقِ، ويلتصق به المتصوفة، ولكن كّلامه وأقواله لا تثبت صحة ما نُسب إليه من أقوال[1]، ومنها عقيدته التي ستأتي ونقلها اللالكائي، وسيأتي الزيادات من أقواله قريبًا والتي تنفي هذه الاتهامات، وتثبت موافقته لاعتقاد أهل السنة والجماعة[2].

* * *

(١) ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ٤٢٩) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٠).

(٢) حول هذه المسألة راجع: الاعتصام للشاطبي (٢/ ١٣٥) وكتاب مصرع التصوف (٢/ ٢٠٩) وحقيقة السنة والبدعة (ص١٦٩).

باب في ترجمة الإمام محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).

وهو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري، الإِمَامُ، العَلَمُ، المجتهدُ، عَالِمُ العَصر، أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبَرِيّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ البَدِيْعَة، مِنْ أَهْلِ آمُل -شمال دولة إيران حاليًّا- بطَبَرِسْتَان وإليها يُنسب[١].

مَوْلِدُه: ولد بمدينة آمُل سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِيْنَ ومائَتَيْنِ، حفظ القرآن وعمره سبع سنين وَطَلَبَ العِلْمَ بَعْد الأَرْبَعِيْنَ ومائَتَيْنِ وَأَكْثَرَ التَّرحَال، وَلقِي نُبَلَاء الرِّجَال، وَكَانَ مِنْ أَفرَاد الدَّهْر عِلْمًا، وَذكَاءً، وَكَثْرَةَ تَصَانِيْف. سمع: محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وأحمد بن منيع البغوي، ومحمد بن حميد الرازي، وأبا همام الوليد بن شجاع، وأبا كريب محمد بن العلاء، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبا سعيد الأشج، وعمرو بن علي، ومحمد بن بشار، ومحمد بن المثنىٰ، وخلقًا كثيرًا نحوهم من أهل العراق، والشام ومصر.

حدّث عنه أحمد بن كامل القاضي، ومحمد بن عبد اللَّه الشافعي، ومخلد بن جعفر، في آخرين».

وَقَالَ الخَطِيْبُ: «كَانَ أَحَدُ أَئِمَّةِ العُلَمَاء، يُحكم بِقَوله، وَيُرجع إِلَىٰ رأَيهِ لِمَعْرِفَتِهِ وَفَضْله، وَكَانَ قَدْ جَمَعَ مِنَ الْعُلُوم مَا لَمْ يُشَارِكْهُ فِيْهِ أَحَد مِنْ أَهْلِ

(١) ولا يصح قول من نسبه إلىٰ طبريا بالأردن.

عَصْره، فَكَانَ حَافِظًا لكتَاب اللَّه، عَارِفًا بِالقِرَاءات، بَصِيْرًا بِالمَعَانِي، فَقِيْهًا فِي أَحْكَام القُرْآن، عَالِمًا بِالسُّنَنِ وَطُرُقِهَا، صَحيحِهَا وَسَقيمِهَا، وَنَاسِخِهَا وَمَنْسوخِهَا، عَارِفًا بِأَقوَال الصَّحَابَة وَالتَّابِعِيْنَ، عَارِفًا بِأَيَّام النَّاس وَأَخْبَارهم» وطوَّف الأقاليم في طلب العلم. . .

من كتبه: (تهذيب الآثار) مات قبل أن يكمله أتم مسند العشرة بدأ بالصديق ثم مسانيد أهل البيت والموالي وبعض مسند ابن عباس، ومنها: (التبصير في معالم الدين)[1] وهو إجابة علىٰ سؤال ورد من أهل (طبرستان) يطلبون فيه أن يبصرهم في دينهم وفي مسائل الدين التي اختلف فيها الناس. وهذا الكتاب نقل منه الأئمة المتأخرين: كأبي يعلىٰ، وابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وغيرهم، وفيه جدال لأهل البدع بطرق عقلية، وبعبارات لطيفة مختصرة.

مات سنة ثلاثمئة وعشرة[2].

❊ ❊ ❊

---

(١) طبع عن نسخة وحيدة بتحقيق: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، دار العاصمة، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٢) ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد (٢/ ٥٤٨) طبقات الفقهاء الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) (ص٩٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٢/ ١٨٩) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧).

كتاب في سرد عقائد الأئمة

وفيه:

- باب في عقيدة الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ).
- باب في عقيدة الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ).
- باب في عقيدة الإمام سفيان بن عيينة (١٩٨هـ).
- باب في عقيدة الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ).
- باب في عقيدة الإمام علي بن المديني (٢٣٤هـ).
- باب في عقيدة الإمام أبي ثور (٢٤٠هـ).
- باب في عقيدة الإمام البخاري (٢٥٦هـ).
- باب في عقيدة الإمامين أبي زرعة (٢٦٤هـ) أبي حاتم (٢٧٧هـ) الرازيين.
- باب في عقيدة الإمام سهل التستري (٢٨٠هـ).
- باب في عقيدة الإمام محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).

* * *

باب في اعْتِقَادُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٦١هـ)

يـروي الإمـام الـلالـكـائي[1] فـي شـرح أصـول اعـتـقـاد أهـل الـسـنـة

(١) وهناك رواية تختلف أخرجها الآجري في الشريعة (٢٠٦٢)، (٥/ ٢٥٥١)، وابن شاهين (٣٨٥هـ)، في شرح مذاهب أهل السنة (ص٢٧)، (١٥)، مع بعض النقص في نهايتها، وهي عن عبد الصمد بن حسان (٢١١هـ)، عن سفيان الثوري حيث يقول: «اتَّقُوا هَذِهِ الْأَهْوَاءَ الْمُضِلَّةَ، قِيلَ لَهُ: بَيِّنْ لَنَا رَحِمَكَ اللَّهُ؛ قَالَ سُفْيَانُ: أَمَّا الْمُرْجِئَةُ فَيَقُولُونَ: الْإِيمَانُ كَلَامٌ بِلَا عَمَلٍ، مَنْ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ مُسْتَكْمِلٌ إِيمَانَهُ عَلَىٰ إِيمَانِ جِبْرِيلَ وَالْمَلَائِكَةِ وَإِنْ قَتَلَ كَذَا وَكَذَا مُؤْمِنًا وَإِنْ تَرَكَ الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ وَإِنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ، وَهُمْ يَرَوْنَ السَّيْفَ عَلَىٰ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَأَمَّا الشِّيعَةُ فَهُمْ أَصْنَافٌ كَثِيرَةٌ: مِنْهُمُ الْمَنْصُورِيَّةُ؛ وَهُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: مَنْ قَتَلَ أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمِنْهُمُ الْخَنَّاقُونَ الَّذِينَ يَخْنُقُونَ النَّاسَ وَيَسْتَحِلُّونَ أَمْوَالَهُمْ، وَمِنْهُمُ [الْخِرْبَنِيَّةُ] أو [الخرينية] أو [الجزينية -نسبة لبلدة جزين في الشام-] الَّذِينَ يَقُولُونَ: أَخْطَأَ جِبْرِيلُ بِالرِّسَالَةِ، وَأَفْضَلُهُمُ الزَّيْدِيَّةُ وَهُمْ يَنْتَفُونَ مِنْ عُثْمَانَ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنهم وَيَرَوْنَ الْقِتَالَ مَعَ مَنْ خَرَجَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ حَتَّىٰ يَغْلِبَ أَوْ يُغْلَبَ، وَمِنْهُمُ الرَّافِضَةُ الَّذِينَ يَتَبَرَّءُونَ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ وَيُكَفِّرُونَ النَّاسَ كُلَّهُمْ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَلِيًّا وَعَمَّارًا وَالْمِقْدَادَ وَسَلْمَانَ، وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَهُمْ يُكَذِّبُونَ بِعَذَابِ الْقَبْرِ وَبِالْحَوْضِ وَالشَّفَاعَةِ وَلَا يَرَوْنَ الصَّلَاةَ خَلْفَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ؛ إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَىٰ هَوَاهُمْ، وَكُلُّ أَهْلُ هَوًىٰ، فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ السَّيْفَ عَلَىٰ أَهْلِ الْقِبْلَةِ. وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَإِنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ السَّيْفَ عَلَىٰ أَحَدٍ، وَهُمْ يَرَوْنَ الصَّلَاةَ وَالْجِهَادَ مَعَ الْأَئِمَّةِ تَامَّةً قَائِمَةً، وَلَا يُكَفِّرُونَ أَحَدًا بِذَنْبٍ، وَلَا يَشْهَدُونَ عَلَيْهِ بِشِرْكٍ وَيَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمِلٌ، مَخَافَةَ أَن يُزَكُّوا أَنْفُسَهُمْ، لَا يَكُونُ عَمَلٌ إِلَّا بِإِيمَانٍ، وَلَا إِيمَانُ إِلَّا بِعَمَلٍ. قَالَ سُفْيَانُ: فَإِنْ قِيلَ لَكَ: مَنْ إِمَامُكَ فِي هَذَا؟. فَقُلْ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ». أخرجها الآجري في=

والجماعة[1] بسنده فيقول: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبد الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّاجِيَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ الْمَوْصِلِيُّ بِسُرَّ مَنْ رَأَىٰ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُ شُعَيْبَ بْنَ حَرْبٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ: حَدِّثْنِي بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَّةِ يَنْفَعُنِي اللَّهُ ﷻ بِهِ، فَإِذَا وَقَفْتُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ- وَسَأَلَنِي عَنْهُ. فَقَالَ لِي: «مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ هَذَا؟» قُلْتُ: «يَا رَبِّ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَخَذْتُهُ عَنْهُ فَأَنْجُو أَنَا وَتُؤَاخَذُ أَنْتَ». فَقَالَ: «يَا شُعَيْبُ هَذَا تَوْكِيدٌ وَأَيُّ تَوْكِيدٍ، اكْتُبْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَهُوَ كَافِرٌ، وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ وَالنِّيَّةُ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ. قَالَ شُعَيْبٌ: فَقُلْتُ لَهُ: «يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَمَا مُوَافَقَةُ السُّنَّةِ؟ قَالَ: «تَقْدِمَةُ الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما يَا شُعَيْبُ لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتَ حَتَّىٰ تُقَدِّمَ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا عَلَىٰ مَنْ بَعْدَهُمَا، يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتُ لَكَ حَتَّىٰ لَا تَشْهَدَ لِأَحَدٍ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا لِلْعَشَرَةِ الَّذِينَ شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ، يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ! لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتُ لَكَ حَتَّىٰ تَرَىٰ الْمَسْحَ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ دُونَ خَلْعِهِمَا أَعْدَلَ عِنْدَكَ مِنْ غَسْلِ قَدَمَيْكَ، يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ! وَلَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتَ حَتَّىٰ يَكُونَ إِخْفَاءُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلَ عِنْدَكَ مِنْ أَنْ تَجْهَرَ بِهِمَا، يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ!

= الشريعة (٢٠٦٢)، (٥/ ٢٥٥١)، وابن شاهين (٣٨٥هـ)، في شرح مذاهب أهل السنة (ص٢٧)، (١٥)، مختصرة.

(١) (٣١٤)، (١/ ١٧٠).

لَا يَنْفَعُكَ الَّذِي كَتَبْتَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﷻ يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ! وَاللَّهِ مَا قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ مَا قَالَ اللَّهُ، وَلَا مَا قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَلَا مَا قَالَ النَّبِيُّونَ، وَلَا مَا قَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَلَا مَا قَالَ أَهْلُ النَّارِ، وَلَا مَا قَالَ أَخُوهُمْ إِبْلِيسُ -لَعَنَهُ اللَّهُ-، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وَقَالَ -تَعَالَىٰ-: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، وَقَالَ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وَقَالَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤]، وَقَالَ شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [الأعراف: ٨٩]، وَقَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وَقَالَ أَهْلُ النَّارِ: ﴿غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، وَقَالَ أَخُوهُمْ إِبْلِيسُ لَعَنَهُ اللَّهُ: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]. يَا شُعَيْبُ! لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتَ حَتَّىٰ تَرَىٰ الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَالْجِهَادَ مَاضِيًا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالصَّبْرَ تَحْتَ لِوَاءِ السُّلْطَانِ جَارَ أَمْ عَدَلَ. قَالَ شُعَيْبٌ: فَقُلْتُ لِسُفْيَانَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: «الصَّلَاةُ كُلُّهَا؟» قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، صَلِّ خَلْفَ مَنْ أَدْرَكْتَ، وَأَمَّا سَائِرُ ذَلِكَ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ، لَا تُصَلِّ إِلَّا خَلْفَ مَنْ تَثِقُ بِهِ، وَتَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ إِذَا وَقَفْتَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ﷻ فَسَأَلَكَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقُلْ: يَا رَبِّ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ، ثُمَّ خَلِّ بَيْنِي وَبَيْنَ رَبِّي ﷻ».

باب في اعتقاد الإمام أَبِي عَمْرٍو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيِّ (١٥٧هـ)

أخرجها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة[١] وفيه قال اللالكائي: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَىٰ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ فَقَالَ: «اصْبِرْ نَفْسَكَ عَلَىٰ السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، وَقُلْ بِمَا قَالُوا، وَكُفَّ عَمَّا كَفُّوا عَنْهُ، وَاسْلُكْ سَبِيلَ سَلَفِكَ الصَّالِحِ، فَإِنَّهُ يَسَعُكَ مَا وَسِعَهُمْ، وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الشَّامِ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْبِدْعَةِ حَتَّىٰ قَذَفَهَا إِلَيْهِمْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِمَّنْ دَخَلَ فِي تِلْكَ الْبِدْعَةِ بَعْدَمَا رَدَّهَا عَلَيْهِمْ فُقَهَاؤُهُمْ وَعُلَمَاؤُهُمْ فَأُشْرِبَهَا قُلُوبُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَاسْتَحَلَّتْهَا أَلْسِنَتُهُمْ، وَأَصَابَهُمْ مَا أَصَابَ غَيْرَهُمْ مِنَ الِاخْتِلَافِ فِيهِ، وَلَسْتُ بِآيِسٍ أَنْ يَرْفَعَ اللَّهُ شَرَّ هَذِهِ الْبِدْعَةِ إِلَىٰ أَنْ يَصِيرُوا إِخْوَانًا إِلَىٰ تَوَادٍّ بَعْدَ تَفَرُّقٍ فِي دِينِهِمْ وَتَبَاغُضٍ، وَلَوْ كَانَ هَذَا خَيْرًا مَا خُصِصْتُمْ بِهِ دُونَ أَسْلَافِكُمْ، فَإِنَّهُ لَمْ يُدَّخَرْ عَنْهُمْ خَيْرٌ خُبِّئَ لَكُمْ دُونَهُمْ لِفَضْلٍ عِنْدَكُمْ، وَهُمْ أَصْحَابُ نَبِيِّهِ ﷺ الَّذِينَ اخْتَارَهُمْ وَبَعَثَهُ فِيهِمْ، وَوَصَفَهُمْ بِمَا وَصَفَهُمْ بِهِ، فَقَالَ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ

---

(١) (٣١٥)، (١/ ١٧٤).

شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩]»

وقد أخرجها الآجري وفيها زيادة[١]، وأبو نعيم في الحلية[٢] وفيها قال: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي الرَّجُلِ سُئِلَ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ [حَقًّا]؟ فَقَالَ: إِنَّ الْمَسْأَلَةَ عَمَّا سُئِلَ بِدْعَةٌ، وَالشَّهَادَةُ بِهِ تَعَمُّقٌ لَمْ نُكَلَّفْهُ فِي دِينِنَا وَلَمْ يُشَرِّعْهُ نَبِيُّنَا لَيْسَ لِمَنْ يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ فِيهِ إِمَامٌ، الْقَوْلُ بِهِ جَدَلٌ، وَالْمُنَازَعَةُ فِيهِ حَدْثٌ، وَلَعَمْرِي مَا شَهَادَتُكَ لِنَفْسِكَ بِالَّتِي تُوجِبُ لَكَ تِلْكَ الْحَقِيقَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ وَلَا تَرْكُكَ الشَّهَادَةَ لِنَفْسِكَ بِهَا بِالَّتِي تُخْرِجُكَ مِنَ الْإِيمَانِ، إِنْ كُنْتَ كَذَلِكَ، وَإِنَّ الَّذِي سَأَلَكَ عَنْ إِيمَانِكَ، لَيْسَ يَشُكُّ فِي ذَلِكَ مِنْكَ، وَلَكِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُنَازِعَ اللَّهَ ﷻ عِلْمَهُ فِي ذَلِكَ، حِينَ يَزْعُمُ أَنَّ عِلْمَهُ وَعِلْمَ اللَّهِ ﷻ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، ...».

وزاد أبو نعيم في الحلية: «وَلَا يَسْتَقِيمُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِالْقَوْلِ وَلَا يَسْتَقِيمُ الْقَوْلُ إِلَّا بِالْعَمَلِ وَلَا يَسْتَقِيمُ الْإِيمَانُ وَالْقَوْلُ وَالْعَمَلُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ مُوَافَقَةً لِلسُّنَّةِ، وَكَانَ مَنْ مَضَىٰ مِنْ سَلَفِنَا لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ، الْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ مِنَ الْعَمَلِ، وَإِنَّمَا الْإِيمَانُ اسْمٌ جَامِعٌ كَمَا يَجْمَعُ هَذِهِ الْأَدْيَانَ اسْمُهَا وَيُصَدِّقُهُ الْعَمَلُ فَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَعَرَفَ بِقَلْبِهِ وَصَدَّقَ ذَلِكَ بِعَمَلِهِ فَتِلْكَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَىٰ الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَمَنْ قَالَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَعْرِفْ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ بِعَمَلِهِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ وَكَانَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ»[٣]

---

(١) الشريعة للآجري» (٢/ ٦٧٣)، (٢٩٤).

(٢) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (٨/ ٢٥٤).

(٣) الحلية (٦/ ١٤٣).

وأخرجها الخلال في السنة[١] مختصرة وفيها : وأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ، أَنَّ هَارُونَ بْنَ حُمَيْدٍ الْوَاسِطِيَّ ذَكَرَ لَهُمْ، عَنْ رَوْحِ بْنِ عَبَّادٍ، قَالَ: كَتَبَ رَجُلٌ إِلَىٰ الْأَوْزَاعِيِّ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ حَقًّا. فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «أَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ حَقًّا، فَالْمَسْأَلَةُ فِي هَذَا بِدْعَةٌ، وَالْكَلَامُ فِيهِ جَدَلٌ، لَمْ يَشْرَحْهُ لَنَا سَلَفُنَا، وَلَمْ نُكَلَّفْهُ فِي دِينِنَا، وَسَأَلْتُ أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ حَقًّا؟ فَلَعَمْرِي لَإِنْ كُنْتُ عَلَىٰ الْإِيمَانِ، فَمَا تَرْكِي شَهَادَتِي لَهَا بِضَائِرِي، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ عَلَيْهَا، فَمَا شَهَادَتِي لَهَا بِنَافِعِي، فَقِفْ حَيْثُ وَقَفَتْ بِكَ السُّنَّةُ، وَإِيَّاكَ وَالتَّعَمُّقَ فِي الدِّينِ، لَيْسَ مِنَ الرُّسُوخِ فِي الْعِلْمِ، إِنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ قَالُوا حَيْثُ تَنَاهَىٰ عِلْمُهُمْ: آمَنَّا بِهِ، كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا».

* * *

(١) (٣/ ٥٦٨)، (٩٧٢).

باب في عقيدة الإمام سفيان بن عيينة (١٩٨هـ)

أخرجها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة[١] قال:
«أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ التَّوَّجِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ عَبَّادٍ التَّمَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ السُّلَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ الْفَرَجِ أَبُو الْعَلَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: «السُّنَّةُ عَشَرَةٌ، فَمَنْ كُنَّ فِيهِ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ السُّنَّةَ، وَمَنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا فَقَدْ تَرَكَ السُّنَّةَ: إِثْبَاتُ الْقَدَرِ، وَتَقْدِيمُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَالْحَوْضُ، وَالشَّفَاعَةُ، وَالْمِيزَانُ، وَالصِّرَاطُ، وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، وَعَذَابُ الْقَبْرِ، وَالْبَعْثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقْطَعُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ مُسْلِمٍ».

* * *

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٦)، (١/ ١٧٥).

باب في اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)

أخرجها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة[(١)] قال: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّكَّرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدٍ الدَّقِيقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ أَبُو الْعَنْبَرِ قِرَاءَةً مِنْ كِتَابِهِ فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمِنْقَرِيُّ بِتِنِّيسَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُوسُ بْنُ مَالِكٍ الْعَطَّارُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِدَعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ فَهِيَ ضَلَالَةٌ، وَتَرْكُ الْخُصُومَاتِ وَالْجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، وَتَرْكُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ، وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا آثَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَهِيَ دَلَائِلُ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ، وَلَا تُضْرَبُ لَهَا الْأَمْثَالُ، وَلَا تُدْرَكُ بِالْعُقُولِ وَلَا الْأَهْوَاءِ، إِنَّمَا هِيَ الِاتِّبَاعُ وَتَرْكُ الْهَوَىٰ، وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً لَمْ يَقْلْهَا وَيُؤْمِنْ بِهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ، وَالْإِيْمَانُ بِهَا لَا يُقَالُ لِمَ وَلَا كَيْفَ، إِنَّمَا هُوَ التَّصْدِيقُ بِهَا وَالْإِيمَانُ بِهَا، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ وَيَبْلُغْهُ عَقْلُهُ فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ وَأُحْكِمَ لَهُ، فَعَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمَ لَهُ، مِثْلُ حَدِيثِ الصَّادِقِ وَالْمَصْدُوقِ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي الْقَدَرِ، وَمِثْلُ أَحَادِيثِ الرُّؤْيَةِ كُلِّهَا، وَإِنْ نَبَتْ

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٧)، (١/ ١٧٥).

عَنِ الْأَسْمَاعِ وَاسْتَوْحَشَ مِنْهَا الْمُسْتَمِعُ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهَا، وَأَنْ لَا يَرُدَّ مِنْهَا جُزْءًا وَاحِدًا وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَأْثُورَاتِ عَنِ الثِّقَاتِ، لَا يُخَاصِمُ أَحَدًا وَلَا يُنَاظِرُهُ وَلَا يَتَعَلَّمُ الْجَدَلَ، فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَدَرِ وَالرُّؤْيَةِ وَالْقُرْآنِ وَغَيْرِهَا مِنَ السُّنَنِ مَكْرُوهٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهُ إِنْ أَصَابَ بِكَلَامِهِ السُّنَّةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ حَتَّىٰ يَدَعَ الْجَدَلَ وَيُسَلِّمَ وَيُؤْمِنَ بِالْآثَارِ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَلَا تَضْعُفْ أَنْ تَقُولَ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مِنْهُ وَلَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ، وَإِيَّاكَ وَمُنَاظَرَةَ مَنْ أَحْدَثَ فِيهِ، وَمَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ وَقَفَ فِيهِ فَقَالَ: «لَا أَدْرِي مَخْلُوقٌ أَوْ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ»، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامُ اللَّهِ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ. وَالْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَأَىٰ رَبَّهُ، وَأَنَّهُ مَأْثُورٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحِيحٌ، رَوَاهُ قَتَادَةُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[١] وَرَوَاهُ الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٢] وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٣] وَالْحَدِيثُ عِنْدَنَا عَلَىٰ ظَاهِرِهِ كَمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْكَلَامُ فِيهِ بِدْعَةٌ، وَلَكِنْ نُؤْمِنُ بِهِ كَمَا جَاءَ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ وَلَا نُنَاظِرُ فِيهِ

---

(١) رواه أحمد (٢٥٨٠)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُ رَبِّي -تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ-» وهو صحيح.

(٢) رواه الترمذي (٣٢٧٩)، ونصه: «رَأَىٰ مُحَمَّدٌ رَبَّهُ» وقال الترمذي: (٥/ ٣٩٥): «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٢٩٤١): «﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]، قَالَ: «رَأَىٰ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِفُؤَادِهِ» إسناده ضعيف، فيه: علي بن زيد بن عبد اللَّه بن أبي مليكة (ابن جدعان)، [تهذيب التهذيب (٥٤٤)] لكن له شاهد؛ كونه روي من طريق صحيح عند مسلم (١٧٦)، من طريق: زِيَادِ بْنِ الْحُصَيْنِ أَبِي جَهْمَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣]، قَالَ: «رَآهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ».

أَحَدًا . وَالْإِيمَانُ بِالْمِيزَانِ كَمَا جَاءَ : يُوزَنُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ «فَلَا يُوزَنُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ»، وَتُوزَنُ أَعْمَالُ الْعِبَادِ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ. وَالْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ وَالْإِعْرَاضُ عَمَّنْ رَدَّ ذَلِكَ، وَتَرْكُ مُجَادَلَتِهِ. وَإِنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ- يُكَلِّمُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ. وَالْإِيمَانُ بِالْحَوْضِ، وَأَنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَوْضًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتُهُ، عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، آنِيَتُهُ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ، عَلَىٰ مَا صَحَّتْ بِهِ الْأَخْبَارُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ. وَالْإِيمَانُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُفْتَنُ فِي قُبُورِهَا، وَتُسْأَلُ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَمَنْ رَبُّهُ، وَمَنْ نَبِيُّهُ، وَيَأْتِيهِ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ ﷻ وَكَيْفَ أَرَادَ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ. وَالْإِيمَانُ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَبِقَوْمٍ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَمَا احْتَرَقُوا وَصَارُوا فَحْمًا، فَيُؤْمَرُ بِهِمْ إِلَىٰ نَهْرٍ عَلَىٰ بَابِ الْجَنَّةِ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ، كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ وَكَمَا شَاءَ، إِنَّمَا هُوَ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ، وَالْإِيمَانُ أَنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ خَارِجٌ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ فِيهِ وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَائِنٌ، وَأَنَّ عِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ يَنْزِلُ فَيَقْتُلُهُ بِبَابِ لُدٍّ. وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»[1]. و«مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ»[2]، «وَلَيْسَ مِنَ الْأَعْمَالِ شَيْءٌ تَرْكُهُ كُفْرٌ إِلَّا الصَّلَاةَ»[3]. مَنْ تَرَكَهَا فَهُوَ كَافِرٌ، وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ قَتْلَهُ. وَخَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ

(١) رواه أحمد في المسند (٧٤٠٢)، وأبو داود (٤٦٨٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو حديث صحيح.

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه (١٤٦٣)، بهذا اللفظ، وأخرجه الترمذي (٢٦٢١)، بلفظ: «العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ» من حديث بريدة رضي الله عنه وهو صحيح.

الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ﵃، نُقَدِّمُ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ كَمَا قَدَّمَهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ، ثُمَّ بَعْدَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ أَصْحَابُ الشُّورَىٰ الْخَمْسُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَسَعْدٌ ﵃ كُلُّهُمْ يَصْلُحُ لِلْخِلَافَةِ وَكُلُّهُمْ إِمَامٌ. وَنَذْهَبُ إِلَىٰ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ﵄: كُنَّا نَعُدُّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ، وَأَصْحَابُهُ مُتَوَافِرُونَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ نَسْكُتُ. ثُمَّ مِنْ بَعْدِ أَصْحَابِ الشُّورَىٰ أَهْلُ بَدْرٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، ثُمَّ أَهْلُ بَدْرٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَىٰ قَدْرِ الْهِجْرَةِ وَالسَّابِقَةِ أَوَّلًا فَأَوَّلًا. ثُمَّ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثَ فِيهِمْ، كُلُّ مَنْ صَحِبَهُ سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ يَوْمًا أَوْ سَاعَةً أَوْ رَآهُ، فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ، لَهُ مِنَ الصُّحْبَةِ عَلَىٰ قَدْرِ مَا صَحِبَهُ، وَكَانَتْ سَابِقَتُهُ مَعَهُ، وَسَمِعَ مِنْهُ وَنَظَرَ إِلَيْهِ نَظْرَةً، فَأَدْنَاهُمْ صُحْبَةً هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْقَرْنِ الَّذِينَ لَمْ يَرَوْهُ، وَلَوْ لَقُوا اللَّهَ ﷻ بِجَمِيعِ الْأَعْمَالِ كَانَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ صَحِبُوا النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَوْهُ وَسَمِعُوا مِنْهُ وَمَنْ رَآهُ بِعَيْنِهِ وَآمَنَ بِهِ وَلَوْ سَاعَةً أَفْضَلَ بِصُحْبَتِهِ مِنَ التَّابِعِينَ وَلَوْ عَمِلُوا كُلَّ أَعْمَالِ الْخَيْرِ. وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلْأَئِمَّةِ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، وَمَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ فَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ وَرَضُوا بِهِ. وَمَنْ غَلَبَهُمْ بِالسَّيْفِ حَتَّىٰ صَارَ خَلِيفَةً وَسُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. وَالْغَزْوُ مَاضٍ مَعَ الْأُمَرَاءِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ لَا يُتْرَكُ. وَقِسْمَةُ الْفَيْءِ وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ إِلَىٰ الْأَئِمَّةِ مَاضٍ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْعَنَ عَلَيْهِمْ وَلَا يُنَازِعَهُمْ، وَدَفْعُ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ جَائِزَةٌ وَنَافِذَةٌ، مَنْ دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ خَلْفَهُ وَخَلْفَ مَنْ وَلَّىٰ جَائِزَةٌ تَامَّةٌ رَكْعَتَيْنِ، مَنْ أَعَادَهُمَا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، تَارِكٌ لِلْآثَارِ، مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ، لَيْسَ لَهُ مِنْ فَضْلِ الْجُمُعَةِ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يَرَ الصَّلَاةَ خَلْفَ الْأَئِمَّةِ مَنْ كَانُوا بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، فَالسُّنَّةُ أَنَّ

تُصَلِّيَ مَعَهُمْ رَكْعَتَيْنِ، مَنَ أَعَادَهُمَا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، وَتَدِينُ بِأَنَّهَا تَامَّةٌ، وَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ مِنْ ذَلِكَ شَكٌّ. وَمَنْ خَرَجَ عَلَىٰ إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ كَانَ النَّاسُ اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ وَأَقَرُّوا لَهُ بِالْخِلَافَةِ بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَ بِالرِّضَا أَوْ بِالْغَلَبَةِ فَقَدْ شَقَّ هَذَا الْخَارِجُ عَصَا الْمُسْلِمِينَ، وَخَالَفَ الْآثَارَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ مَاتَ الْخَارِجُ عَلَيْهِ مَاتَ مِيتَةَ جَاهِلِيَّةٍ. وَلَا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ وَلَا الْخُرُوجُ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عَلَىٰ غَيْرِ السُّنَّةِ وَالطَّرِيقِ. وَقِتَالُ اللُّصُوصِ وَالْخَوَارِجِ جَائِزٌ إِذَا عَرَضُوا لِلرَّجُلِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَيَدْفَعَ عَنْهَا بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ لَهُ إِذَا فَارَقُوهُ أَوْ تَرَكُوهُ أَنْ يَطْلُبَهُمْ وَلَا يَتْبَعَ آثَارَهُمْ، لَيْسَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْإِمَامِ أَوْ وُلَاةِ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّمَا لَهُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ، وَيَنْوِي بِجَهْدِهِ أَنْ لَا يَقْتُلَ أَحَدًا، فَإِنْ أَتَىٰ عَلَيْهِ فِي دَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ فِي الْمَعْرَكَةِ فَأَبْعَدَ اللَّهُ الْمَقْتُولَ، وَإِنْ قَتَلَ هَذَا فِي تِلْكَ الْحَالِ وَهُوَ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ رَجَوْتُ لَهُ الشَّهَادَةَ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ وَجَمِيعِ الْآثَارِ فِي هَذَا، إِنَّمَا أُمِرَ بِقِتَالِهِ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِهِ وَلَا اتِّبَاعِهِ، وَلَا يُجْهِزْ عَلَيْهِ إِنْ صُرِعَ أَوْ كَانَ جَرِيحًا، وَإِنْ أَخَذَهُ أَسِيرًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ وَلَا يُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَلَكِنْ يَرْفَعُ أَمْرَهُ إِلَىٰ مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ فَيَحْكُمُ فِيهِ. وَلَا يَشْهَدُ عَلَىٰ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِعَمَلٍ يَعْمَلُهُ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ يَرْجُو لِلصَّالِحِ، وَيَخَافُ عَلَيْهِ، وَيَخَافُ عَلَىٰ الْمُسِيءِ الْمُذْنِبِ، وَيَرْجُو لَهُ رَحْمَةَ اللَّهِ. وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِذَنْبٍ يَجِبُ لَهُ بِهِ النَّارُ تَائِبًا غَيْرَ مُصِرٍّ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يَتُوبُ عَلَيْهِ وَيَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ. وَمَنْ لَقِيَهُ وَقَدْ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ ذَلِكَ الذَّنْبِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَتُهُ كَمَا جَاءَ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَمَنْ لَقِيَهُ مُصِرًّا غَيْرَ تَائِبٍ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي قَدِ اسْتَوْجَبَ بِهَا الْعُقُوبَةَ، فَأَمْرُهُ إِلَىٰ اللَّهِ ﷻ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ. وَمَنْ لَقِيَهُ كَافِرًا عَذَّبَهُ وَلَمْ يَغْفِرْ لَهُ. وَالرَّجْمُ حَقٌّ عَلَىٰ مَنْ زَنَا وَقَدْ أُحْصِنَ إِذَا

اعْتَرَفَ أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، وَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ رَجَمَتِ الْأَئِمَّةُ الرَّاشِدُونَ. وَمَنِ انْتَقَصَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَبْغَضَهُ لِحَدَثٍ كَانَ مِنْهُ أَوْ ذَكَرَ مَسَاوِئَهُ كَانَ مُبْتَدِعًا حَتَّىٰ يَتَرَحَّمَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا، وَيَكُونَ قَلْبُهُ لَهُمْ سَلِيمًا. وَالنِّفَاقُ هُوَ الْكُفْرُ، أَنْ يَكْفُرَ بِاللَّهِ وَيَعْبُدَ غَيْرَهُ، وَيُظْهِرَ الْإِسْلَامَ فِي الْعَلَانِيَةِ مِثْلَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ»[١] هَذَا عَلَىٰ التَّغْلِيظِ، نَرْوِيهَا كَمَا جَاءَتْ وَلَا نُفَسِّرُهَا. وَقَوْلُهُ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا ضُلَّالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»[٢]، ومثلُ: «إِذَا الْتَقَىٰ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»[٣]، وَمِثْلُ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»[٤]، وَمِثْلُ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»[٥]، وَمِثْلُ: «كُفْرٌ بِاللَّهِ تَبَرُّؤٌ مِنْ نَسَبٍ، وَإِنْ دَقَّ»[٦]. وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِمَّا قَدْ صَحَّ وَحُفِظَ فَإِنَّا نُسَلِّمُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ تَفْسِيرُهَا، وَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهِ وَلَا يُجَادَلُ فِيهِ وَلَا تُفَسَّرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ إِلَّا بِمِثْلِ مَا جَاءَتْ، وَلَا نَرُدُّهَا إِلَّا بِأَحَقَّ مِنْهَا. وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، قَدْ خُلِقَتَا كَمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ

---

(١) جاء بنحوه عند الترمذي في سننه (٢٦٢٢)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ الْعُقَيْلِيِّ، قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ».

(٢) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩)، ولفظه: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ».

(٣) أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥)، (٦٦)، من حديث ابن عمر وجرير رضي الله عنهم.

(٤) أخرجه البخاري (٣١)، ومسلم (١٦٨٠)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٦٠٤٤)، ومسلم (٦٤)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦١٠٤)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٧) أخرجه البزار (٧٠)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

قَصْرًا»[١]، «وَرَأَيْتُ الْكَوْثَرَ»[٢]، «وَاطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ لِأَهْلِهَا كَذَا، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ كَذَا، وَرَأَيْتُ كَذَا»[٣] فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُمَا لَمْ تُخْلَقَا فَهُوَ مُكَذِّبٌ بِالْقُرْآنِ وَأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَحْسِبُهُ يُؤْمِنُ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ. وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مُوَحِّدًا يُصَلَّىٰ عَلَيْهِ وَيُسْتَغْفَرُ لَهُ، وَلَا تُتْرَكُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لِذَنْبٍ أَذْنَبَهُ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، وَأَمْرُهُ إِلَىٰ اللَّهِ ﷻ».

❊ ❊ ❊

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٢٦)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٦٤)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٤١)، من حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه ومسلم (٢٧٣٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

باب في اعتقاد علي بن المديني (٢٣٤هـ)

أخرجها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(١) قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِزْقِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نُصَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَنَّامِ بْنِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ النَّخَعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ يَحْيَىٰ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِسْطَامٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَرَأَهَا عَلَىٰ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَدِينِيِّ، فَقَالَ لَهُ: قُلْتَ أَعَزَّكَ اللَّهُ: «السُّنَّةُ اللَّازِمَةُ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً لَمْ يَقُلْهَا أَوْ يُؤْمِنْ بِهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، ثُمَّ تَصْدِيقٌ بِالْأَحَادِيثِ وَالْإِيمَانُ بِهَا، لَا يُقَالُ: لِمَ؟ وَلَا كَيْفَ؟ إِنَّمَا هُوَ التَّصْدِيقُ بِهَا وَالْإِيمَانُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ وَيَبْلُغْهُ عَقْلُهُ فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ، وَأُحْكِمَ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمُ». مِثْلُ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «حَدَّثَنَا الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ. وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَأْثُورَةِ عَنِ الثِّقَاتِ. وَلَا يُخَاصِمُ أَحَدًا وَلَا يُنَاظِرُ، وَلَا يَتَعَلَّمُ الْجَدَلَ، وَالْكَلَامُ فِي الْقَدَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ السُّنَّةِ مَكْرُوهٌ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهُ وَإِنْ أَصَابَ السُّنَّةَ بِكَلَامِهِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ حَتَّىٰ يَدَعَ الْجَدَلَ وَيُسَلِّمَ وَيُؤْمِنَ بِالْإِيمَانِ. وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَلَا تَضْعُفْ أَنْ تَقُولَ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ ﷻ لَيْسَ بِبَائِنٍ مِنْهُ وَلَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ، يُؤْمِنُ بِهِ وَلَا يُنَاظِرُ فِيهِ أَحَدًا. وَالْإِيمَانُ بِالْمِيزَانِ

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٨)، (١/ ١٨٥).

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُوزَنُ الْعَبْدُ وَلَا يَزِنُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، يُوزَنُ أَعْمَالُ الْعِبَادِ كَمَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ، الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ وَالْإِعْرَاضُ عَنْ مَنْ رَدَّ ذَلِكَ وَتَرْكُ مُجَادَلَتِهِ. وَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يُكَلِّمُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُحَاسِبُهُمْ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ، الْإِيمَانُ بِذَلِكَ وَالتَّصْدِيقُ. وَالْإِيمَانُ بِالْحَوْضِ أَنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَوْضًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتُهُ، عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، آنِيَتُهُ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ عَلَىٰ مَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ وَوُصِفَ، ثُمَّ الْإِيمَانُ بِذَلِكَ. وَالْإِيمَانُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُفْتَنُ فِي قُبُورِهَا، وَتُسْأَلُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَأْتِيهِ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ ﷻ وَكَمَا أَرَادَ، الْإِيمَانُ بِذَلِكَ وَالتَّصْدِيقُ. وَالْإِيمَانُ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِخْرَاجِ قَوْمٍ مِنَ النَّارِ بَعْدَ مَا احْتَرَقُوا وَصَارُوا فَحْمًا، فَيُؤْمَرُ بِهِمْ إِلَىٰ نَهْرٍ عَلَىٰ بَابِ الْجَنَّةِ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ وَكَمَا شَاءَ، إِنَّمَا هُوَ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ. وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِيهِ، الْإِيمَانُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَائِنٌ، وَأَنَّ عِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ يَنْزِلُ فَيَقْتُلُهُ بِبَابِ لُدٍّ.

وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ عَلَىٰ سُنَّةٍ وَإِصَابَةٍ وَنِيَّةٍ، وَالْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَأَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا. وَتَرْكُ الصَّلَاةِ كُفْرٌ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ إِلَّا الصَّلَاةَ، مَنْ تَرَكَهَا فَهُوَ كَافِرٌ وَقَدَ حَلَّ قَتْلُهُ. وَخَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، نُقَدِّمُ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ كَمَا قَدَّمَهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ. ثُمَّ مِنْ بَعْدِ الثَّلَاثَةِ أَصْحَابُ الشُّورَىٰ الْخَمْسَةُ: عَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ، كُلُّهُمْ يَصْلُحُ لِلْخِلَافَةِ وَكُلُّهُمْ إِمَامٌ، كَمَا فَعَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثَ فِيهِمْ كُلُّهُمْ، مَنْ صَحِبَهُ سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ سَاعَةً أَوْ رَآهُ أَوْ وَفَدَ إِلَيْهِ

فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ، لَهُ مِنَ الصُّحْبَةِ عَلَىٰ قَدْرِ مَا صَحِبَهُ، فَأَدْنَاهُمْ صُحْبَةً هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الَّذِينَ لَمْ يَرَوْهُ وَلَوْ لَقُوا اللَّهَ ﷻ بِجَمِيعِ الْأَعْمَالِ كَانَ الَّذِي صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ وَرَآهُ بِعَيْنَيْهِ وَآمَنَ بِهِ وَلَوْ سَاعَةً أَفْضَلَ بِصُحْبَتِهِ مِنَ التَّابِعِينَ كُلِّهِمْ وَلَوْ عَمِلُوا كُلَّ أَعْمَالِ الْخَيْرِ. ثُمَّ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلْأَئِمَّةِ وَأُمَرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، وَمَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ بِإِجْمَاعِ النَّاسِ وَرِضَاهُمْ، لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَةً إِلَّا وَعَلَيْهِ إِمَامٌ، بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا فَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ. وَالْغَزْوُ مَعَ الْأُمَرَاءِ مَاضٍ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، لَا يُتْرَكُ. وَقِسْمَةُ الْفَيْءِ وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ لِلْأَئِمَّةِ مَاضِيَةٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْعَنَ عَلَيْهِمْ وَلَا يُنَازِعَهُمْ، وَدَفْعُ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ جَائِزَةٌ نَافِذَةٌ قَدْ بَرِئَ مَنْ دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ وَأَجْزَأَتْ عَنْهُ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا. وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ خَلْفَهُ وَخَلْفَ مَنْ وَلَّاهُ جَائِزَةٌ قَائِمَةٌ رَكْعَتَانِ مَنْ أَعَادَهَا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ تَارِكٌ لِلْإِيمَانِ مُخَالِفٌ، وَلَيْسَ لَهُ مِنْ فَضْلِ الْجُمُعَةِ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يَرَ الْجُمُعَةَ خَلْفَ الْأَئِمَّةِ مَنْ كَانُوا بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يُصَلُّوا خَلْفَهُمْ لَا يَكُونُ فِي صَدْرِهِ حَرَجٌ مِنْ ذَلِكَ. وَمَنْ خَرَجَ عَلَىٰ إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَقَدِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ فَأَقَرُّوا لَهُ بِالْخِلَافَةِ بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَتْ بِرِضًا كَانَتْ أَوْ بِغَلَبَةٍ فَهُوَ شَاقٌّ هَذَا الْخَارِجُ عَلَيْهِ الْعَصَا، وَخَالَفَ الْآثَارَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ مَاتَ الْخَارِجُ عَلَيْهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. وَلَا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ وَلَا الْخُرُوجُ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ عَمِلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عَلَىٰ غَيْرِ السُّنَّةِ. وَيَحِلُّ قِتَالُ الْخَوَارِجِ وَاللُّصُوصِ إِذَا عَرَضُوا لِلرَّجُلِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ أَوْ مَا دُونَ نَفْسِهِ، فَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ حَتَّىٰ يَدْفَعَ عَنْهُ فِي مَقَامِهِ، وَلَيْسَ لَهُ إِذَا فَارَقُوهُ أَوْ تَرَكُوهُ أَنْ يَطْلُبَهُمْ وَلَا يَتْبَعَ آثَارَهُمْ، وَقَدْ سَلِمَ مِنْهُمْ، ذَلِكَ إِلَىٰ الْأَئِمَّةِ، إِنَّمَا هُوَ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ فِي مَقَامِهِ وَيَنْوِي بِجُهْدِهِ أَنْ لَا يَقْتُلَ أَحَدًا، فَإِنْ أَتَىٰ عَلَىٰ يَدِهِ فِي دَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ فِي الْمَعْرَكَةِ فَأَبْعَدَ اللَّهُ الْمَقْتُولَ، وَإِنْ قُتِلَ هُوَ فِي ذَلِكَ الْحَالِ وَهُوَ يَدْفَعُ

عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ رَجَوْنَا لَهُ الشَّهَادَةَ كَمَا فِي الْأَثَرِ وَجَمِيعِ الْآثَارِ، إِنَّمَا أُمِرَ بِقِتَالِهِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِهِ، وَلَا يُقِيمُ عَلَيْهِ الْحَدَّ وَلَكِنَّهُ يَدْفَعُهُ إِلَىٰ مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَهُ فَيَكُونُ هُوَ يَحْكُمُ فِيهِ. وَلَا يَشْهَدُ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِعَمَلٍ عَمِلَهُ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ، نَرْجُو لِلصَّالِحِ وَنُخَافُ عَلَىٰ الطَّالِحِ الْمُذْنِبِ، وَنَرْجُو لَهُ رَحْمَةَ اللَّهِ ﷻ وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِذَنْبٍ يَجِبُ لَهُ بِذَنْبِهِ النَّارُ تَائِبًا مِنْهُ غَيْرَ مُصِرٍّ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ و﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورىٰ: ٢٥]. وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ وَقَدْ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ ذَلِكَ الذَّنْبِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ كَمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ لَقِيَهُ مُصِرًّا غَيْرَ تَائِبٍ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي اسْتُوجِبَتْ بِهَا الْعُقُوبَةُ فَأَمْرُهُ إِلَىٰ اللَّهِ ﷻ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَمَنْ لَقِيَهُ مُشْرِكًا عَذَّبَهُ وَلَمْ يَغْفِرْ لَهُ. وَالرَّجْمُ عَلَىٰ مَنْ زَنَا وَهُوَ مُحْصَنٌ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَلِكَ وَقَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ، رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمَ الْأَئِمَّةُ الرَّاشِدُونَ مِنْ بَعْدِهِ. وَمَنْ تَنَقَّصَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَبْغَضَهُ لِحَدَثٍ كَانَ مِنْهُ أَوْ ذَكَرَ مَسَاوِئَهُ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ حَتَّىٰ يَتَرَحَّمَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا، فَيَكُونَ قَلْبُهُ لَهُمْ سَلِيمًا. وَالنِّفَاقُ هُوَ الْكُفْرُ، أَنْ يَكْفُرَ بِاللَّهِ ﷻ وَيَعْبُدَ غَيْرَهُ فِي السِّرِّ، وَيُظْهِرَ الْإِيمَانَ فِي الْعَلَانِيَةِ مِثْلَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَ مِنْهُمُ الظَّاهِرَ، فَمَنْ أَظْهَرَ الْكُفْرَ قُتِلَ. وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ»(١) جَاءَتْ عَلَىٰ التَّغْلِيظِ، نَرْوِيهَا كَمَا جَاءَتْ، وَلَا نُفَسِّرُهَا، مِثْلُ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»(٢)، وَمِثْلُ: «إِذَا الْتَقَىٰ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»(٣)، وَمِثْلُ:

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا في عقيدة الإمام أحمد.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا في عقيدة الإمام أحمد.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا في عقيدة الإمام أحمد.

«سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»[(١)]، وَمِثْلُ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»[(٢)]، وَمِثْلُ: «كُفْرٌ بِاللَّهِ تَبَرُّءٌ مِنْ نَسَبٍ وَإِنْ دَقَّ»[(٣)]، وَنَحْوُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَمِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِمَّا صَحَّ وَحُفِظَ، فَإِنَّهُ يُسَلَّمُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ تَفْسِيرُهُ فَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهِ وَلَا يُجَادَلُ فِيهِ وَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهِ مَا لَمْ يَبْلُغْ لَنَا مِنْهُ وَلَا نُفَسِّرُ الْأَحَادِيثَ إِلَّا عَلَىٰ مَا جَاءَتْ، وَلَا نَرُدُّهَا. وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ كَمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ فِيهَا قَصْرًا»[(٤)]، و«رَأَيْتُ الْكَوْثَرَ»[(٥)]، وَ«اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا كَذَا، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا كَذَا»[(٦)]، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُمَا لَمْ يُخْلَقَا فَهُوَ مُكَذِّبٌ بِالْأَثَرِ، وَلَا أَحْسِبُهُ يُؤْمِنُ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ. وَقَوْلُهُ: «أَرْوَاحُ الشُّهَدَاءِ تَسْرَحُ فِي الْجَنَّةِ»[(٧)]، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ كُلُّهَا نُؤْمِنُ بِهَا. وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مُوَحِّدًا مُصَلِّيًا صَلَّيْنَا عَلَيْهِ وَاسْتَغْفَرْنَا لَهُ، لَا نَحْجُبُ الِاسْتِغْفَارَ وَلَا نَدَعُ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا في عقيدة الإمام أحمد.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا في عقيدة الإمام أحمد.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا في عقيدة الإمام أحمد.

(٤) تقدم تخريجه قريبًا في عقيدة الإمام أحمد.

(٥) تقدم تخريجه قريبًا في عقيدة الإمام أحمد.

(٦) تقدم تخريجه قريبًا في عقيدة الإمام أحمد.

(٧) أخرجه مسلم (١٨٨٧)، ولفظه: «أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَىٰ تِلْكَ الْقَنَادِيلِ، فَاطَّلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمُ اطِّلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَشْتَهُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيَّ شَيْءٍ نَشْتَهِي وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ، نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّىٰ نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ، فَلَمَّا رَأَىٰ أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تُرِكُوا» من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

لِذَنْبٍ صَغِيرٍ أَمْ كَبِيرٍ، وَأَمْرُهُ إِلَىٰ اللَّهِ ﷻ وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَيَدْعُو لَهُ وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ فَارْجُ خَيْرَهُ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْبِدَعِ. وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَيَذْكُرُ مَحَاسِنَهُ وَيَنْشُرُهَا فَاعْلَمْ أَنَّ وَرَاءَ ذَلِكَ خَيْرًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَعْتَمِدُ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ عَلَىٰ أَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ، وَابْنِ عَوْنٍ، وَيُونُسَ، وَالتَّيْمِيِّ، وَيُحِبُّهُمْ وَيُكْثِرُ ذِكْرَهُمْ وَالِاقْتِدَاءَ بِهِمْ فَارْجُ خَيْرَهُ. ثُمَّ مِنْ بَعْدِ هَؤُلَاءِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مِحْنَةُ أَهْلِ الْبِدَعِ. وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يَعْتَمِدُ عَلَىٰ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، وَابْنِ أَبْجَرَ، وَابْنِ حَيَّانَ التَّيْمِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ، وَزَائِدَةَ، فَارْجُهُ. وَمِنْ بَعْدِهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَابْنُ أَبِي عُتْبَةَ، وَالْمُحَارِبِيُّ فَارْجُهُ. وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَبَا حَنِيفَةَ وَرَأْيَهُ وَالنَّظَرَ فِيهِ فَلَا تَطْمَئِنَّ إِلَيْهِ وَإِلَىٰ مَنْ يَذْهَبُ مَذْهَبَهُ مِمَّنْ يَغْلُو فِي أَمْرِهِ وَيَتَّخِذُهُ إِمَامًا»[1].

* * *

(١) يلاحظ التشابه بين عقيدته وعقيدة الإمام أحمد، وهذا لا إشكال فيه، بل يعطيها مصداقية ولا يمنع إفادة علي بن المديني من الإمام أحمد وتقليده ونقله منه، وتوارد العبارات ونقلها في مثل العقائد أمر معروف غير مستنكر؛ لأنهم أهل حديث ورواية يرونها عن مشايخهم وأسلافهم. [أفادني بهذا الكلام الأستاذ الدكتور: يحي بن عبد اللَّه البكري -حفظه اللَّه- وذلك في تاريخ ٥- ذو القعدة - ١٤٤٢هـ].

باب في اعتقاد أبي ثور إبراهيم بن خالد (٢٤٠هـ)

أخرجها الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة[(١)] قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِزْقِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ إِدْرِيسُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ قَالَ: «أَرْسَلَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ إِلَىٰ أَبِي ثَوْرٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدٍ بِكِتَابٍ يَسْأَلُ عَنِ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ وَقَوْلٌ أَوْ قَوْلٌ وَعَمَلٌ؟ أَوْ قَوْلٌ وَتَصْدِيقٌ وَعَمَلٌ؟ فَأَجَابَهُ: إِنَّهُ التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَالْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ. وَسَأَلَهُ عَنِ الْقَدَرِيَّةِ مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الْقَدَرِيَّةَ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَإِنَّ الْمَعَاصِيَ لَمْ يُقَدِّرْهَا اللَّهُ عَلَىٰ الْعِبَادِ وَلَمْ يَخْلُقْهَا، فَهَؤُلَاءِ قَدَرِيَّةٌ لَا يُصَلَّىٰ خَلْفَهُمْ، وَلَا يُعَادُ مَرِيضُهُمْ، وَلَا يُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ، وَيُسْتَتَابُونَ مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا ضُرِبَتْ أَعْنَاقُهُمْ. وَسَأَلْتُ: الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ فَهَذَا كَافِرٌ بِقَوْلِهِ، لَا يُصَلَّىٰ خَلْفَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ- وَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَنْ قَالَ: كَلَامُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ فَقَدْ كَفَرَ وَزَعَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَدَثَ فِيهِ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ. وَسَأَلْتُ: «يُخَلَّدُ فِي النَّارِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ؟ وَالَّذِي عِنْدَنَا أَنْ نَقُولَ: لَا يُخَلَّدُ مُوَحِّدٌ فِي النَّارِ».

❊ ❊ ❊

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٩)، (١/ ١٩٢).

باب في اعتقاد البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢٥٦هـ)

أخرجها الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(١) قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَىٰ الْجُرْجَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبُخَارِيَّ بِالشَّاشِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: «لَقِيتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَالْكُوفَةِ، وَالْبَصْرَةِ، وَوَاسِطَ، وَبَغْدَادَ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ، لَقِيتُهُمْ كَرَّاتٍ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ ثُمَّ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، أَدْرَكْتُهُمْ وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، أَهْلَ الشَّامِ، وَمِصْرَ، وَالْجَزِيرَةِ مَرَّتَيْنِ، وَالْبَصْرَةِ: أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي سِنِينَ ذَوِي عَدَدٍ بِالْحِجَازِ سِتَّةَ أَعْوَامٍ، وَلَا أُحْصِي كَمْ دَخَلْتُ الْكُوفَةَ وَبَغْدَادَ مَعَ مُحَدِّثِي أَهْلِ خُرَاسَانَ، مِنْهُمُ الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَيَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ، وَعَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَشِهَابُ بْنُ مَعْمَرٍ، وَبِالشَّامِ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيَّ، وَأَبَا مُسْهِرٍ عَبْدَ الْأَعْلَىٰ بْنَ مُسْهِرٍ، وَأَبَا الْمُغِيرَةِ عَبْدَ الْقُدُّوسِ بْنَ الْحَجَّاجِ، وَأَبَا الْيَمَانِ الْحَكَمَ بْنَ نَافِعٍ، وَمِنْ بَعْدِهِمْ عِدَّةٌ كَثِيرَةٌ، وَبِمِصْرَ: يَحْيَىٰ بْنَ كَثِيرٍ، وَأَبَا صَالِحٍ كَاتِبَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَسَعِيدَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ، وَأَصْبَغَ بْنَ الْفَرَجِ، وَنُعَيْمَ بْنَ حَمَّادٍ، وَبِمَكَّةَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢٠)، (١/ ١٩٣).

الْمُقْرِئَ، وَالْحُمَيْدِيَّ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ حَرْبٍ قَاضِيَ مَكَّةَ، وَأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَزْرَقِيَّ، وَبِالْمَدِينَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي أُوَيْسٍ، وَمُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ نَافِعٍ الزُّبَيْرِيَّ، وَأَحْمَدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَبَا مُصْعَبٍ الزُّهْرِيَّ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ حَمْزَةَ الزُّبَيْرِيَّ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيَّ، وَبِالْبَصْرَةِ أَبَا عَاصِمٍ الضَّحَّاكَ بْنَ مَخْلَدٍ الشَّيْبَانِيَّ، وَأَبَا الْوَلِيدِ هِشَامَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَالْحَجَّاجَ بْنَ الْمِنْهَالِ، وَعَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَدِينِيَّ. وَبِالْكُوفَةِ: أَبَا نُعَيْمٍ الْفَضْلَ بْنَ دُكَيْنٍ، وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مُوسَىٰ، وَأَحْمَدَ بْنَ يُونُسَ، وَقَبِيصَةَ بْنَ عُقْبَةَ، وَابْنَ نُمَيْرٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ وَعُثْمَانَ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ. وَبِبَغْدَادَ: أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ، وَأَبَا مَعْمَرٍ، وَأَبَا خَيْثَمَةَ، وَأَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَّامٍ، وَمِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ: عَمْرَو بْنَ خَالِدٍ الْحَرَّانِيَّ، وَبِوَاسِطَ: عَمْرَو بْنَ عَوْنٍ، وَعَاصِمَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ، وَبِمَرْوَ: صَدَقَةَ بْنَ الْفَضْلِ، وَإِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيَّ. وَاكْتَفَيْنَا بِتَسْمِيَةِ هَؤُلَاءِ كَيْ يَكُونَ مُخْتَصَرًا وَأَنْ لَا يَطُولَ ذَلِكَ، فَمَا رَأَيْتُ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَخْتَلِفُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ: أَنَّ الدِّينَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓۗ﴾. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: فَبَيَّنَ اللَّهُ الْخَلْقَ مِنَ الْأَمْرِ لِقَوْلِهِ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]. وَأَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بِقَدَرٍ لِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١- ٢]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]. وَلَمْ

يَكُونُوا يُكَفِّرُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِالذَّنْبِ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وَمَا رَأَيْتُ فِيهِمْ أَحَدًا يَتَنَاوَلُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أُمِرُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لَهُمْ» وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. وَكَانُوا يَنْهَوْنَ عَنِ الْبِدَعِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور: ٥٤]. وَيَحُثُّونَ عَلَىٰ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَتْبَاعُهُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يَغُلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَطَاعَةُ وُلَاةِ الْأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ»، ثُمَّ أَكَّدَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ﴾ [النساء: ٥٩]. وَأَنْ لَا يَرَىٰ السَّيْفَ عَلَىٰ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ. وَقَالَ الْفُضَيْلُ: «لَوْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ لَمْ أَجْعَلْهَا إِلَّا فِي إِمَامٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَلُحَ الْإِمَامُ أَمِنَ الْبِلَادُ وَالْعِبَادُ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «يَا مُعَلِّمَ الْخَيْرِ، مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَىٰ هَذَا غَيْرُكَ».

* * *

باب في عقيدة الرازيين
-أبو زرعة (٢٦٤هـ)- أبو حاتم (٢٧٧هـ)

أخرجها غير واحد، ومنهم: الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة[(١)]، حيث قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُظَفَّرِ الْمُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبَشٍ الْمُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَمَا أَدْرَكَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ، وَمَا يَعْتَقِدَانِ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَا: «أَدْرَكْنَا الْعُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ حِجَازًا وَعِرَاقًا وَشَامًا وَيَمَنًا فَكَانَ مِنْ مَذْهَبِهِمُ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِجَمِيعِ جِهَاتِهِ، وَالْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ ﷿ وَخَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا ﷺ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﵈ وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ، وَأَنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدَ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَىٰ مَا شَهِدَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَالتَّرَحُّمُ عَلَىٰ جَمِيعِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ وَالْكَفُّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ. وَأَنَّ اللَّهَ ﷿ عَلَىٰ عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَىٰ لِسَانِ

---

(١) أخرجها ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، في كتاب أصول السنة واعتقاد الدين (مخطوط)، ل ١٦٦- ١٦٩)، وأخرجها اللالكائي (٤١٦هـ)، في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة [٣٢١- ٣٢٣]، والصابوني (٤٤٩هـ)، في عقيدة أصحاب الحديث (ص: ٣٠٣- ٣٠٧)، وأبو الفتح المقدسي (٤٩٠هـ)، المختصر الحجة علىٰ تارك المحجة (ص: ٣٥٩- ٣٦٥).

رَسُولِهِ ﷺ بِلَا كَيْفٍ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]. وَأَنَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ- يُرَىٰ فِي الْآخِرَةِ، يَرَاهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِأَبْصَارِهِمْ وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهُ كَيْفَ شَاءَ وَكَمَا شَاءَ. وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ، وَهُمَا مَخْلُوقَانِ لَا يَفْنَيَانِ أَبَدًا، وَالْجَنَّةُ ثَوَابٌ لِأَوْلِيَائِهِ، وَالنَّارُ عِقَابٌ لِأَهْلِ مَعْصِيَتِهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ عَجَّلَ.

وَالصِّرَاطُ حَقٌّ، وَالْمِيزَانُ حَقٌّ، لَهُ كِفَّتَانِ، تُوزَنُ فِيهِ أَعْمَالُ الْعِبَادِ حَسَنُهَا وَسَيِّئُهَا حَقٌّ. وَالْحَوْضُ الْمُكْرَمُ بِهِ نَبِيُّنَا حَقٌّ، وَالشَّفَاعَةُ حَقٌّ، وَالْبَعْثُ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ حَقٌّ. وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ عَجَّلَ وَلَا نُكَفِّرُ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِذُنُوبِهِمْ، وَنَكِلُ أَسْرَارَهُمْ إِلَىٰ اللَّهِ عَجَّلَ. وَنُقِيمُ فَرْضَ الْجِهَادِ وَالْحَجِّ مَعَ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ دَهْرٍ وَزَمَانٍ. وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ الْأَئِمَّةِ وَلَا الْقِتَالَ فِي الْفِتْنَةِ، وَنَسْمَعُ وَنُطِيعُ لِمَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ عَجَّلَ أَمْرَنَا وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ. وَأَنَّ الْجِهَادَ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَ اللَّهُ عَجَّلَ نَبِيَّهُ ﷺ إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَا يُبْطِلُهُ شَيْءٌ، وَالْحَجُّ كَذَلِكَ، وَدَفْعُ الصَّدَقَاتِ مِنَ السَّوَائِمِ إِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ. وَالنَّاسُ مُؤَمَّنُونَ فِي أَحْكَامِهِمْ وَمَوَارِيثِهِمْ، وَلَا نَدْرِي مَا هُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَجَّلَ. فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ حَقًّا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، وَمَنْ قَالَ: هُوَ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ فَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَمَنْ قَالَ: هُوَ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ حَقًّا فَهُوَ مُصِيبٌ. وَالْمُرْجِئَةُ وَالْمُبْتَدِعَةُ ضُلَّالٌ، وَالْقَدَرِيَّةُ الْمُبْتَدِعَةُ ضُلَّالٌ، فَمَنْ أَنْكَرَ مِنْهُمْ أَنَّ اللَّهَ عَجَّلَ لَا يَعْلَمُ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ فَهُوَ كَافِرٌ. وَأَنَّ الْجَهْمِيَّةَ كُفَّارٌ، وَأَنَّ الرَّافِضَةَ رَفَضُوا الْإِسْلَامَ، وَالْخَوَارِجَ مُرَّاقٌ. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ. وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ مِمَّنْ يَفْهَمُ فَهُوَ كَافِرٌ. وَمَنْ شَكَّ فِي كَلَامِ اللَّهِ عَجَّلَ فَوَقَفَ شَاكًّا فِيهِ يَقُولُ: لَا أَدْرِي مَخْلُوقٌ أَوْ

غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ جَهْمِيٌّ. وَمَنْ وَقَفَ فِي الْقُرْآنِ جَاهِلًا عُلِّمَ وَبُدِّعَ وَلَمْ يُكَفَّرْ. وَمَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ أَوِ الْقُرْآنُ بِلَفْظِي مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «وَعَلَامَةُ أَهْلِ الْبِدَعِ الْوَقِيعَةُ فِي أَهْلِ الْأَثَرِ، وَعَلَامَةُ الزَّنَادِقَةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ: (حَشْوِيَّةً) يُرِيدُونَ إِبْطَالَ الْآثَارِ. وَعَلَامَةُ الْجَهْمِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ (مُشَبِّهَةً)، وَعَلَامَةُ الْقَدَرِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ الْأَثَرِ (مُجَبِّرَةً). وَعَلَامَةُ الْمُرْجِئَةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ (مُخَالِفَةً وَنُقْصَانِيَّةً). وَعَلَامَةُ الرَّافِضَةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ نَاصِبَةً. وَلَا يَلْحَقُ أَهْلَ السُّنَّةِ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ وَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَجْمَعَهُمْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ.

- قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَسَمِعْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ يَأْمُرَانِ بِهِجْرَانِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدَعِ يُغَلِّظَانِ فِي ذَلِكَ أَشَدَّ التَّغْلِيظِ، وَيُنْكِرَانِ وَضْعَ الْكُتُبِ بِرَأْيٍ فِي غَيْرِ آثَارٍ، وَيَنْهَيَانِ عَنْ مُجَالَسَةِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالنَّظَرِ فِي كُتُبِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَيَقُولَانِ: لَا يُفْلِحُ صَاحِبُ كَلَامٍ أَبَدًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ (٣٢٧هـ): «وَبِهِ أَقُولُ أَنَا». وَقَالَ أَبُو عَلِيِّ بْنُ حَبَشٍ الْمُقْرِئُ (٣٧٣ هـ)[١]: «وَبِهِ أَقُولُ». قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ الْمُظَفَّرِ (٤١٥هـ)[٢]: «وَبِهِ أَقُولُ».

---

(١) الحسين بن محمد بن حبش، أبو علي الدينوري، المقرئ. قرأ القرآن علىٰ: أبي عمران موسىٰ بن جرير الرقي، وغيره. قرأ عليه: محمد بن المظفر بن حرب الدينوري، وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، ومحمد بن جعفر الخُزاعي، ورحل إليه. وكان أيضًا عالي الأسناد في الحديث. تاريخ الإسلام (٢٦/ ٥٣٨)، ومعرفة القراء الكبار (ص١٨٢)، العبر في خبر من غبر (٢/ ١٤١).

(٢) محمد بن المظفر بن علي بن حرب أبو بكر الدينوري، شيخ الدينور وإمام جامعها، مشهور، قدم إليها وأقرأ بها بعيد الأربعمائة وكان مقرئا حاذقا. ينظر: غاية النهاية في=

وَقَالَ شَيْخُنَا -يَعْنِي: الْمُصَنِّفَ-: «وَبِهِ أَقُولُ». وَقَالَ الطُّرَيْثِيثِيُّ (٤٩٧هـ)[(١)]: «وَبِهِ أَقُولُ». وَقَالَ شَيْخُنَا السِّلَفِيُّ (٥٧٦هـ)[(٢)]: «وَبِهِ نَقُولُ».

- وَوَجَدْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ الْحَنْظَلِيِّ الرَّازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِمَّا سَمِعَ مِنْهُ، يَقُولُ: مَذْهَبُنَا وَاخْتِيَارُنَا اتِّبَاعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِإِحْسَانٍ، [وَتَرْكُ النَّظَرِ فِي مَوْضِعِ بِدَعِهِمْ][(٣)]،

= طبقات القراء (٢/ ٢٦٤)، «مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب» (٣/ ٢٣٢).

(١) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ الطُّرَيْثِيثِيُّ (٤٩٧هـ)، الراوي عن الإمام اللالكائي، الزَّاهِدُ، المُسْنِدُ، المَعْرُوف: (بِابْنِ زَهْرَاءَ). مات سَبْعٍ وَتِسْعِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٦٠).

(٢) أَبُو طَاهِرٍ السِّلَفِيُّ (٥٧٦هـ)، الراوي عن الطُّرَيْثِيثِيُّ (٤٩٧هـ)، وهو أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيْمَ الأَصْبَهَانِيّ، الجَرْوَانِيّ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، المُحَدِّثُ، الحَافِظُ، المُفْتِي، شَيْخُ الإِسْلَامِ، وللفائدة:
(السِّلَفِيُّ)، نسبة إلىٰ جدّه أَحْمَد، الذي يلقب: سِلَفَة، وَهُوَ الْغَلِيظ الشفَةِ، وَأَصله بِالفَارِسيَّة سلبَة، وكَانَ قَدِيمًا بِبَغْدَاد وَغيرهَا يُعرف بهذا، ثمَّ كتب بعد أَن سكن بالإسكندرية: السلَفِي -وَهُوَ مَنْ كَانَ عَلَىٰ مَذْهَب السَّلَف-، وَمِمن عُرف بالسلَفِي: شجار السلَفِي ذُكر فِي الصَّحَابَة، وَعُثْمَان بن خَالِد بن عَمْرو أَبُو مُعَاوِيَة السلَفِي.
وَهناك (السُّلَفِيّ)، -بِضَمٍّ ثُمَّ فتحٍ- قَيْس بن الحَجَّاج السُّلَفِيّ، وَرَافِع بن عُقَيْبٍ، وَمُحَمَّد بن خَالِدِ بن خلِيّ، وَعَبْد اللَّهِ بن عَبْدِ الأَعْلَىٰ، وَأَبُو الأَخْيَلِ، وهذه النسبة ترجع إلىٰ ذُرِّيَّة سُلَفِ بنِ يقطنَ، وَهُم بَطْنٌ مِنَ الكَلَاعِ، وَالكَلَاع قبيلَة مِنْ حِمْيَر.
و(السِّلْفِيّ)، -بكسرٍ وَسكُوْنٍ- نسبة إِلَىٰ دَرْبِ السِّلْفِيّ وَهُوَ مِنْ قطيعَةِ الرَّبِيْع بِبَغْدَادَ، وهم: إِسْمَاعِيْل بن عَبَّادٍ السِّلْفِيّ القَطَّان، عَنْ عَبَّاد الرَّوَاجِنِيّ. مات سنة ست وسبعين وخمس مئة، بعد أن بلغ مئة سنة وست سنين. ينظر: إكمال الإكمال لابن نقطة (٦٢٩هـ)، (٣/ ٣٣٩)، (٣/ ٣٣٧)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥- ٣٩).

(٣) هذه العبارة غير موجودة في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلىٰ (١/ ٢٨٦)، ولا في إثبات=

وَالتَّمَسُّكُ بِمَذْهَبِ أَهْلِ الْأَثَرِ مِثْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَّامٍ، وَالشَّافِعِيِّ. وَلُزُومُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالذَّبُّ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْمُتَّبِعَةِ لِآثَارِ السَّلَفِ، وَاخْتِيَارُ مَا اخْتَارَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنَ الْأَئِمَّةِ فِي الْأَمْصَارِ، مِثْلُ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي الْمَدِينَةِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ بِالشَّامِ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ بِمِصْرَ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ زِيَادٍ بِالْعِرَاقِ مِنَ الْحَوَادِثِ مِمَّا لَا يُوجَدُ فِيهِ رِوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. وَتَرْكُ رَأْيِ الْمُلْبِسِينَ الْمُمَوِّهِينَ الْمُزَخْرِفِينَ الْمُمَخْرِقِينَ الْكَذَّابِينَ، وَتَرْكُ النَّظَرِ فِي كُتُبِ (الْكَرَابِيسِي)، وَمُجَانَبَةُ مَنْ يُنَاضِلُ عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِهِ [وَشَاجرديه][(١)] مِثْلِ: دَاوُدَ الْأَصْبَهَانِيِّ وَأَشْكَالِهِ وَمُتَّبِعِيهِ. وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَعِلْمُهُ وَأَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ وَأَمْرُهُ وَنَهْيُهُ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ بِجِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ مَجْعُولٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ، وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ مِمَّنْ يَفْهَمُ وَلَا يَجْهَلُ فَهُوَ كَافِرٌ. وَالْوَاقِفَةُ وَاللَّفْظِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ، جَهَّمَهُمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ. وَالِاتِّبَاعُ لِلْأَثَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ بِإِحْسَانٍ. وَتَرْكُ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَتَرْكُ مُجَالَسَتِهِمْ وَهِجْرَانُهُمْ، وَتَرْكُ مُجَالَسَةِ مَنْ وَضَعَ الْكُتُبَ بِالرَّأْيِ بِلَا آثَارٍ. وَاخْتِيَارُنَا أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، إِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ وَتَصْدِيقٌ بِالْقَلْبِ وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ لِمَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ،

= صفة العلو لابن قدامة (ص١٨٤)، «٩٥» وهي مشكل إذ كيف يقال: إن الصحابة لهم بدع؟! وقد نبه علىٰ ذلك المحقق -طبعة الناشر المتميز- وأنه خطأ إما من الناسخ أو أحد الرواة -والله أعلم-. ينظر لكلامه: (١/ ٣٧٤)، في الهامش.

(١) أثبت المحققان -طبعة دار طيبة، وطبعة الناشر المتميز-: [وَشَاجَرَ فِيهِ]، والصواب المثبت كما ذكر شيخنا الدكتور عبد الله بن حمود التويجري في مجلس السماع لهذه العقيدة منه، وأنها كلمة فارسية تعني التلميذ، وهو الموجود في المخطوط.

وَالْحَجِّ لِمَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَجَمِيعِ فَرَائِضِ اللَّهِ الَّتِي فَرَضَ عَلَىٰ عِبَادِهِ، الْعَمَلُ بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ. وَالْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَنُؤْمِنُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَبِالْحَوْضِ الْمُكْرَمِ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَنُؤْمِنُ بِالْمُسَاءَلَةِ فِي الْقَبْرِ، وَبِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، وَبِالشَّفَاعَةِ الْمَخْصُوصِ بِهَا النَّبِيّ ﷺ وَنَتَرَحَّمُ عَلَىٰ جَمِيعِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نَسُبُّ أَحَدًا مِنْهُمْ لِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. وَالصَّوَابُ نَعْتَقِدُ وَنَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]. وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ الْأَئِمَّةِ وَلَا نُقَاتِلُ فِي الْفِتْنَةِ، وَنَسْمَعُ وَنُطِيعُ لِمَنْ وَلَّىٰ اللَّهُ ﷻ أَمْرَنَا. وَنَرَىٰ الصَّلَاةَ وَالْحَجَّ وَالْجِهَادَ مَعَ الْأَئِمَّةِ، وَدَفْعَ صَدَقَاتِ الْمَوَاشِي إِلَيْهِمْ. وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ الصَّحِيحَةُ بِأَنَّهُ يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ بِالشَّفَاعَةِ. وَنَقُولُ: إِنَّا مُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﷻ وَكَرِهَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا عِنْدَ اللَّهِ وَمُسْتَكْمِلُ الْإِيمَانِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ أَيْضًا. وَعَلَامَةُ أَهْلِ الْبِدَعِ الْوَقِيعَةُ فِي أَهْلِ الْأَثَرِ. وَعَلَامَةُ الْجَهْمِيَّةِ أَنْ يُسَمُّوا أَهْلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهَةً وَنَابِتَةً. وَعَلَامَةُ الْقَدَرِيَّةِ أَنْ يُسَمُّوا أَهْلَ السُّنَّةِ مُجَبِّرَةً. وَعَلَامَةُ الزَّنَادِقَةِ أَنْ يُسَمُّوا أَهْلَ الْأَثَرِ حَشْوِيَّةً. وَيُرِيدُونَ إِبْطَالَ الْآثَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفَّقَنَا اللَّهُ وَكُلَّ مُؤْمِنٍ لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَصَلَّىٰ اللَّهُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»

قلت: وهذه العقيدة مرويه عن ابن أبي حاتم[1] عنهما ومدارها من طريقين:

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي أبو محمد الإمام ابن الإمام الحافظ أبو حاتم، =

الأول: عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز بن مَرْدَك (٣٨٧هـ)[١] عن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).

الثاني: عن أبي علي الحسين بن محمد بن حَبش بن حمدان المقرئ الدينوري (٣٧٣هـ)[٢].

❊ ❊ ❊

= الثبت ابن الحافظ الثبت، أثنىٰ عليه كثير من العلماء. ينظر للاستزادة في ترجمته: طبقات الحنابلة [٥٩٦] (٣/ ١٠٣)، الأنساب للسمعاني (٤/ ٢٨٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ٥٨٧)، فوات الوفيات (٢/ ٢٨٧)، الوافي بالوفيات (١٨/ ١٣٥)، طبقات الشافعية لابن قاضىٰ شهبة (١/ ١١١)، تاريخ الإسلام (٨/ ٢٣٠)، المقصد الارشد (٢/ ١٠٥)، المقفىٰ الكبير للمقريزي (٤/ ٤٨).

(١) قال الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ): (علي بن عبد العزيز بن مردك بن أحمد بن سَنْدويه بن مِهْران ابن أحمد، أبو الحسن البَرْذعي البزاز، نسبه أبو عبد اللَّه بن بكير. سكن بغداد وحدّث بها عن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، . . . وكان ثقة، . . . وكان علي بن عبد العزيز بن مردك أحد الصالحين، ترك الدنيا عن مقدرة، واشتغل بالعبادة، . . . وكان أحد الباعة الكبار ببغداد فاعتزل الناس ولزم المسجد، وأريد علىٰ الشهادة فامتنع من ذلك)، تاريخ بغداد [٦٣٥٠] (١٣/ ٤٨٢)، ط: دار الغرب الإسلامي -بتصرف يسير- وينظر للاستزادة: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٤/ ٣٩٣)، تاريخ الإسلام (٨/ ٦١٨).

(٢) قرأ القراءات علىٰ أبي عمران موسىٰ بن جرير الرقي، وجماعة، قال أبو عمرو الداني: متقدم في علم القراءات مشهور بالإتقان، ثقة مأمون، روىٰ القراءة عن إسماعيل بن محمد البردعي، والحسين بن محمد السلماني، وقرأ عليه جماعة، منهم محمد بن المظفر بن حرب الدينوري، وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، ومحمد بن جعفر الخزاعي. وروىٰ عنه جزءًا من حديثه أبو نصر الكسار، توفي سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة. ينظر: معرفة القراء الكبار (ص١٨٢).

باب في اعْتِقَادُ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التُّسْتَرِيِّ (٢٨٣هـ)

أخرجها الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة[١] قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَارَسْتَ النَّجِيرَمِيُّ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ- قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ عَبْدَ الْجَبَّارِ بْنَ شِيرَازَ بْنِ يَزِيدَ الْعَبْدِيَّ -صَاحِبَ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ- يَقُولُ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ -وَقِيلَ لَهُ: مَتَىٰ يَعْلَمُ الرَّجُلُ أَنَّهُ عَلَىٰ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟-: «إِذَا عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ عَشْرَ خِصَالٍ: لَا يَتْرُكُ الْجَمَاعَةَ، وَلَا يَسُبُّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَخْرُجُ عَلَىٰ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالسَّيْفِ، وَلَا يُكَذِّبُ بِالْقَدَرِ، وَلَا يَشُكُّ فِي الْإِيمَانِ، وَلَا يُمَارِي فِي الدِّينِ، وَلَا يَتْرُكُ الصَّلَاةَ عَلَىٰ مَنْ يَمُوتُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِالذَّنْبِ، وَلَا يَتْرُكُ الْمَسْحَ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ، وَلَا يَتْرُكُ الْجَمَاعَةَ خَلْفَ كُلِّ وَالٍ جَارَ أَوْ عَدَلَ»

❊ ❊ ❊

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢٤)، (١/ ٢٠٥).

باب في اعْتِقَادُ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ

وهي كاملة في كتابه صريح السنة[١]، وأخرجها الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة بسنده[٢]: [«**الْحَمْدُ لِلَّهِ مُفْلِجِ[٣] الْحَقِّ وَنَاصِرِهِ، وَمُدْحِضِ الْبَاطِلِ وَمَاحِقِهِ، الَّذِي اخْتَارَ الْإِسْلَامَ لِنَفْسِهِ دِينًا، فَأَمَرَ بِهِ [وَأَحَاطَهُ]، وَتَوَكَّلَ بِحِفْظِهِ، وَضَمِنَ إِظْهَارَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ، ثُمَّ اصْطَفَىٰ مِنْ خَلْقِهِ رُسُلًا ابْتَعَثَهُمْ بِالدُّعَاءِ إِلَيْهِ، وَأَمَرَهُمْ بِالْقِيَامِ بِهِ، وَالصَّبْرِ عَلَىٰ مَا نَابَهُمْ فِيهِ مِنْ جَهَلَةِ خَلْقِهِ، وَامْتَحَنَهُمْ مِنَ الْمِحَنِ بِصُنُوفٍ، وَابْتَلَاهُمْ مِنَ الْبَلَاءِ بِضُرُوبٍ، تَكْرِيمًا لَهُمْ غَيْرَ تَذْلِيلٍ، وَتَشْرِيفًا [لهم] غَيْرَ تَخْسِيرٍ، وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ، فَكَانَ أَرْفَعَهُمْ عِنْدَهُ دَرَجَةً أَجَدُّهُمْ**

(١) وإسناد الكتاب -كما جاء في المخطوط-: «أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ، أَنْبَأَنَا جَدِّي أَبُو الْقَاسِمِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ، أَنْبَأَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ، أَنْبَأَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ أَنْبَأَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ الدَّيْنَوَرِيُّ، قَالَ: قُرِئَ عَلَىٰ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ وَأَنَا أَسْمَعُ»

(٢) حيث قال: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ- قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ. [شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢٥)، (١/ ٢٠٦)]، وهي ناقصة حذف منها جزءا من أولها وآخرها.

(٣) المحقق محمود آل عوض في طبعة تبصير - ط الثانية - أثبت: [مفلح] - تصرفًا من عنده - أما المحقق: بدر يوسف المعتوق طبعة: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، ط الأولىٰ: ١٤٠٥هـ فأثبت [مفلج]، وهو ما أثبتهُ - وهو ما في المخطوطتين - وهو الصواب -واللَّه أعلم-.

إِمْضَاءً مَعَ شِدَّةِ الْمِحَنِ، وَأَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ زُلْفًا، وَأَحْسَنُهُمْ إِنْفَاذًا(١) لِمَا أَرْسَلَهُ بِهِ مَعَ عَظِيمِ الْبَلِيَّةِ.

يَقُولُ اللَّهُ عَجَلَّ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وَقَالَ لَهُ ﷺ وَلِأَتْبَاعِهِ -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ-: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴿٩﴾ إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴿١١﴾ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ٩- ١٢]، وَقَالَ -تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ-: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٢- ٣].

- فَلَمْ يُخْلِ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ- أَحَدًا مِنْ مُكْرَمِي رُسُلِهِ، وَمُقَرَّبِي أَوْلِيَائِهِ مِنْ مِحْنَةٍ فِي عَاجِلَةٍ دُونَ آجِلَةٍ؛ لِيَسْتَوْجِبَ بِصَبْرِهِ عَلَيْهَا مِنْ رَبِّهِ مِنَ الْكَرَامَةِ مَا أَعَدَّ لَهُ، وَمِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْهِ مَا كَتَبَهُ لَهُ، ثُمَّ جَعَلَ -تَعَالَىٰ جَلَّ وَعَلَا ذِكْرُهُ- عُلَمَاءَ كُلِّ أُمَّةِ نَبِيٍّ ابْتَعَثَهُ مِنْهُمْ وُرَّاثَهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَالْقُوَّامَ بِالدِّينِ بَعْدَ اخْتِرَامِهِ إِلَيْهِ وَقَبْضِهِ، الذَّابِّينَ عَنْ عُرَاهُ وَأَسْبَابِهِ، وَالْحَامِينَ عَنْ أَعْلَامِهِ وَشَرَائِعِهِ، وَالنَّاصِبِينَ دُونَهُ لِمَنْ بَغَاهُ وَحَادَّهُ، الدَّافِعِينَ عَنْهُ كَيْدَ الشَّيْطَانِ وَضَلَالَهُ.

---

(١) المحقق محمود آل عوض في طبعة تبصير - ط الثانية - أثبت: [نفاذًا]، وخالف ما في المخطوطتين، والمثبت هو الصواب -والله أعلم-.

- فَضَّلَهُمْ بِشَرَفِ الْعِلْمِ، وَكَرَّمَهُمْ بِوَقَارِ الْحِلْمِ، وَجَعَلَهُمْ لِلدِّينِ وَأَهْلِهِ أَعْلَامًا، وَلِلْإِسْلَامِ وَالْهُدَىٰ مَنَارًا، وَلِلْخَلْقِ قَادَةً، وَلِلْعِبَادِ أَئِمَّةً وَسَادَةً، إِلَيْهِمْ مَفْزَعُهُمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَبِهِمُ اسْتِغَاثَتُهُمْ[١] عِنْدَ النَّائِبَةِ، لَا يُثْنِيهُمْ عِنْدَ التَّعَطُّفِ وَالتَّحَنُّنِ عَلَيْهِمْ سُوءُ [مَا بهم] مِنْ أَنْفُسِهِمْ يُوَلُّونَ، وَلَا تَصُدُّهُمْ عَنِ الرِّقَّةِ عَلَيْهِمْ وَالرَّأْفَةِ بِهِمْ قُبْحُ مَا إِلَيْهِ، [مَا يَأْتُونَ مُحَرَّمًا مَنَعَهُمْ][٢] طَلَبُ جَزِيلِ ثَوَابِ اللَّهِ فِيهِمْ، وَتَوَخِّيًا طَلَبَ رِضَا اللَّهِ فِي الْأَخْذِ بِالْفَضْلِ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ جَعَلَ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَذِكْرُهُ، عُلَمَاءَ أُمَّةِ نَبِيِّنَا ﷺ مِنْ أَفْضَلِ عُلَمَاءِ الْأُمَمِ الَّتِي خَلَتْ قَبْلَهَا فِيمَا كَانَ؛ قَسَمَ لَهُمْ مِنَ الْمَنَازِلِ وَالدَّرَجَاتِ وَالْمَرَاتِبِ وَالْكَرَامَاتِ [فَشَمِلَ][٣]، وَأَجْزَلَ لَهُمْ فِيهِ حَظًّا وَنَصِيبًا، مَعَ ابْتِلَاءِ اللَّهِ أَفَاضِلَهَا [بِمَنَافقيها][٤]، وَامْتِحَانِهِ خِيَارَهَا بِشِرَارِهَا، وَرُفَعَائِهَا بِسِفْلِتِهَا وَضُعَائِهَا، فَلَمْ يَكُنْ يُثْنِيهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مِنْهُمْ يُبْتَلُونَ، وَلَا كَانَ يَصُدُّهُمْ مَا فِي اللَّهِ مِنْهُمْ يَلْقَوْنَ عَنِ النَّصِيحَةِ لِلَّهِ فِي عِبَادِهِ وَبِلَادِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِمْ، بَلْ كَانُوا بِعِلْمِهِمْ عَلَىٰ جَهْلِهِمْ يَعُودُونَ، وَبِحِلْمِهِمْ

---

(١) ليس قصده الاستغاثة بذواتهم؛ بدليل سياق الكلام، فالقصد أنهم يرجعون إليهم في النوازل والحوادث المستجدة -كما فسره من كلامه الذي سيأتي الذي قال فيه: (إِنَّهُ لَمْ يَزَلْ مِنْ بَعْدِ مُضِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِسَبِيلِهِ حَوَادِثُ فِي كُلِّ دَهْرٍ تَحْدُثُ، وَنَوَازِلُ فِي كُلِّ عَصْرٍ تَنْزِلُ، يَفْزَعُ فِيهَا الْجَاهِلُ إِلَىٰ الْعَالِمِ، فَيَكْشِفُ فِيهَا الْعَالِمُ سُدَفَ الظَّلَامِ عَنِ الْجَاهِلِ بِالْعِلْمِ الَّذِي آتَاهُ اللَّهُ وَفَضَّلَهُ بِهِ عَلَىٰ غَيْرِهِ، إِمَّا مِنْ أَثَرٍ وَإِمَّا مِنْ نَظَرٍ...).

(٢) في أحد النسختين [يأتون تحريًا منهم]، وهو ما أثبته المحقق محمود آل عوض في طبعة تبصير - ط الثانية - لكن المعنىٰ مستقيم في المثبت -والله أعلم-.

(٣) في أحد النسختين: [قسمًا].

(٤) هكذا أثبتها المحقق محمود آل عوض في طبعة تبصير - ط الثانية - وذكر أن ما في المخطوطتين: [بِمَنَافِعِهَا]، وكذلك في المطبوع ولعل الصواب مثل ما ذكر؛ لأن السياق يشهد له -والله أعلم-.

لِسَفَهِهِمْ يَتَعَمَّدُونَ، وَبِفَضْلِهِمْ عَلَىٰ نَقْصِهِمْ يَأْخُذُونَ، بَلْ كَانَ لَا يَرْضَىٰ كَبِيرٌ مِنْهُمْ مَا أَزْلَفَهُ لِنَفْسِهِ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ فَضْلِ ذَلِكَ أَيَّامَ حَيَاتِهِ وَادَّخَرَ مِنْهُ مِنْ كَرِيمِ الذَّخَائِرِ لَدَيْهِ قَبْلَ مَمَاتِهِ، حَتَّىٰ تَبْقَىٰ لِمَنْ بَعْدَهُ آثَارًا عَلَىٰ الْأَيَّامِ بَاقِيَةً، وَلَهُمْ إِلَىٰ الرَّشَادِ هَادِيَةً، جَزَاهُمُ اللَّهُ عَنْ أُمَّةِ نَبِيِّهِمْ أَفْضَلَ مَا جَزَىٰ عَالِمَ أُمَّةٍ عَنْهُمْ، وَحَبَاهُمْ مِنَ الثَّوَابِ أَجْزَلَ ثَوَابٍ، وَجَعَلَنَا مِمَّنْ قَسَمَ لَهُ مِنْ صَالِحِ مَا قَسَمَ لَهُمْ، وَأَلْحَقَنَا بِمَنَازِلِهِمْ، وَكَرَّمَنَا بِحُبِّهِمْ وَمَعْرِفَةِ حُقُوقِهِمْ، وَأَعَاذَنَا وَالْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا مِنْ مُرْدِيَاتِ الْأَهْوَاءِ، وَمُضِلَّاتِ الْآرَاءِ، إِنَّهُ سَمِيعُ الدُّعَاءِ.

- ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَزَلْ مِنْ بَعْدِ مُضِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِسَبِيلِهِ حَوَادِثُ فِي كُلِّ دَهْرٍ تَحْدُثُ، وَنَوَازِلُ فِي كُلِّ عَصْرٍ تَنْزِلُ، يَفْزَعُ فِيهَا الْجَاهِلُ إِلَىٰ الْعَالِمِ، فَيَكْشِفُ فِيهَا الْعَالِمُ سُدَفَ الظَّلَامِ عَنِ الْجَاهِلِ بِالْعِلْمِ الَّذِي آتَاهُ اللَّهُ وَفَضَّلَهُ بِهِ عَلَىٰ غَيْرِهِ، إِمَّا مِنْ أَثَرٍ وَإِمَّا مِنْ نَظَرٍ، فَكَانَ مِنْ قَدِيمِ الْحَادِثَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من الْحَوَادِثِ الَّتِي تَنَازَعَتْ فِيهِ أُمَّتُهُ، وَاخْتِلَافُهَا فِي أَفْضَلِهِمْ بَعْدَهُ ﷺ وَأَحَقِّهِمْ بِالْإِمَامَةِ، وَأَوْلَاهُمْ بِالْخِلَافَةِ.

- ثُمَّ الْقَوْلُ فِي: أَعْمَالِ الْعِبَادِ طَاعَتِهَا وَمَعَاصِيهَا، وَهَلْ هِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ أَمِ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ الْمُبْهَمِ مُفَوَّضٌ؟.

- ثُمَّ الْقَوْلُ فِي: الْإِيمَانِ هَلْ هُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، أَمْ هُوَ قَوْلٌ بِغَيْرِ عَمَلٍ؟ وَهَلْ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ أَمْ لَا زِيَادَةَ لَهُ وَلَا نُقْصَانَ؟

- ثُمَّ الْقَوْلُ فِي: الْقُرْآنِ هَلْ هُوَ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟

- ثُمَّ: رُؤْيَةُ الْمُؤْمِنِينَ رَبَّهَمْ تَعَالَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

- ثُمَّ الْقَوْلُ فِي: أَلْفَاظِهِمْ بِالْقُرْآنِ.

- ثُمَّ حَدَثَ فِي دَهْرِنَا هَذَا حَمَاقَاتٌ خَاضَ فِيهَا أَهْلُ الْجَهْلِ وَالْغَبَاوة، وَنَوْكَىٰ الْأُمَّةِ وَالرِّعَاعُ، يُتْعِبُ إِحْصَاؤُهَا، وَيُمَلُّ تَعْدَادُهَا، فِيهَا الْقَوْلُ فِي اسْمِ الشَّيْءِ أَهُوَ هُوَ أَمْ هُوَ غَيْرُهُ؟

وَنَحْنُ نُبَيِّنُ الصَّوَابَ لَدَيْنَا مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ [كله] -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَىٰ- وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ][(١)].

فَأَوَّلُ مَا نَبْدَأُ فِيهِ الْقَوْلَ مِنْ ذَلِكَ: كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَتَنْزِيلُهُ؛ إِذْ كَانَ مِنْ مَعَانِي تَوْحِيدِهِ. فَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ غَيْرُ مَخْلُوقٍ كَيْفَ كُتِبَ، وَكَيْفَ تُلِيَ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ قُرِئَ، فِي السَّمَاءِ وُجِدَ أَوْ فِي الْأَرْضِ حَيْثُ حُفِظَ، فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ كَانَ مَكْتُوبًا أَوْ فِي أَلْوَاحِ صِبْيَانِ الْكَتَاتِيبِ مَرْسُومًا، فِي حَجَرٍ نُقِشَ أَوْ فِي وَرَقٍ خُطَّ، فِي الْقَلْبِ حُفِظَ أَوْ بِاللِّسَانِ لُفِظَ، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ أَوِ ادَّعَىٰ أَنَّ قُرْآنًا فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي السَّمَاءِ سِوَىٰ الْقُرْآنِ الَّذِي نَتْلُوهُ بِأَلْسِنَتِنَا وَنَكْتُبُهُ فِي مَصَاحِفِنَا، أَوِ اعْتَقَدَ غَيْرَ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ أَوْ أَضْمَرَهُ فِي نَفْسِهِ أَوْ قَالَ بِلِسَانِهِ دَايِنًا بِهِ؛ فَهُوَ بِاللَّهِ كَافِرٌ حَلَالُ الدَّمِ وَبَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ بَرِيءٌ مِنْهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١- ٢٢]، وَقَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فَأَخْبَرَنَا -جَلَّ ثَنَاؤُهُ- أَنَّهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَكْتُوبٌ، وَأَنَّهُ مِنْ لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ مَسْمُوعٌ، وَهُوَ قُرْآنٌ وَاحِدٌ مِنْ [لسان][(٢)] مُحَمَّدٍ مَسْمُوعٌ، وَفِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَكْتُوبٌ، وَكَذَلِكَ فِي الصُّدُورِ مَحْفُوظٌ، وَبِأَلْسُنِ الشُّيُوخِ وَالشُّبَّانِ مَتْلُوٌّ، فَمَنْ رَوَىٰ عَنَّا، أَوْ حَكَىٰ

(١) هنا تنتهي الزيادة من كتاب صريح السنة.

(٢) زيادة من كتاب صريح السنة.

عَنَّا، أَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا، أَوِ ادَّعَىٰ عَلَيْنَا أَنَّا قُلْنَا غَيْرَ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ، وَلَعْنَةُ اللَّاعِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَهَتَكَ سِتْرَهُ وَفَضَحَهُ عَلَىٰ رُءُوسِ الْأَشْهَادِ ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [غافر: ٥٢]

[(١) حَدَّثَنَا مُوسَىٰ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُوسَىٰ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مَعْبَدٌ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ(٢) رضي الله عنه: إِنَّهُمْ يَسْأَلُونَ عَنِ الْقُرْآنِ: مَخْلُوقٌ أَوْ خَالِقٌ؟ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِخَالِقٍ وَلَا مَخْلُوقٍ، وَلَكِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ عز وجل»(٣)

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ الْأَمُلِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَمُلِيُّ أَبُو مَرْوَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ، يَقُولُ: أَدْرَكْتُ مَشَايِخَنَا مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً يَقُولُونَ: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ»(٤)]

وَأَمَّا الصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ لَدَيْنَا فِي رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ رَبَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ دِينُنَا الَّذِي نَدِينُ اللَّهَ بِهِ وَأَدْرَكْنَا عَلَيْهِ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَهُوَ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَرَوْنَهُ

---

(١) من هنا إلىٰ نهاية المعقوف زيادة من كتاب صريح السنة (ص١٩).

(٢) وهو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (١٤٨هـ)، الملقب بالصادق.

(٣) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص٤٤)، والدارمي في الرد علىٰ الجهمية «٣٤٥» (ص١٨٩)، وعبد اللَّه بن الإمام أحمد في السنة (١٣٢)، والآجري في الشريعة (١٥٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (٥٢)، (٥/ ٢٨٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣٨٧).

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (١٨٤)، (٦/ ٧)، (٥/ ٢٨٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣٨١).

عَلَىٰ مَا صَحَّتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[(١) حَدَّثَنَا أَبُو السَّائِبِ سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، وَحَدَّثَنَا تَمِيمُ بْنُ الْمُنْتَصِرِ، وَمُجَاهِدُ بْنُ مُوسَىٰ، قَالَ تَمِيمٌ: أَنْبَأَنَا يَزِيدُ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَحَدَّثَنَا ابْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وَمَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَظَرَ إِلَىٰ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ رَاءُونَ رَبَّكُم عَجَلَ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَىٰ صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا»(٢) ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩]. وَلَفْظُ الْحَدِيثِ لِحَدِيثِ مُجَاهِدٍ، قَالَ يَزِيدُ: «مَنْ كَذَّبَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَهُوَ بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». حَلَفَ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَأَقُولُ أَنَا: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ، وَصَدَقَ يَزِيدُ وَقَالَ الْحَقَّ]

وَالصَّوَابُ لَدَيْنَا فِي الْقَوْلِ فِيمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَحَسَنَاتِهِمْ وَسَيِّئَاتِهِمْ أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَاللَّهُ مُقَدِّرُهُ وَمُدَبِّرُهُ، لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَلَا يَحْدُثُ شَيْءٌ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ، ﴿لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

[(٣) حَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ يَحْيَىٰ الْحَسَّانِيُّ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفِرْيَابِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ

(١) من هنا إلىٰ نهاية المعقوف زيادة من كتاب صريح السنة (ص٢٠).
(٢) الحديث في الصحيحين مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.
(٣) من هنا إلىٰ نهاية المعقوف زيادة من كتاب صريح السنة (ص٢١- ٢٣).

خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحَتَّىٰ يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ»(١). اللَّفْظُ لِحَدِيثِ أَبِي الْخَطَّابِ زِيَادِ بْنِ (يحيىٰ).

حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَإِنْ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ»(٢).

وَأَمَّا الْحَقُّ فِي اخْتِلَافِهِمْ فِي أَفْضَلِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَمَا جَاءَ عَنْهُ ﷺ وَتَتَابَعَ عَلَىٰ الْقَوْلِ بِهِ السَّلَفُ وَذَلِكَ مَا حَدَّثَنِي مُوسَىٰ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ سَيَّارٍ الرَّمَادِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- اخْتَارَ أَصْحَابِي عَلَىٰ جَمِيعِ الْعَالَمِينَ سِوَىٰ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، وَاخْتَارَ مِنْ أَصْحَابِي أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيًّا -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- فَجَعَلَهُمْ خَيْرَ أَصْحَابِي، وَفِي أَصْحَابِي

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٦٩٨٥)، وغيره وهو صحيح.

(٢) جاء مرفوعا عن ابن عمر رضي الله عنهما في سنن أبي داود (٤/ ٢٢٢)، «٤٦٩١» ولكن لا يصح، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١٤٥): «وَهَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ قَالَ يَحْيَىٰ: زَكَرِيَّا بْنُ مَنْظُورٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: يَرْوِي زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي حَازِمٍ مَا لا أَصْلَ لَهُ» وقال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (٣/ ١٨٦): «هذا منقطع، أبو حازم سلمة بن دينار لم يسمع من ابن عمر» وأورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (١/ ٢٣٧)، وقال الفَتَّنِي (٩٨٦هـ)، في تذكرة الموضوعات (ص١٥): «مَوْضُوع».
ومع ذلك حسنه الألباني في صحيح الجامع (٢/ ٨١٨)، «٤٤٤٢»، وجاء عن أبي هريرة وأنس وجابر وكلها لا تصح، وأما موقوفًا عن ابن عمر فقد صححه الدارقطني «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام» (٥/ ٤٤٦)، وغيره.

كُلِّهِمْ خَيْرٌ، وَاخْتَارَ أُمَّتِي عَلَىٰ سَائِرِ الْأُمَمِ، وَاخْتَارَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعَةَ قُرُونٍ مِنْ بَعْدِ أَصْحَابِي، الْقَرْنَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِيَ وَالثَّالِثَ تَتْرَىٰ، وَالْقَرْنَ الرَّابِعَ فَرْدًا»[١]

وَكَذَلِكَ نَقُولُ: فَأَفْضَلُ أَصْحَابِهِ ﷺ: الصِّدِّيقُ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه ثُمَّ الْفَارُوقُ بَعْدَهُ عُمَرُ، ثُمَّ ذُو النُّورَيْنِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، ثُمَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَأَمَّا أَوْلَىٰ الْأَقْوَالِ بِالصَّوَابِ عِنْدَنَا فِيمَا اخْتَلَفُوا مَنْ أَوْلَىٰ الصَّحَابَةِ بِالْإِمَامَةِ، فَبِقَوْلِ مَنْ قَالَ بِمَا حَدَّثَنِي بِهِ، مُحَمَّدُ بْنُ عُمَارَةَ الْأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَىٰ، حَدَّثَنَا حَشْرَجُ بْنُ نُبَاتَةَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُمْهَانَ، عَنْ سَفِينَةَ -مَوْلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ-: «الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ مُلْكٌ»، قَالَ لِي سَفِينَةُ: أَمْسِكْ خِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ: سَنَتَانِ، وَخِلَافَةُ عُمَرَ: عَشْرٌ، وَخِلَافَةُ عُثْمَانَ: اثْنَتَا عَشْرَةَ، وَخِلَافَةُ عَلِيٍّ: سِتٌّ، قَالَ: فَنَظَرْتُ فَوَجَدْتُهَا ثَلَاثُونَ سَنَةً)[٢]].

وَالصَّوَابُ لَدَيْنَا مِنَ الْقَوْلِ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَبِهِ الْخَبَرُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ مَضَىٰ أَهْلُ الدِّينِ وَالْفَضْلِ.

---

(١) موضوع: أخرجه الآجري في الشريعة (١١٥٣)، وغيره، قال ابن القيسراني (٥٠٧هـ)، في تذكرة الحفاظ (ص٧٧): «رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ كَاتِبُ اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ كَذَّابٌ» وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٥/ ٦٠٠): «وَهُوَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ».

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢١٩٢٨)، والترمذي في سننه (٢٢٢٦)، والنسائي في السنن الكبرىٰ (٨٠٩٩)، وهو صحيح.

[(١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: سَأَلْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْإِيمَانِ، فِي مَعْنَىٰ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَىٰ الْأَشْيَبُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عُمَيْرِ بْنِ حَبِيبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ»، فَقِيلَ: وَمَا زِيَادَتُهُ، وَمَا نُقْصَانُهُ؟ فَقَالَ: «إِذَا ذَكَرْنَا اللَّهَ فَحَمِدْنَاهُ وَسَبَّحْنَاهُ فَذَلِكَ زِيَادَتُهُ، وَإِذَا غَفَلْنَا، وَضَيَّعْنَا، وَنَسِينَا فَذَلِكَ نُقْصَانُهُ»(٢).

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَسَعِيدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، يُنْكِرُونَ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْإِيمَانَ إِقْرَارٌ بِلَا عَمَلٍ، وَيَقُولُونَ: «لَا إِيمَانَ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلَ إِلَّا بِإِيمَانٍ»(٣)]

وَالْقَوْلُ فِي أَلْفَاظِ الْعِبَادِ بِالْقُرْآنِ فَلَا أَثَرَ فِيهِ أَعْلَمُهُ عَنْ صَحَابِيٍّ مَضَىٰ، وَلَا عَنْ تَابِعِيٍّ قَفَىٰ إِلَّا عَمَّنْ فِي قَوْلِهِ الشِّفَاءُ وَالْغِنَا رَحْمَةُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ وَفِي اتِّبَاعِهِ الرُّشْدُ وَالْهُدَىٰ، وَمَنْ يَقُومُ لَدَيْنَا مَقَامَ الْأَئِمَّةِ الْأُولَىٰ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ. فَإِنَّ أَبَا إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيَّ حَدَّثَنِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ يَقُولُ: اللَّفْظِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] مِمَّنْ يَسْمَعُ.

(١) من هنا إلىٰ نهاية المعقوف زيادة من كتاب صريح السنة (ص٢٥).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٦٠)، «٣٠٣٢٧» وعبد اللَّه بن أحمد عن أبيه بسنده في السنة (٦٨٠)، (١/ ٣٣٠)، وأبو أحمد الحاكم الكبير في شعار أصحاب الحديث (٨)، والبن الأعرابي في معجم ابن الأعرابي (١/ ٢٣٥)، (٤٣٣)، والخلال في السنة (١٥٨٢)، والبيهقي في الشعب (٥٥)، وغيرهما وهو أثر حسن.

(٣) أخرجه اللالكائي من طريق المؤلف في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٥٨٦).

[(١) ثُمَّ سَمِعْتُ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِنَا لَا أَحْفَظُ أَسْمَاءَهُمْ يَذْكُرُونَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ قَالَ: هُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ».

وَلَا قَوْلَ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَهُ، إِذْ لَمْ يَكُنْ لَنَا فِيهِ إِمَامٌ نَأْتَمُّ بِهِ سِوَاهُ، وَفِيهِ الْكِفَايَةُ وَالْمَنْعُ، وَهُوَ الْإِمَامُ الْمُتَّبَعُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ].

وَأَمَّا الْقَوْلُ فِي الِاسْمِ أَهُوَ الْمُسَمَّىٰ أَوْ غَيْرُ الْمُسَمَّىٰ فَإِنَّهُ مِنَ الْحَمَاقَاتِ الْحَادِثَةِ الَّتِي لَا أَثَرَ فِيهَا فَيُتَّبَعَ وَلَا قَوْلَ مِنْ إِمَامٍ فَيُسْتَمَعَ، وَالْخَوْضُ فِيهِ شَيْنٌ، وَالصَّمْتُ عَنْهُ زَيْنٌ، وَحَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ وَالْقَوْلِ فِيهِ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَىٰ قَوْلِ الصَّادِقِ ﷻ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وَيَعْلَمُ أَنَّ رَبَّهُ هُوَ الَّذِي ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٥- ٦]. فَمَنْ تَجَاوَزَ ذَلِكَ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ [وضل وهلك](٢).

فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ بَعُدَ مِنَّا فَنَأَىٰ، أَوْ قَرُبَ فَدَنَا أَنَّ الدِّينَ الَّذِي نَدِينُ بِهِ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مَا بَيَّنَّاهُ لَكُمْ عَلَىٰ مَا وَصَفْنَاهُ، فَمَنْ رَوَىٰ خِلَافَ ذَلِكَ أَوْ أَضَافَ إِلَيْنَا سِوَاهُ أَوْ نَحَلَنَا فِي ذَلِكَ قَوْلًا غَيْرَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ، فَهُوَ مُفْتَرٍ مُعْتَدٍ مُتَخَرِّصٌ، يَبُوءُ بِإِثْمِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ، وَعَلَيْهِ غَضَبُ اللَّهِ وَلَعْنَتُهُ فِي الدَّارَيْنِ، وَحَقٌّ عَلَىٰ اللَّهِ أَنْ يُورِدَهُ الْمَوْرِدَ الَّذِي وَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضُرَبَاءَهُ،

---

(١) من هنا إلىٰ نهاية المعقوف زيادة من كتاب صريح السنة (ص٢٦).

(٢) زيادة من كتاب صريح السنة (ص٢٦).

وَأَنْ يُحِلَّهُ الْمَحَلَّ الَّذِي أَخْبَرَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنَّ اللَّهَ يُحِلُّهُ أَمْثَالَهُ][(١)] عَلَىٰ مَا أَخْبَرَ ﷺ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ الْحِمْصِيِّ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ الْخَثْعَمِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ بُشَيْرٍ الْعِجْلِيِّ، عَنْ شُفَيِّ بْنِ مَاتِعٍ الْأَصْبَحِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعَةٌ يُؤْذُونَ أَهْلَ النَّارِ عَلَىٰ مَا بِهِمْ مِنَ الْأَذَىٰ: يَسْعَوْنَ بَيْنَ الْحَمِيمِ وَالْجَحِيمِ، يَدْعُونَ بِالْوَيْلِ وَالثُّبُورِ، يَقُولُ أَهْلُ النَّارِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: مَا بَالُ هَؤُلَاءِ قَدْ آذَوْنَا عَلَىٰ مَا بِنَا مِنَ الْأَذَىٰ؟: فَرَجُلٌ مُغْلَقٌ عَلَيْهِ تَابُوتٌ مِنْ جَمْرٍ، وَرَجُلٌ يَجُرُّ أَمْعَاءَهُ، وَرَجُلٌ يَسِيلُ فُوهُ قَيْحًا وَدَمًا، وَرَجُلٌ يَأْكُلُ لَحْمَهُ، فَيَقُولُ لِصَاحِبِ التَّابُوتِ: مَا بَالُ الْأَبْعَدِ قَدْ آذَانَا عَلَىٰ مَا بِنَا مِنَ الْأَذَىٰ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ الْأَبْعَدَ مَاتَ وَفِي عُنُقِهِ أَمْوَالُ النَّاسِ، وَيُقَالُ لِلَّذِي يَجُرُّ أَمْعَاءَهُ: مَا بَالُ الْأَبْعَدِ قَدْ آذَانَا عَلَىٰ مَا بِنَا مِنَ الْأَذَىٰ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ الْأَبْعَدَ كَانَ لَا يُبَالِي إِنْ أَصَابَ الْبَوْلُ مِنْهُ لَا يَغْسِلُهُ، وَيُقَالُ لِلَّذِي يَسِيلُ فُوهُ قَيْحًا وَدَمًا: مَا بَالُ الْأَبْعَدِ قَدْ آذَانَا عَلَىٰ مَا بِنَا مِنَ الْأَذَىٰ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ الْأَبْعَدَ كَانَ يَنْظُرُ إِلَىٰ كُلِّ كَلِمَةٍ بِذْعَةٍ قَبِيحَةٍ فَيَسْتَلِذُّهَا كَمَا يَسْتَلِذُّ الرَّفَثَ، وَيُقَالُ لِلَّذِي يَأْكُلُ لَحْمَهُ، مَا بَالُ الْأَبْعَدِ قَدْ آذَانَا عَلَىٰ مَا بِنَا مِنَ الْأَذَىٰ؟ فَيَقُولُ إِنَّ الْأَبْعَدَ كَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ وَيَأْكُلُ لُحُومَ النَّاسِ»[(٢)].

---

(١) هنا تنتهي من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة وما بعدها من صريح السنة.

(٢) أخرجه ابن المبارك في الزهد والرقائق (الملحق/ ٩٤)، وابن أبي الدنيا في ذم الغيبة والنميمة (ص٢٠)، «٤٩» والصمت «١٨٦» «٣٢٣» وصفة النار «٢٢٩» والخرائطي في مساوئ الأخلاق «١٨٦» والطبراني في المعجم الكبير (٧٢٢٦)، «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (٥/ ١٦٨)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٢٠٩): «وَرِجَالُهُ مُوَثَّقُونَ» لكن هو مرسل؛ لأن (شفي بن ماتع أبو عثمان الأصبحي)، تابعي مات في خلافة هشام ذكر=

حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلِ بْنِ حَرَشَةَ، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ذَكَرَ امْرَأً بِمَا لَيْسَ فِيهِ لِيُعِيبَهُ، حَبَسَهُ اللَّهُ فِي جَهَنَّمَ حَتَّىٰ يَأْتِيَ بِنَفَاذِ مَا قَالَ فِيهِ»(١).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّازِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ الْحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي رَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا عُرِجَ بِي مَرَرْتُ بِقَوْمٍ لَهُمْ أَظْفَارٌ مِنْ نُحَاسٍ يَخْمُشُونَ صُدُورَهُمْ، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ لُحُومَ النَّاسِ، وَيَقَعُونَ فِي أَعْرَاضِهِمْ»(٢).

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاتِكَةِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَقِيعَ الْغَرْقَدِ فَوَقَفَ عَلَىٰ قَبْرَيْنِ ثَرِيَّيْنِ، فَقَالَ: «أَدَفَنْتُمْ هُنَا فُلَانًا وَفُلَانَةَ؟» أَوْ قَالَ: «فُلَانًا وَفُلَانًا؟»

= خليفة بن خياط أنه أرسل حديثًا فظن بعضهم أنه صحابي، والحديث ضعّفه الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب «١٢٢».

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٨/ ٣٨٠)، «٨٩٣٦» وقال المنذري في الترغيب «رواه الطبراني بإسناد جيد» وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٢٠١): «رَوَاهُ كُلَّهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَإِسْنَادُ الْأَوَّلِ فِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ، وَرِجَالُ الثَّانِي ثِقَاتٌ» والحديث ضعفه الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (٢/ ٢١٦).

(٢) أخرجه أحمد في المسند «١٣٣٤٠» وأبو داود في السنن «٤٨٧٨» والطبراني في الأوسط (١/ ٧)، «٨» قال الأرنؤوط (٧/ ٢٤٠): «إسناده صحيح من جهة أبي المغيرة - وهو عبد القدوس بن الحجاج»

فَقَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «قَدْ أُقْعِدَ فُلَانٌ الْآنَ يُضْرَبُ»، ثُمَّ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ ضُرِبَ ضَرْبَةً مَا بَقِيَ مِنْهُ عُضْوٌ إِلَّا انْقَطَعَ، وَلَقَدْ تَطَايَرَ قَبْرُهُ نَارًا، وَلَقَدْ صَرَخَ صَرْخَةً سَمِعَتْهَا الْخَلَائِقُ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَلَوْلَا تَمْرِيجُ قُلُوبِكُمْ وَتَزَيُّدُكُمْ فِي الْحَدِيثِ لَسَمِعْتُمْ مَا أَسْمَعُ»، ثُمَّ قَالَ: «الْآنَ يُضْرَبُ هَذَا، الْآنَ يُضْرَبُ هَذَا»، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ ضُرِبَ ضَرْبَةً مَا بَقِيَ مِنْهُ عَظْمٌ إِلَّا انْقَطَعَ، وَلَقَدْ تَطَايَرَ قَبْرُهُ نَارًا، وَلَقَدْ صَرَخَ صَرْخَةً سَمِعَهَا الْخَلَائِقُ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَلَوْلَا تَمْرِيجٌ فِي قُلُوبِكُمْ وَتَزَيُّدُكُمْ فِي الْحَدِيثِ لَسَمِعْتُمْ مَا أَسْمَعُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا ذَنْبُهُمَا؟، قَالَ: «أَمَّا فُلَانٌ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا فُلَانٌ -أَوْ فُلَانَةُ- فَإِنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ لُحُومَ النَّاسِ»(١).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرِّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ قَلْبَهُ، لَا تَغْتَابُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنِ اتَّبَعَ عَوْرَاتِهِمْ تَتَبَّعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَبَّعَ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ فِي بَيْتِهِ»(٢).

* * *

(١) أخرجه أحمد في المسند «٢٢٢٩٢» وقال المحقق: (٣٦/ ٦٢٦ ط الرسالة): «إسناده ضعيف جدًّا».

(٢) أخرجه أحمد في المسند «١٩٧٧٥» «١٩٨٠١» وأبو داود في السنن (٤٨٨٠)، وقال المحقق للمسند (٣٣/ ٤٠ ط الرسالة)، «صحيح لغيره» وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٥٨٨): «حسن صحيح».

كتاب في جمع أقوال الأئمة على أبواب الدين
مع التعليق عليها

وفيه:

- باب في أقوال الأئمة في مصادر التلقي.
- باب في أقوال الأئمة في توحيد الأسماء والصفات.
- باب في أقوال الأئمة في الإيمان.
- باب في أقوال الأئمة في القدر.
- باب في أقوال الأئمة في الإيمان باليوم الآخر.
- باب في أقوال الأئمة في الصحابة.
- باب في أقوال الأئمة في الإمامة.
- باب في أقوال الأئمة في مسائل متفرقة.

❋ ❋ ❋

باب في أقوال الأئمة في مصادر التلقي ووجوب الاعتصام بالكتاب والسنة

- قال سفيان الثوري (١٦١هـ): «إِنَّمَا الدِّينُ بِالْآثَارِ لَيْسَ بِالرَّأْيِ، إِنَّمَا الدِّينُ بِالْآثَارِ لَيْسَ بِالرَّأْيِ، إِنَّمَا الدِّينُ بِالْآثَارِ لَيْسَ بِالرَّأْيِ»[١].

وقال أيضًا: «يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يَحُكَّ رَأْسَهُ إِلَّا بِأَثَرٍ»[٢].

- قال الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ): «عَلَيْكَ بِآثَارِ مَنْ سَلَفَ، وَإِنْ رَفَضَكَ النَّاسُ، وَإِيَّاكَ وَآرَاءِ الرِّجَالِ[٣]، وَإِنْ زَخْرَفُوا لَكَ بِالْقَوْلِ»[٤].

وقال: «اصْبِرْ نَفْسَكَ عَلَىٰ السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، وَقُلْ بِمَا قَالُوا، وَكُفَّ عَمَّا كَفُّوا عَنْهُ، وَاسْلُكْ سَبِيلَ سَلَفِكَ الصَّالِحِ، فَإِنَّهُ يَسَعُكَ مَا وَسِعَهُمْ»[٥].

---

(١) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٦).

(٢) أخرجه الآجري من طريق الفريابي (١٢٧).

(٣) قلت: وكان الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ ينهىٰ ويحذر من مجالسة أهل البدع، وله فراسة في معرفتهم، ومن ذلك قوله: «مَنْ سَتَرَ عَلَيْنَا بِدْعَتَهُ، لَمْ تَخْفَ عَلَيْنَا أُلْفَتُهُ» [الإبانة الكبرىٰ لابن بطة (٢/ ٤٧٩)، (٥٠٨)]، وقال -موضحًا عن كيفية معرفتهم بشيء من التفصيل-: «يُعْرَفُ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاطِنَ: بِأُلْفَتِهِ، وَيُعْرَفُ فِي مَجْلِسِهِ، وَيُعْرَفُ فِي مَنْطَقِهِ» [الإبانة الكبرىٰ لابن بطة (٢/ ٤٨٠)، (٥١٤)].

(٤) ذم الكلام وأهله (٢/ ١٨١).

(٥) تقدم تخريجه.

- وقَالَ سُفْيَانُ بن عيينة (١٩٨هـ): «مِلَاكُ الْأَمْرِ الِاتِّبَاعُ»(١).

- وقال الإمام أحمد (٢٤١هـ): «أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِدَعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ فَهِيَ ضَلَالَةٌ، وَتَرْكُ الْخُصُومَاتِ وَالْجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، وَتَرْكُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ، وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا آثَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَهِيَ دَلَائِلُ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ، وَلَا تُضْرَبُ لَهَا الْأَمْثَالُ، وَلَا تُدْرَكُ بِالْعُقُولِ وَلَا الْأَهْوَاءِ، إِنَّمَا هِيَ الِاتِّبَاعُ وَتَرْكُ الْهَوَىٰ...»(٢).

- وقال علي بن المديني (٢٣٤هـ): «ثُمَّ تَصْدِيقٌ بِالْأَحَادِيثِ وَالْإِيمَانُ بِهَا، لَا يُقَالُ: لِمَ؟ وَلَا كَيْفَ؟ إِنَّمَا هُوَ التَّصْدِيقُ بِهَا وَالْإِيمَانُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ وَيَبْلُغْهُ عَقْلُهُ فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ، وَأُحْكِمَ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمُ...»(٣).

- وعن أَبِي بَكْرِ بْنِ الْجُنَيْدِ (٢٩٨هـ)، قال: سَمِعْتُ أَبَا ثَوْرٍ (٢٤٠هـ) يَقُولُ: «لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ مَنَّ عَلَيَّ بِالشَّافِعِيِّ؛ لَلَقِيتُ اللَّهَ وَأَنَا ضَالٌّ، قَدِمَ عَلَيْنَا وَأَنَا أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْبُدْهُ أَحَدٌ بِغَيْرِ مَذْهَبِ الرَّأْيِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَضَعَ اللَّهُ نَبِيَّهِ ﷺ وَأَهْلَ دِينِهِ مَوْضِعَ الْإِبَانَةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَ مَا أَرَادَ اللَّهُ وَفَرَضَ طَاعَتَهُ فَقَالَ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] فَلَيْسَ لِمُفْتٍ أَنْ يُفْتِيَ وَلَا لِحَاكِمٍ أَنْ يَحْكُمَ، حَتَّىٰ يَكُونَ عَالِمًا بِهِمَا وَلَا يُخَالِفُهُمَا وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمَا، وَإِلَّا فَهُوَ

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٤٠١)، (ص: ٣٨٨).
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) تقدم تخريجه.

عَاصٍ وَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُمَا مَنْصُوصَيْنِ: فَالِاجْتِهَادُ أَنْ يَطْلُبَهُمَا»[١].

- وقال أبو زرعة (٢٦٤هـ) -لما سُئل عن الحارث المحاسبي (٢٤٣هـ) وَكتبه-: «إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر، فإنك تجد فيه ما يغنيك عَنْ هذه الكتب، قيل له: فِي هذه الكتب عِبْرة، قَالَ: من لم يكن له فِي كتاب اللَّه عِبْرة فليس له فِي هذه الكتب عِبْرة، بلغكم أن مَالِك بْن أَنَس، وَسفيان الثَّوْرِيّ، والأوزاعي والأئمة المتقدمين صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس وهذه الأشياء؟ هؤلاء قوم خالفوا أهل العلم، . . . ثم قال: ما أسرع الناس إِلىٰ البِدَع»[٢].

قلت: كيف لو رأىٰ أبو زرعة كتب القوم المتأخرين من بعد الحارث المحاسبي: كالإحياء، والفتوحات، والفصوص، وغيرها؟[٣].

- وقال أبو حاتم (٢٧٧هـ): «مَذْهَبُنَا وَاخْتِيَارُنَا اتِّبَاعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَالتَّمَسُّكُ بِمَذْهَبِ أَهْلِ الْأَثَرِ. . . وَلُزُومُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالذَّبُّ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْمُتَّبِعَةِ لِآثَارِ السَّلَفِ، وَاخْتِيَارُ مَا اخْتَارَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنَ الْأَئِمَّةِ فِي الْأَمْصَارِ»[٤].

- وقال سَهْلُ بن عبد اللَّه (٢٨٤هـ) لأَصْحَابَ الحَدِيْثِ: «اجهَدُوا أَنْ لَا تَلْقَوا اللَّهَ إِلَّا وَمَعَكُم المَحَابِرَ»[٥]، وقال: «لَا مُعِيْنَ إِلاّ اللَّهُ، وَلَا دَلِيْلَ إِلاّ

(١) ذم الكلام وأهله (٣/ ٣٣)، (٤٠١). (٢) تاريخ بغداد (٩/ ١٠٤).
(٣) وينظر إلىٰ تعليق الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٤٣١).
(٤) تقدم تخريجه.
(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٠).

رَسُوْلُ اللَّهِ، وَلَا زَادَ إِلَاّ التَّقْوَىٰ، وَلَا عَمَلَ إِلَاّ الصَّبْرُ عَلَيْهِ»[(١)].

وقال أيضًا: «كل وَجْد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل»[(٢)].

وقال أيضًا: «مَا أَحْدَثَ أَحَدٌ فِي الْعِلْمِ شَيْئًا إِلَّا سُئِلَ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَإِنْ وَافَقَ السُّنَّةَ سَلِمَ وَإِلَّا فَهُوَ الْعَطَبُ»[(٣)].

وقال أيضًا: «أُصُولُنَا سِتَّةُ أَشْيَاءَ: التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ اللَّهِ -تَعَالَىٰ- وَالِاقْتِدَاءُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَكْلُ الْحَلَالِ، وَكَفُّ الْأَذَىٰ، وَاجْتِنَابُ الْآثَامِ، وَالتَّوْبَةُ، وَأَدَاءُ الْحُقُوقِ»[(٤)].

وَقَالَ أيضًا: «مَنْ كَانَ اقْتِدَاؤُهُ بِالنَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ فِي قَلْبِهِ اخْتِيَارٌ لِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَلَا يَجُولُ بِقَلْبِهِ سِوَىٰ مَا أَحَبَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ»[(٥)].

وَسُئِلَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التُّسْتَرِيُّ عَنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ: «وَقَالَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ وَأَكْثَرُوا وَلَكِنْ نَجْمَعُهُ كُلَّهُ بِكَلِمَتَيْنِ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، ثُمَّ نَجْمَعُهُ كُلَّهُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، فَمَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فِي سُنَّتِهِ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ فِي فَرِيضَتِهِ»[(٦)].

وعن إِسْمَاعِيل بن عَليّ الْأَيْلِي سَمِعت سهل بن عبد اللَّه بِالْبَصْرَةِ سنة

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الرد علىٰ الشاذلي (١/ ٢٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٨٥)، وتحريم النظر في كتب الكلام (ص٧٠).

(٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١٠/ ١)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٢).

(٥) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١٠/ ١).

(٦) الإبانة الكبرىٰ لابن بطة (١/ ٢٢٢).

ثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ يَقُول: «الْعقل وَحده لَا يدل علىٰ قديم أزلي فَوق عرش مُحدث نَصبه الْحق؛ دلَالَة وعلمًا لتهتدي الْقُلُوب بِهِ إِلَيْهِ، وَلَا تجاوزه أَي بِمَا أثبت الْحق فِيهَا من نور الْهِدَايَة وَلم يكلفها علم مَاهِيَّة هويته فَلَا كَيفَ لاستوائه عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يجوز لمُؤْمِن أَن يَقُول كَيفَ الاسْتوَاء لمن خلق الاستواء، وَلنَا عَلَيْهِ الرِّضَا وَالتَّسْلِيم لقَوْل النَّبِي ﷺ إِنَّه -تَعَالَىٰ- علىٰ الْعَرْش، قَالَ: وَإِنَّمَا سُمي الزنديق زنديقًا؛ لِأَنَّهُ وزن دق الْكَلَام بمخبول عقله، وَترك الْأَثر وَتَأَول الْقُرْآن بالهوىٰ، فَعِنْدَ ذَلِك لم يُؤمن بِأَن اللَّه علىٰ عَرْشه»[1].

وقد أكثرت النقل عن سهل رَحِمَهُ اللَّهُ وغايتي أن أدحض ما نسبه إليه المتصوفة الغُلاة، وأُثبت سلامة مًعتقده.

- **الشرح:**

يتفق أئمة الهدىٰ في مصادر التلقي والاستدلال؛ فهم يعتمدون علىٰ مصدرين عظيمين وهما: كتاب اللَّه وسنة نبيه ﷺ ينبني عليهما الإجماع المساند لهما فهو حجة عند السلف...

واستدلالهم بالقرآن والسنة يكون بجمع النصوص في المسألة الواحدة، ثم يتشكل الحكم عندهم، فهم يختلفون عن أهل البدع، فلا يضربون النصوص بعضها ببعض، وكتبهم وعقائدهم شاهدة علىٰ ذلك، إضافة إلىٰ ذلك أنهم يجمعون أقوال وتفسير الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لأنهم شهدوا التنزيل وتلقوه من النبي ﷺ وعلموا أسبابه، ثم أقوال التابعين؛ لأنهم تلاميذ الصحابة، ونقلة علمهم.

---

(١) العلو للعلي الغفار (ص١٩٩- ٢٠٠).

فهم بذلك يجتنبون الأهواء والرأي المجرد غير المعصوم، لأنه قد جاءت النصوص محذرةً من ذلك[(١)].

والسنة - عندهم إذن: بيان للقرآن، ومفسرة لما أُجمل فيه: كما جاء في قوله -تعالىٰ-: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل من الآية: ٤٤].

وهي جزء من القرآن؛ أي: بمنزلة الجزء من الكل.

وأما العقل[(٢)] فكما قال الإمام سهل «الْعقل وَحده لَا يدل علىٰ قديم أزلي فَوق عرش مُحدث نَصبه الْحق دلَالَة وعلمًا لتهتدي الْقُلُوب بِهِ إِلَيْهِ...» لكن يوصلُ إلىٰ اليقين في مجالين هما: الأول: القضايا الفطرية. الثاني: القضايا الحسية والتجريبية، وهما لا يعارضان الشريعة في الأصل.

أمَّا أن يخوضَ العقل فيما ليس من مجاله، فهذا مما لا يستقيمُ مع المنهج المعرفي الصحيح، حيث إن العلمَ بالشيء فرعٌ من تصورهِ، وما لا يستطيع

---

(١) كما في قوله ﷺ: «من قال بالقرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» رواه النسائي في فضائل القرآن (١٠٩، ١١٠)، والترمذي (٢٩٥١)، وأحمد في مسنده (٣٠٢٥)، والطبري في تفسيره (٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وحسنه الترمذي وله طرق أخرىٰ عن ابن عباس رواها ابن حبان في الثقات (١٣٩١٣).

(٢) العقل قائم بنفس الإنسان التي تعقل، وأما البدن فهو متعلق بقلبه كما قال -تعالىٰ-: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج من الآية: ٤٦] لكن مبدأ الفكر والنظر في الدماغ. ومبدأ الإرادة في القلب. والعقل يراد به العلم، ويراد به العمل، فالعلم والعمل الاختياري أصله الإرادة، وأصل الإرادة في القلب، والمريد لا يكون مريدًا إلا بعد تصور المراد، فلا بد أن يكون القلب متصوِّرًا فيكون منه هذا وهذا، ويبتدئ ذلك من الدماغ وآثاره صاعدة إلىٰ الدماغ، فمنه المبتدأ وإليه الانتهاء. ينظر: مجموع الفتاوىٰ (٩/ ٣٠٣).

العقل تصوُّرَه لا يسعه إدراكه بمجرده، لذا قال اللَّه -تعالىٰ-: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

فالعقل بقدراته المحدودة هو مقيد بعاملي الزمن والمكان لا يستطيع تجاوزهما إلىٰ ما وراء المادة؛ لأنها خارجة عن حدوده.

ومن حدوده ومجاله ووظيفته: الفهم والإدراك للنص ابتداء، ومعرفة العلل والمصالح والمقاصد التي جاءت في النصوص، بل يمكن أن يعطي العقل دلالة عامة أو مجملة، فمن الممكن أن يستدل بالشهادة علىٰ علم الغيب، كما قال اللَّه -تعالىٰ-: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٦٤]. فهذه الآيات المشاهدة تدل علىٰ توحيد الربوبية الذي يستلزم إفراد اللَّه بالعبادة.

و(العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلًّا بذلك)[(١)].

وأما متابعة النبي ﷺ فكلام السلف في الحث عليها كثير، فعلىٰ سبيل المثال نجد البخاري: يُبوب في صحيحه: «بَابُ إِذَا اجْتَهَدَ العَامِلُ أَوِ الحَاكِمُ، فَأَخْطَأَ خِلَافَ الرَّسُولِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ»[(٢)] ثم استدل لذلك بحديث لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٣٣٨). (٢) صحيح البخاري (٩/ ١٠٧).

(٣) أخرجه موصولًا (٢٦٩٧)، بلفظ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ» والحديث أخرجه مسلم (١٧١٨)، كلاهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال ابن بطال (٤٤٩هـ): «ومعناه أن الواجب علىٰ من حكم بغير السنة جهلا وغلطًا، ثم تبين له أن سنة الرسول خلاف حكمه فإن الواجب عليه الرجوع إلىٰ حكم السنة وترك ما خالفها امتثالا لأمره تعالىٰ بوجوب طاعته وطاعة رسوله ألا يحكم بخلاف سنته، وهذا هو نفس الاعتصام بالسنة»[1].

فالمتابعة للنبي ﷺ تعني الانقياد له؛ وذلك بفعل ما أمر به واجتناب ما نهىٰ عنه وزجر؛ امتثالًا لقوله -تعالىٰ-: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]. وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]، وقال -تعالىٰ-: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢]، وقال -تعالىٰ-: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ [النساء: ٨٠] فيجب علىٰ الخلق اتباع شريعته، والالتزام بسنته مع الرضا بما قضاه والتسليم[2].

فحقيقة المتابعة للنبي ﷺ مدارها علىٰ مقدمتين:

الأولىٰ: أن هذا ما جاء به النبي ﷺ.

الثانية: أن ما جاء به النبي ﷺ واجب الاتباع.

* * *

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٣٨٠)، وينظر: عقيدة البخاري، د. سعد بن بجاد العتيبي (ص: ٥١).

(٢) ينظر: حقوق النبي ﷺ علىٰ أمته (١/ ٣٤- ٣٥).

باب في أقوال الأئمة
في توحيد الأسماء والصفات

- قال الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ) في عقيدته المنقولة: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَهُوَ كَافِرٌ»(١).

- وقال الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ): «كُنّا والتابعون متوافرون نقول: إن اللَّه -تعالىٰ جلَّ ذكره- فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة»(٢).

وفي إثبات رؤية اللَّه، يقول: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَحْجُبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ جَهْمًا وَأَصْحَابَهُ أَفْضَلَ ثَوَابِهِ الَّذِي وَعْدَهُ أَوْلِيَاءَهُ حِينَ يَقُولُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢- ٢٣] فَجَحَدَ جَهْمٌ وَأَصْحَابُهُ أَفْضَلَ ثَوَابِهِ الَّذِي وَعَدَ أَوْلِيَاءَهُ»(٣).

وفي كتاب المحنة(٤) لصالح ابن الإمام أحمد (ت ٢٦٥هـ) يروي بسنده

---

(١) تقدم نقلها.
(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٩٣ ط عطاءات العلم).
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٥٧).
(٤) للفائدة: هذا الكتاب طبع بعنوان: (سيرة الإمام أحمد بن حنبل)، بتحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، وطُبع بعنوان: كتاب المحنة رواية صالح (ص: ١٧٠- ١٧١)، تحقيق: مصطفىٰ بن محمد القبّاني، وهناك كتاب المحنة أيضًا ولكن هو من رواية حنبل بن إسحاق -ابن عم الإمام- التي تعتبر أوسع الروايات في المحنة وهي كاملة.

إلىٰ المعافىٰ بن عمران (١٨٥هـ) قالَ: «سَمِعت الاوزاعي يقول: كَانَ الزُّهْرِيّ (١٢٣هـ) وَمَكْحُول (١١٢هـ) يَقُولَانِ كَلَام اللَّه غير مَخْلُوق»[١]. وهو هنا ينقل عن تابعين مشهورين مقررًا ومعتقدًا بقولهما.

- وقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ (١٩٤هـ): «سَأَلْتُ الأَوْزَاعِيَّ، وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ فِي الصِّفَاتِ وَالرُّؤْيَةِ، فَقَالَ: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلا كَيْفٍ»[٢].

- قال سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ): «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ مَنْ قَالَ: مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ فَهُوَ كَافِرٌ»[٣].

- وقال سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ): «أَدْرَكْتُ مَشَايِخَنَا مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً، مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ يَقُولُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ»[٤].

- وقال الإمام أحمد (٢٤١هـ): «وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَلَا تَضْعُفْ أَنْ تَقُولَ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مِنْهُ وَلَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ، وَإِيَّاكَ وَمُنَاظَرَةَ مَنْ أَحْدَثَ فِيهِ، وَمَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ وَقَفَ فِيهِ فَقَالَ: (لَا أَدْرِي مَخْلُوقٌ أَوْ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ)، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامُ اللَّهِ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ. وَالْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»[٥].

(١) كتاب المحنة رواية صالح (ص: ١٧٠- ١٧١)، تحقيق: مصطفىٰ بن محمد القبّاني.

(٢) شرح السنة للبغوي (١/ ١٧١)، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة «٨٧٥».

(٣) أخرجه عبد اللَّه بن الإمام أحمد في السنة (٢٥)، (١/ ١١٢).

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٦٢)، (٣٨٦).

(٥) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدته.

ومن منهج الإمام أحمد في رده علىٰ من قال بخلق القرآن أن يربط صفة الكلام أو القرآن بصفة العلم؛ عملًا بالقاعدة وهي (القول بعض الصفات كالقول في البعض الآخر)

وفي ذلك يقول: (إذا أردت أن تعلم أنّ الجهمي لا يُقرّ بعلم اللَّه، فقل له: إن اللَّه -تعالىٰ- يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦].

وقال: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤].

وقال: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٧].

ويقال له: تُقرُّ بعلم اللَّه هذا الذي أوقفتك عليه بالأعلام، والدلالات أم لا؟ . . . فإن قال: ليس له علم، فقد كفر.

وإن قال: للَّه علمٌ مُحدثٌ كفرَ -أيضًا- حين زعم أن اللَّه قد كان في وقت من الأوقات لا يَعلمُ حتىٰ أحدث له علمًا فَعَلِمَ.

وإن قال: للَّه -تعالىٰ- علمٌ وليس بمخلوق ولا محدثٍ، رجع عن قوله كُلِّه، وقال بقول أهل السنة)[1].

وله كلام كثير في إثبات جملة من الصفات لا مجال لذكرها[2] لكن أذكر

(١) الرد علىٰ الجهمية والزنادقة (ص: ٣٠٥- ٣٠٦)، تحقيق: د. دغش العجمي.

(٢) ينظر علىٰ سبيل المثال: كتاب المحنة، حنبل بن إسحاق (ص: ٩٤- ١٣٧)، الإبانة الكبرىٰ لابن بطة (٧/ ١٥٩)، [١١٥]، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤٥)، [٦٧٤]، والعرش للذهبي (٢/ ٣١٦)، [٢٢١] طبقات الحنابلة (١/ ٢٩).

كلامه في القاعدة الكبرىٰ في صفات اللَّه جَلَّ جَلَالُهُ حيث يقول: (ولا يوصف اللَّه بشيء أكثر مما وصف به نفسه - عَزَّ وَجَلَّ)[١].

وعن أبي بكر المروذي (٢٧٥هـ): سألت أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تردها الجهمية في الصفات والرؤية، والإسراء، وقصة العرش، فصححه أبو عبد اللَّه وقال: (تلقتها العلماء بالقبول، تمر الأخبار كما جاءت)[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وصِفُوا اللَّه بما وَصَفَ به نفسه، وانفوا عن اللَّه ما نَفاه عن نفسه)[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لم يزل اللَّه عالِمًا قادرًا، لا متىٰ ولا كيف)[٤].

وفي صفة اليدين، قال: (من زعم أن يداه نعماه كيف يصنع بقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] مُشدّدة)[٥].

- وأما **علي بن المديني (٢٣٤هـ)** فكلامه قريب من كلام الإمام أحمد في القرآن وكلام اللَّه -وقد تقدم-، وقال **أبو ثور (٢٤٠هـ)**: «الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ- وَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَنْ قَالَ: كَلَامُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ فَقَدْ كَفَرَ وَزَعَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَدَثَ فِيهِ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ»[٦].

---

(١) كتاب المحنة، حنبل بن إسحاق بن حنبل (ص: ٦٨).

(٢) أخرجه الخلال في السنة، رقم الأثر (٢٨٣)، وأورده عبد الغني المقدسي في عقيدته - مطبوع بعنوان: الاقتصاد في الاعتقاد- (ص: ٢١٨).

(٣) أخرجها ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (٧/ ٥٨)، [٥٠].

(٤) الرد علىٰ الجهمية والزنادقة (ص: ١٤١).

(٥) إبطال التأويلات (ص: ١٦٩).

(٦) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدته.

- وقال البخاري (٢٥٦هـ): «وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (٢٥٦هـ): قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ): فَبَيَّنَ اللَّهُ الْخَلْقَ مِنَ الْأَمْرِ لِقَوْلِهِ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]»[(١)].

وجاء في اعتقاد الرازيين: «وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ. وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ مِمَّنْ يَفْهَمُ فَهُوَ كَافِرٌ. وَمَنْ شَكَّ فِي كَلَامِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَوَقَفَ شَاكًّا فِيهِ يَقُولُ: لَا أَدْرِي مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ جَهْمِيٌّ. وَمَنْ وَقَفَ فِي الْقُرْآنِ جَاهِلًا عُلِّمَ وَبُدِّعَ وَلَمْ يُكَفَّرْ. وَمَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ أَوِ الْقُرْآنُ بِلَفْظِي مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ

ونقلا إجماع علماء الأمصار فقالا: «وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِجَمِيعِ جِهَاتِهِ»[(٢)].

وجاء أيضًا عنهما: «وإن اللَّه علىٰ عرشه، بائن من خلقه كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَىٰ لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ بِلَا كَيْفٍ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]. وَأَنَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ- يُرَىٰ فِي الْآخِرَةِ، يَرَاهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِأَبْصَارِهِمْ وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهُ كَيْفَ شَاءَ وَكَمَا شَاءَ»[(٣)].

---

(١) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدتهما.

(٢) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدتهما.

(٣) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدتهما.

- وقال الإمام سَهْلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ التُّسْتَرِيَّ (٢٨٤هـ) -وَقَدْ سُئِلَ عَنْ ذَاتِ اللَّهِ-: «ذَاتُ اللَّهِ مَوْصُوفَةٌ بِالْعِلْمِ، غَيْرُ مُدْرَكَةٍ بِالْإِحَاطَةِ، وَلَا مَرْئِيَّةٍ بِالْأَبْصَارِ فِي دَارِ الدُّنْيَا، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، مِنْ غَيْرِ حَدٍّ وَلَا إِحَاطَةٍ وَلَا حُلُولٍ، وَتَرَاهُ الْعُيُونُ فِي الْعُقْبَىٰ، ظَاهِرًا فِي مُلْكِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَقَدْ حَجَبَ الْخَلْقَ عَنْ مَعْرِفَةِ كُنْهِ ذَاتِهِ، وَدَلَّهُمْ عَلَيْهِ بِآيَاتِهِ، فَالْقُلُوبُ تَعْرِفُهُ، وَالْعُيُونُ لَا تُدْرِكُهُ، يَنْظُرُ إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُ بِالْأَبْصَارِ، مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا إِدْرَاكِ نِهَايَةٍ»[(١)].

- وقال الإمام ابن جرير الطبري (٣١٠هـ): «كَلَامُ اللَّهِ عَجَّلَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ كَيْفَ كُتِبَ، وَكَيْفَ تُلِيَ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ قُرِئَ، فِي السَّمَاءِ وُجِدَ أَوْ فِي الْأَرْضِ حَيْثُ حُفِظَ، فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ كَانَ مَكْتُوبًا أَوْ فِي أَلْوَاحِ صِبْيَانِ الْكَتَاتِيبِ مَرْسُومًا، فِي حَجَرٍ نُقِشَ أَوْ فِي وَرَقٍ خُطَّ، فِي الْقَلْبِ حُفِظَ أَوْ بِاللِّسَانِ لُفِظَ، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ أَوِ ادَّعَىٰ أَنَّ قُرْآنًا فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي السَّمَاءِ سِوَىٰ الْقُرْآنِ الَّذِي نَتْلُوهُ بِأَلْسِنَتِنَا وَنَكْتُبُهُ فِي مَصَاحِفِنَا، أَوِ اعْتَقَدَ غَيْرَ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ أَوْ أَضْمَرَهُ فِي نَفْسِهِ أَوْ قَالَ بِلِسَانِهِ دَائِنًا بِهِ؛ فَهُوَ بِاللَّهِ كَافِرٌ حَلَالُ الدَّمِ وَبَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ بَرِيءٌ مِنْهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١- ٢٢]، وَقَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فَأَخْبَرَنَا -جَلَّ ثَنَاؤُهُ- أَنَّهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَكْتُوبٌ، وَأَنَّهُ مِنْ لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ مَسْمُوعٌ، وَهُوَ قُرْآنٌ وَاحِدٌ مِنْ مُحَمَّدٍ مَسْمُوعٌ، وَفِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَكْتُوبٌ، وَكَذَلِكَ فِي الصُّدُورِ مَحْفُوظٌ، وَبِأَلْسُنِ الشُّيُوخِ وَالشُّبَّانِ مَتْلُوٌّ»[(٢)].

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢٦٤).

(٢) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدته.

• **الشرح :**

قول سفيان الثوري : «**اكْتُبْ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ ، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَهُوَ كَافِرٌ . . .**» .

ابتدأ بالبسملة ، وليس بلازم أن يبدأ بخطبة الحاجة ، وهذا مما جرىٰ عليه كثير من العلماء : كالبخاري في صحيحه ، وكالمزني في شرح السنة ، وهذا اقتداء بكتاب اللَّه ، حيث أنزل البسملة في ابتداء كل سورة وإلىٰ سنة الرسول ﷺ حيث بدأ بها في كتبه ومنها كتابه إلىٰ هرقل .

والبسملة : متعلقة بفعل محذوف متأخر ، يقدر بـ (أبدأ) أو (أستعين) مناسب للمقام ، فإذا قدمتها بين يدي الأكل ، فيكون التقدير : بسم اللَّه آكل ، وبين يدي القراءة يكون التقدير : بسم اللَّه اقرأ .

لفظ الجلالة : (الله) اختلف العلماء في معنىٰ واشتقاق اسم اللَّه علىٰ قولين ، هل مشتق أو غير مشتق ، والصواب : أنه مشتق اشتقاق وضعي وليس أصلي أي متولد ومستمد من أصل آخر ، وإنما علىٰ معنىٰ اشتقاق النحاة باعتباره أن المصدر والمشتق منه يتضمن الآخر وزيادة[(١)] ، اسم مشتق إما من (الإله) أو من (إله ولاه من الوله والتحير) أو (لاه علىٰ وزن فَعَل ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف)[(٢)] .

---

(١) ينظر : بدائع الفوائد (١/ ٢٢)، (٢/ ٢٤٩)، رسالة في الرد علىٰ بعض أتباع سعدالدين ابن حمويه ضمن جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية» (٤١٤- ٤١٥) .

(٢) وقال بالاشتقاق عمومًا كثير من العلماء -علىٰ اختلاف بينهم- منهم : يونس بن حبيب ، والكسائي ، والفرّاء ، وقطرب ، والأخفش ، عبداللَّه بن أبي إسحاق الحضرمي ، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه ، والنضر بن شميل ، وابن تيمية ، =

وعدم القول هنا بالاشتقاق يلزم منه خطأ، وهو عدم الدلالة علىٰ الصفة أو الصفات وإنما فقط علىٰ الذات.

ويأتي اسم (اللَّه) في اللغة علىٰ معان منها:

١ - المحبوب المعظم.

٢ - الملتجأ والمفزوع إليه في الحوائج والنوائب وغيرها.

٣ - المعبود.

٤ - الذي تحتار العقول فيه[1].

أما **التعريف الشرعي لاسم اللَّه:**

هو أعرف المعارف، واسم علم لا يطلق إلا علىٰ من له الألوهية والعبودية علىٰ جميع الخلق، ودال علىٰ الإله الحق دلالة جامعة لجميع

= وابن القيم، وابن كثير، وأبو الهيثم الرازي، وابن عثيمين، وصالح آل الشيخ، وقد اختلفوا في أصل مادته، حيث ردوه إلىٰ أربعة مواد أصول، وهي: (أله، لوه، ليه، وله)، ينظر للاستزادة حول هذه المسألة: ابن الأثير، «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/ ٦٢)، «رسالة في الرد علىٰ بعض أتباع سعدالدين ابن حمويه ضمن جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية»: ٤١٤- ٤١٥؛ «بدائع الفوائد»، ٢: ٢٤٩؛، «تفسير ابن كثير، ١: ١٨٦؛ «لسان العرب»، ١٣: ٤٦٧؛ «شرح العقيدة الواسطية» لابن عثيمين ١: ٣٨؛ «التمهيد لشرح كتاب التوحيد» صالح آل الشيخ: ٧٤؛ «الخصائص اللغوية للفظ الجلالة اللَّه ﷻ» د. محمد إبراهيم عبد اللَّه ٥٠- ٦٢؛ «عقيدة التوحيد في القرآن الكريم»، د. محمد أحمد ملكاوي (ط٢، الرياض: دار ابن تيمية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م): ٧٣؛ «النهج الأسمىٰ في شرح أسماء اللَّه الحسنىٰ»، ١: ٣٧٥- ٣٩٢.

(١) ينظر: شأن الدعاء (٩١ - ٩٧)، تهذيب اللغة (١/ ١٨٩)، الأمد الأقصىٰ (١/ ٢٤٠- ٢٤٩)، المطالب المفيدة في مسائل العقيدة (١/ ٣٨٧).

الأسماء الحسنىٰ، ويقال: إنه الاسم الأعظم[(١)].

والصفة المشتقة من اسم اللَّه والإله هي صفة الإلهية الذاتية، الدالة علىٰ كونه مألوها ومعبودا، تألهه الخلائق محبة، وتعظيمًا، وخضوعًا، وفزعًا، إليه في الحوائج والنوائب وهي أيضًا مستلزمة لجميع الصفات، ولكمال ربوبيته ورحمته، المتضمن لكمال الملك والحمد، وإلهيته وربوبيته ورحمانيته وملكه مستلزم لجميع صفات كماله، لأنه يستحيل ثبوت صفة الإلهية لمن ليس بحي، ولا سميع، ولا بصير، ولا قادر، ولا متكلم، ولا فعّال لما يريد، ولا حكيم في أفعاله[(٢)].

أما **الرَّحْمَنِ الرَّحِيم** فهما اسمان كثر ورودهما في القرآن الكريم، قال -تعالىٰ-: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وافتتح اللَّه بهما أمَّ القرآن، وجعلهما عنوانًا عند افتتاح كل سورة من سور القرآن.

وهما مُشتَقّانِ من الرَّحْمة، ورَحْمةُ اللَّه وسعت كل شيء، ويقال: ما أقرَبَ رُحْمَ فلانٍ إذا كانَ ذا مَرْحَمةٍ وبرٍّ)[(٣)] والرحمن من فَعْلان، وهو من أَبْنِيَةِ مَا يُبَالَغُ فِي وَصفه[(٤)].

وقد ورد هذان الاسمان مقترنين في مواضع كثيرة من القرآن، وكل منهما دال علىٰ ثبوت الرحمة صفة للَّه ﷻ. فالرحمن أي: يدل صفة الرحمة القائمة به.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (١/ ١٢٣)؛ التفسير ابن كثير (١/ ١٢٢)؛ البحر المحيط في التفسير لأبي حيان (١/ ٢٧)؛ تاج العروس (٣٦/ ٣٢٠).

(٢) ينظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٥٦).

(٣) العين (٣/ ٢٢٤).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (٥/ ٣٣).

والرحيم أي: يدل علىٰ تعلقها بالمرحوم فهو الراحم لعباده المؤمنين، ولهذا يقول تعالىٰ: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧]. ولم يجيء رحمان بعباده، ولا رحمان بالمؤمنين.

والرحمة المضافة إلىٰ اللَّه نوعان:

الأول: صفة قائمة باللَّه -تعالىٰ-.

الثاني: رحمة مخلوقة، وهي من آثار صفة الرحمة، وهي مئة رحمة أنزل منها واحدة، دل عليها حديث أبي هريرة ﷺ: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا مِائَةَ رَحْمَةٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً، وَأَرْسَلَ فِي خَلْقِهِ كُلِّهِمْ رَحْمَةً وَاحِدَةً، فَلَوْ يَعْلَمُ الكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ لَمْ يَيْئَسْ مِنَ الجَنَّةِ، وَلَوْ يَعْلَمُ المُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ العَذَابِ لَمْ يَأْمَنْ مِنَ النَّارِ»[١].

ويمكن أن تُقسم رحمة اللَّه من حيث آثاره إلىٰ نوعين:

الأول: رحمة عامة لجميع المخلوقات، فلولا رحمة اللَّه ما أكلوا ولا شربوا.

الثاني: رحمة خاصة بالمؤمنين تستمر في الدنيا والآخرة.

للفائدة: إن تحقق رحمة اللَّه كما ورد في النصوص علىٰ العبد تكون بتوفر الأسباب منها: إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والاستغفار، والدعاء، وصلة الرحم، والتقوىٰ، والإحسان، واتباع القرآن عملا وعلمًا واستماعًا،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، بَابُ: الرَّجَاءِ مَعَ الخَوْفِ (٦٤٦٩).

والاستغاثة بصفة الرحمة واسم الرحمان والرحيم، ورحمة الخلق (الراحمون يرحمهم الرحمن).

- وقول الأئمة: «**كلام اللَّه غير مخلوق**».

هذه المسألة تفريع من صفة كلام اللَّه، ويدخل مع الأدلة التي تثبت صفة الكلام عمومًا، وقد أوردها الإمام الثوري (١٦١هـ) والأئمة من بعده لظهورها مبكرًا ثم انتشارها بعد ذلك، فالجعد بن درهم قتل في بداية المئة الأولىٰ، كذلك الجهم بن صفوان عاصره وهو متوفي تقريبًا سنة (١٢٨هـ) في زمن الدولة الأموية في فتنة الحارث بن سريج (١٢٨هـ) بل نقله التابعي عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عن الصحابة ﷺ فقال: «أَدْرَكْتُ النَّاسَ مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً[أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّه ﷺ] يَقُولُونَ: اللَّهُ الْخَالِقُ، وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ خَرَجَ وَإِلَيْهِ يعود»[١]. وقال الفضل بن دكين (٢١٩هـ): «أدركت الكوفة وبها أكثر من سبعمائة شيخ، الأعمش فمن دونه يقولون: القرآن كلام اللَّه»[٢]. فالشاهد أن مقالة (القرآن كلام اللَّه، منه بدأ وإليه يعود)، مما استفاضت به الآثار -كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -[٣] وهو

(١) رواه الدارمي في نقضه علىٰ المريسي (٢/ ٦٩٣)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (١٠/ ٧٥)، «١٩٩٠٤» قال الألباني: (إسناده صحيح مسلسل بالثقات الحفاظ)، مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٦٤)، (١٥٣)، وقال الذهبي: «وقد تواتر هذا عن ابن عيينة».

(٢) أورده اللالكائي شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٦٦)، وقوام السنة في الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٦٨)، وغيرهما.

(٣) ينظر: التسعينية (١/ ٣٦٤)، ولمعرفة الأقوال وقائليها راجع كتب السلف المسندة، منها: خلق أفعال العباد للبخاري فقد استفتح كتابه بذكر الآثار في ذلك، وكذلك اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة.

بدلالة الكتاب السنة الواضحة.

أعود لتعريف القرآن الكريم، فأقول هو مصدر: كالقراءة؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، ويراد به هنا أن يكون علمًا علىٰ القرآن العربي، هذا المنزل من عند اللَّه، المكتوب بين دفتي المصحف، المتعبد بتلاوته، المتحدىٰ بأقصر سورة منه. فالقرآن اسم للقرآن ومعناه، بدليل قوله -تعالىٰ-: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النحل من الآية: ٩٨]، والمراد القراءة وليس قراءة المعنىٰ، ومثل ذلك الكتاب اسم للكلام العربي الذي فيه كما قوله -تعالىٰ-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام من الآية: ١١٤][١].

وأما اعتقاد أهل السنة والجماعة في القرآن فيعتقدون أنه (كلام اللَّه، منزل، غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، وأن اللَّه تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله علىٰ محمد ﷺ هو كلام اللَّه حقيقة، لا كلام غيره. ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام اللَّه، أو عبارة؛ بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف؛ لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام اللَّه -تعالىٰ- حقيقة، فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلىٰ من قاله مبتدئا، لا إلىٰ من قاله مبلغًا مؤديا. وهو كلام اللَّه؛ حروفه، ومعانيه؛ ليس كلام اللَّه الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف)[٢].

وأدلتهم في ذلك كثيرة، منها:

١- قوله -تعالىٰ-: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ

(١) ينظر: شرح العقيدة الواسطية للهراس (ص: ١٥٥)، وشرح الواسطية للشيخ زيد الفيّاض (ص: ٢١١).

(٢) العقيدة الواسطية (ص: ٨٩- ٩٠).

ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [التوبة من الآية: ٦] **فهذا دليل علىٰ أنه كلام اللَّه.**

٢- قوله -تعالىٰ-: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمۡ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبۡلُۖ فَسَيَقُولُونَ بَلۡ تَحۡسُدُونَنَاۚ بَلۡ كَانُواْ لَا يَفۡقَهُونَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الفتح من الآية: ١٥].

٣- وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدٗا﴾ [الكهف: ٢٧] **دليل علىٰ أنه متلو وأنه مكتوب بين دفتيّ المصحف، وليس فقط عبارة أو حكاية عن كلام اللَّه؛ كما تقول الأشعرية.**

٤- وقوله -تعالىٰ-: ﴿لَوۡ أَنزَلۡنَا هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ عَلَىٰ جَبَلٖ لَّرَأَيۡتَهُۥ خَٰشِعٗا مُّتَصَدِّعٗا مِّنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۚ وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١] **دليل علىٰ أنه مسموع.**

٥- وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۭۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠١- ١٠٣] **دليل علىٰ أنه مُنزّل، وأنه من كلام من كلام اللَّه، وكلام اللَّه صفة من صفاته.**

٦- قوله -تعالىٰ-: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ [الأعراف من الآية: ٥٤] **دليل علىٰ أن القرآن غير مخلوق.**

وقولهم: **(منه بدأ وإليه يعود)** معناه: أنه قاله قولًا حقيقيًّا سمعه جبريل عليه السلام وجاء به وألقاه وأدّاه إلىٰ رسول اللَّه ﷺ كما سمعه من الرب جل

شأنه، ومعنىٰ إليه يعود: أي يرجع إلىٰ اللَّه حين يرفع من المصاحف والصدور في آخر الزمان.

والإضافة إلىٰ اللَّه ﷻ في هذه الآيات، ليست إضافة تشريف، أو إضافة ملك: كإضافة البيت أو الناقة؛ وإنما تدل علىٰ أنه صفة له قائمة به، أو إضافة معنىٰ إلىٰ الذات، تدل علىٰ ثبوت المعنىٰ لتلك الذات؛ بخلاف إضافة البيت أو الناقة؛ فإنها إضافة أعيان، وهذا فيه ردٌّ علىٰ المعتزلة في قولهم: إنه مخلوق منفصل عن اللَّه.

وخلاصة القول في ذلك: أن القرآن العربي كلام اللَّه، منزل، غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، واللَّه تكلم به علىٰ الحقيقة، فهو كلامه حقيقة لا كلام غيره، وإذا قرأ الناس القرآن أو كتبوه في المصاحف لم يخرجه ذلك عن أن يكون كلام اللَّه؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلىٰ من قاله مبتدئا، لا إلىٰ من بلّغه مؤديا، واللَّه تكلم بحروفه ومعانيه بلفظ نفسه، ليس شيء منه كلاما لغيره، لا لجبريل، ولا لمحمد، ولا لغيرهما، واللَّه تكلم به أيضًا بصوت نفسه، فإذا قرأه العباد قرؤوه بصوت أنفسهم، فإذا قال القارئ الآية من القرآن؛ كان هذا الكلام المسموع منه كلام اللَّه، لا كلام نفسه، وكان هو قرأه بصوت نفسه لا بصوت اللَّه.

وكما أن القرآن كلام اللَّه، فكذلك هو كتابه؛ لأنه كتبه في اللوح المحفوظ، ولأنه مكتوب في المصاحف[1].

بقي هنا ذكرُ أن الفرق وأهل البدع في تقرير القرآن أقسام، وهم علىٰ

(١) ينظر: شرح العقيدة الواسطية للهراس (ص: ١٥٣- ١٥٤).

النحو الآتي :

١- فرقة، قالت : هو مخلوق، وهم المعتزلة .

٢- وفرقة، قالت : هو لا يتكلم، بل هو معان تفيض علىٰ النفوس الزكية، وهم الفلاسفة .

٣- وفرقة، قالت : هو معنىٰ قائم بالنفس، لا يتعدد ولا يتجزأ ولا يتكثر، وهم الأشاعرة، والماتريدية، **فالماتريدية** قالت : كلام اللَّه لا يسمع، وإنما المسموع عبارة عنه، فموسىٰ سمع صوتا وحروفا مخلوقة تدل علىٰ كلامه، أما **الأشاعرة:** جعلت كلام اللَّه عبارة عن معنىٰ واحد قائم بنفسه، ليس بحرف ولا صوت، مع اعتقادهم بجواز سماع كلام اللَّه، لكنه نفسي، وذلك يكون بخلق إدراك في المستمع . فموسىٰ سمع كلام اللَّه النفسي، و**الكُلاّبية** جعلته خمسة معان (الأمر والنهي، والخبر والاستفهام، والخامس المعنىٰ الجامع لها) وإن عبر عنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وهكذا .

٤- وفرقة، وهم الاقترانية -أو السالمية أتباع أبي عبداللَّه محمد بن أحمد بن سالم (ت : ٢٩٧هـ) - قالت : إنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل؛ أي : لا يتعلق بمشيئة، واللفظ والمعنىٰ لا ينفصلان، فمثلًا في قوله (بسم) يقول : إن السين ليست مسبوقة بالباء، والميم ليست مسبوقة بالسين، وإنما عندها مقترنة، والترتيب يكون في السمع بالآذان، (فاعجب لذا التخليط والهذيان)[1] .

---

(١) كما قال ابن القيم في الكافية الشافية (١/ ٢٠٢).

فالخلاصة : عندهم أن القرآن بمعنىٰ الكلام النفسي ليس بمخلوق ، وأما القرآن بمعنىٰ اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق .

٥- وفرقة، قالت : إنه حروف وأصوات ، وألفاظ ومعان قائمة بذات الرب ، متعلق بمشيئة اللَّه وقدرته ؛ أي : يتكلم متىٰ شاء إن شاء ، وهذا حق ، لكن الباطل أنهم قالوا : إنه تكلم اللَّه بها بعد أن لم يكن متكلمًا ، وقالوا بذلك فرارًا من لازم التسلسل في الحوادث ، وهؤلاء هم : الكرَّامِيَّة(١) .

٦- وفرقة، قالت : قول الاتحادية ، أن كل ما يُسمع في الوجود ، سواء كان حقًّا وصدقًا ، أو باطلا وكذبا ، أو صوت حيوان ، أو إنسان ، هو كلام اللَّه . يقول ابن عربي :

(ألا كلّ قول في الوجود كلامه   سواء علينا نثره ونظامه)(٢) .

---

(١) وهناك أقوال أخرىٰ : [أ] أن كلامه يرجع إلىٰ ما يحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته ، وهذا يقوله صاحب المعتبر ، ويميل إليه الرازي في المطالب العالية .
[ب] أن كلامه يتضمن معنىٰ قائما بذاته هو ما خلقه في غيره ، وهذا قول أبي منصور الماتريدي .
[ج] أنه مشترك بين المعنىٰ القديم القائم بالذات وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات ، وهذا قول أبي المعالي ومن تبعه .
ينظر : الكافية الشافية (١/ ٢٠١)، وشرح الطحاوية (١/ ٢٥٤- ٢٥٦) .

(٢) وتمام الأبيات :
يعم به أسماع كل مكون   فمنه إليه بدؤه وختامه
ولا سامع غير الذي كان قائلا   فمندرج في الجهر منه اكتتامه
فتستره ألفاظنا بحروفها   فما فيه من ضوء فذاك ظلامه
فما ظنكم بالنور منه إذا بدا وقد ملأ الجو الفسيح غمامه . [الفتوحات المكية ، ابن عربي (٧/ ١٦٠)، دار صادر ، ط الأولىٰ : ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م] .

وهذا مرتبط بعقيدة وحدة الوجود، يقول ابن عربي بعد هذا البيت معلقًا: (فما ثم إلا أنت المسمىٰ ربًّا وعبدًا إن لم يكن الأمر كذا، فما أخلصنا له عبادة...)[١].

- قول الأئمة بتكفير: «مَنْ قَالَ بخلق القران»:

وهذا الحكم حكم عام ورد عن جمع من السلف، بل كان الخلفاء في عزة الإسلام وبدايته لا يتهاونون مع من قال بخلق القرآن، فمثلا: هارون الرشيد جاء عنه أنه قال: «بلغني أن بشر بن غياث المِرِّيسي يقول: القرآن مخلوق، فلله عليّ إن أظْفَرَني به لأقتلنّه. فكان متواريًا أيام الرشيد، فلما مات الرشيد ظهر، ودعا إلىٰ الضلالة»[٢].

أما إنزال الحكم علىٰ المعيّنين فهذا لا يكون إلا من قبل الأمراء والعلماء بعد النظر في الشروط والموانع، فمثلا: الإمام أحمد ورد عنه أنه يُكفر من قال بخلق القرآن، لكنه دعا للخليفة المعتصم ولغيره، ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم، وأنهم في حِلٍ مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلىٰ القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع[٣].

❋ ❋ ❋

(١) الفتوحات المكية، ابن عربي (٧/ ١٦١).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢٧).

(٣) ينظر: مقدمة المحقق لكتاب «الحيدة والاعتذار في الرد علىٰ من قال بخلق القرآن» (ص١٥).

باب في أقوال الأئمة في القدر

- قال سفيان الثوري (١٦١هـ): «لَا يَنْفَعُكَ الَّذِي كَتَبْتَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﷻ يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ وَاللَّهِ مَا قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ مَا قَالَ اللَّهُ، وَلَا مَا قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَلَا مَا قَالَ النَّبِيُّونَ، وَلَا مَا قَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَلَا مَا قَالَ أَهْلُ النَّارِ، وَلَا مَا قَالَ أَخُوهُمْ إِبْلِيسُ -لَعَنَهُ اللَّهُ-، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وَقَالَ -تَعَالَىٰ-: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، وَقَالَ مُوسَىٰ عليه السلام: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وَقَالَ نُوحٌ عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤]، وَقَالَ شُعَيْبٌ عليه السلام: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ﴾ [الأعراف: ٨٩]، وَقَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ۖ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وَقَالَ أَهْلُ النَّارِ: ﴿غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، وَقَالَ أَخُوهُمْ إِبْلِيسُ لَعَنَهُ اللَّهُ: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]»[(١)].

- وعن أبي إسحاق الْفَزَارِيُّ (١٨٨هـ)، قَالَ: **قال لي الْأَوْزَاعِيُّ**

(١) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدته.

(١٥٧هـ): «أَتَانِي رَجُلَانِ فَسَأَلَانِي عَنِ الْقَدَرِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ آتِيَكَ بِهِمَا تَسْمَعُ كَلَامَهُمَا، وَتُجِيبُهُمَا: قُلْتُ: رَحِمَكَ اللَّهُ، أَنْتَ أَوْلَىٰ بِالْجَوَابِ، قَالَ: فَأَتَانِي الْأَوْزَاعِيُّ، وَمَعَهُ الرَّجُلَانِ، فَقَالَ: تَكَلَّمَا، فَقَالَا: قَدِمَ عَلَيْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ، فَنَازَعُونَا فِي الْقَدَرِ وَنَازَعْنَاهُمْ، حَتَّىٰ بَلَغَ بِنَا وَبِهِمُ الْجَوَابُ إِلَىٰ أَنْ قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَبَرَنَا عَلَىٰ مَا نَهَانَا عَنْهُ، وَحَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَا أَمَرَنَا بِهِ، وَرَزَقَنَا مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: أَجِبْهُمَا يَا أَبَا إِسْحَاقَ، قُلْتُ: رَحِمَكَ اللَّهُ، أَنْتَ أَوْلَىٰ بِالْجَوَابِ، قَالَ: أَجِبْهُمَا، فَكَرِهْتُ خِلَافَهُ، فَقُلْتُ: يَا هَؤُلَاءِ، إِنَّ الَّذِينَ أَتَوْكُمْ بِمَا أَتَوْكُمْ قَدِ ابْتَدَعُوا وَأَحْدَثُوا حَدَثًا، وَإِنِّي أَرَاكُمْ قَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الْبِدْعَةِ إِلَىٰ مِثْلِ مَا خَرَجُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَصَبْتَ وَأَحْسَنْتَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ»[(١)].

- وقال **الْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ)**: «مَا أَعْرِفُ لِلْجَبْرِ أَصْلًا مِنَ الْقُرْآنِ وَلَا السُّنَّةِ، فَأَهَابُ أَنْ أَقُولَ ذَلِكَ، وَلَكِنِ الْقَضَاءَ وَالْقَدَرِ وَالْخَلْقَ وَالْجَبْلَ، فَهَذَا يُعْرَفُ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا وُضِعَتْ كِلَاهُمَا مَذْكُورَةً هَذَا مَخَافَةَ أَنْ يَرْتَابَ رَجُلٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ وَالتَّصْدِيقِ»[(٢)].

وسُئِلَ الْأَوْزَاعِيَّ عَنِ الْقَدَرِيَّةِ، فَقَالَ: «لَا تُجَالِسُوهُمْ»[(٣)].

- وقال سفيان بن عيينة (١٩٨هـ): «السُّنَّةُ عَشَرَةٌ، فَمَنْ كُنَّ فِيهِ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ السُّنَّةَ، وَمَنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا فَقَدْ تَرَكَ السُّنَّةَ: **إِثْبَاتُ الْقَدَرِ...**»[(٤)].

- وقال الإمام أحمد (٢٤١هـ): «وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا

---

(١) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٥٤)، (٩٣١).

(٢) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٥٥)، (٩٣٢).

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (٢/ ٤٦٣)، (٤٥٥).

(٤) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدته.

خَصْلَةً لَمْ يَقُلْهَا وَيُؤْمِنْ بِهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ، وَالْإِيْمَانُ بِهَا لَا يُقَالُ لِمَ وَلَا كَيْفَ، إِنَّمَا هُوَ التَّصْدِيقُ بِهَا وَالْإِيمَانُ بِهَا، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ وَيَبْلُغْهُ عَقْلُهُ فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ وَأُحْكِمَ لَهُ، فَعَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمَ لَهُ، مِثْلُ حَدِيثِ الصَّادِقِ وَالْمَصْدُوقِ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي الْقَدَرِ»[١].

وقال أيضًا: «القدر، قدرة اللَّه علىٰ العباد»[٢].

- وعن أفعال العباد، سأله حنبل (٢٧٣هـ)، فقال له: «أفاعيل العباد مخلوقة؟ قال: نعم، مُقدّرة عليهم بالشقاء والسعادة. قلت له: الشقاء والسعادة مكتوبان علىٰ العبد؟ قال: نعم، سابق في علم اللَّه، وهما في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقه، والشقاء والسعادة من اللَّه ﷻ...»[٣].

- وعن أَبُي بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ (٢٧٥هـ)، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ عِنْدَنَا قَوْمًا يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَيْرَ، وَلَمْ يَخْلُقِ الشَّرَّ، وَيَقُولُونَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ. فَقَالَ: «هَذَا كُفْرٌ، هَؤُلَاءِ قَدَرِيَّةٌ جَهْمِيَّةٌ، الْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرٌ عَلَىٰ الْعِبَادِ»، قِيلَ لَهُ: اللَّهُ خَلَقَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، اللَّهُ قَدَّرَهُ»[٤].

- وقال الإمام أبو ثور (٢٤٠هـ): «إِنَّ الْقَدَرِيَّةَ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَإِنَّ الْمَعَاصِيَ لَمْ يُقَدِّرْهَا اللَّهُ عَلَىٰ الْعِبَادِ وَلَمْ يَخْلُقْهَا، فَهَؤُلَاءِ

---

(١) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدته.

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (١٩٧٢)، (٢/ ١٥٥)، [١٨٦٨].
وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (٤/ ٢٦٢)، [١٨٧٩].

(٣) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٣٦)، (٨٨٥).

(٤) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٤٣)، (٩٠٠).

قَدَرِيَّةٌ لَا يُصَلَّىٰ خَلْفَهُمْ، وَلَا يُعَادُ مَرِيضُهُمْ، وَلَا يُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ، وَيُسْتَتَابُونَ مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا ضُرِبَتْ أَعْنَاقُهُمْ»[(١)].

- وقال **الإمام البخاري** (٢٥٦هـ): «وَأَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بِقَدَرٍ لِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١- ٢]، ولقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ولقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]»[(٢)].

وأما أفاعيل العباد فقد أطنب فيها وصنف فيها كتابه (خلق أفعال العباد)، وفيه أنه قال: «وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعولِ وَالْفِعْلِ، فَقَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: الْأَفَاعِيلُ كُلُّهَا مِنَ الْبَشَرِ لَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ، وَقَالتِ الْجَبْرِيَّةُ: الْأَفَاعِيلُ كُلُّهَا مِنَ اللَّهِ، وَقَالتِ الْجَهْمِيَّةُ: الْفِعْلُ وَالْمَفْعولُ وَاحِدٌ، لذلكَ قَالُوا: لَكِنْ مَخْلُوقٌ، وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: التَّخْلِيقُ فِعْلُ اللَّهِ، وَأَفَاعِيلُنَا مَخْلُوقَةٌ؛ لقوله - تعالىٰ-: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٣- ١٤]، يَعْنِي السِّرَّ وَالْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ، فَفِعْلُ اللَّهِ صِفَةُ اللَّهِ، وَالْمَفْعولُ غَيْرُهُ مِنَ الْخَلْقِ»[(٣)].

وقال أيضًا: «فَأَمَّا أَفْعَالُ الْعِبَادِ فَقَدْ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عَنْ رِبْعِي بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ» وَتَلَا بَعْضُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فَأَخْبَرَ أَنَّ الصِّنَاعَاتِ وَأَهْلَهَا مَخْلُوقَةٌ»[(٤)].

---

(١) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدته.

(٢) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدته.

(٣) خلق أفعال العباد للبخاري (ص١١٤).

(٤) خلق أفعال العباد للبخاري (ص٤٦).

واستدل أيضًا بقوله: «﴿أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقوله: ﴿لِمِثۡلِ هَٰذَا فَلۡيَعۡمَلِ ٱلۡعَٰمِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١]، وقوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]»(١).

- وأما الرازيان، فنقلا إجماع علماء الأمصار وقالا: «فكان من مذهبهم... الْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ عز وجل»(٢).

- وقَالَ الإمام سَهْلُ بن عبد اللَّه (٢٨٤هـ): «لَيْسَ فِي حُكْمِ اللَّهِ عز وجل أَنْ يَمْلِكَ عِلْمَ الضُّرِّ وَالنَّفْعِ إِلَّا اللَّهُ عز وجل وَلَكِنْ حُكْمُ الْعَدْلِ فِي الْخَلْقِ إِنْكَارُ فِعْلِ غَيْرِهِمْ مِنَ الضُّرِّ وَالنَّفْعِ، وَهُوَ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَيْنَا، أَمَرَنَا بِمَا لَا نَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَعُونَتِهِ، وَنَهَانَا عَمَّا لَا نَقْدِرُ عَلَىٰ تَرْكِهِ وَالِانْصِرَافِ عَنْهُ إِلَّا بِعِصْمَتِهِ، وَأَلْزَمَنَا بِالْحَرَكَةِ بِالْمَسْأَلَةِ لَهُ الْمَعُونَةَ عَلَىٰ طَاعَتِهِ وَتَرْكِ مُخَالَفَتِهِ فِي إِظْهَارِ الْفَقْرِ وَالْفَاقَةِ إِلَيْهِ، وَالتَّبَرِّي مِنْ كُلِّ سَبَبٍ وَاسْتِطَاعَةٍ دُونَهُ، فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] قَالَ: فَخَرَجَتْ أَفْعَالُ الْعِبَادِ فِي سِرِّهِمْ وَظَاهِرِهِمْ عَلَىٰ مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ فِيهِمْ مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ مِنْهُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا قَسْرٍ وَلَا إِكْرَاهٍ وَلَا تَعَبُّدٍ وَلَا أَمْرٍ، بَلْ بِقَضَاءٍ سَابِقٍ وَمَشِيئَةٍ وَتَخْلِيَةٍ مِنْهُ لِمَنْ شَاءَ كَيْفَ شَاءَ لِمَا شَاءَ، فَلَهُ الْحُجَّةُ عَلَىٰ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ، قَالَ سَهْلٌ: فَأَفْعَالُ الْخَلْقِ وَأَعْمَالُهُمْ كُلُّهَا مِنَ اللَّهِ مَشِيئَةٌ. فِيهَا مَعْنَيَانِ: فَمَا كَانَ مِنْ خَيْرٍ فَاللَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَأَمَرَهُمْ بِهِ، وَلَمْ يُكْرِهْهُمْ عَلَىٰ فِعْلِهِ، بَلْ وَفَّقَهُمْ لَهُ وَأَعَانَهُمْ عَلَيْهِ، وَتَوَلَّىٰ ذَلِكَ الْفِعْلَ مِنْهُمْ وَأَثَابَهُمْ عَلَيْهِ، وَمَا كَانَ مِنْ فِعْلِ شَرٍّ فَاللَّهُ عز وجل نَهَىٰ عَنْهُ، وَلَمْ يُجْبِرْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَوَلَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ، بَلْ أَرَادَ الْعَبْدَ بِهِ

---

(١) المصدر السابق (ص٥٠).

(٢) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدتهما.

وَالتَّخْلِيَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَشَاءَ كَوْنَ ذَلِكَ قَبِيحًا فَاسِدًا لِيَكُونَ مَا نَهَىٰ وَلَا يَكُونُ مَا أَمَرَ، وَيَظْهَرُ الْعِلْمُ السَّابِقُ فِيهِ، فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ، فَهُوَ مِنَ اللَّهِ مَشِيئَةٌ وَمِنَ الشَّيْطَانِ تَزْيِينٌ، وَمِنَ الْعَبْدِ فِعْلٌ»[١].

وقال أيضًا: «من قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ الشَّيْءَ حَتَّىٰ يَكُونَ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ قَالَ: أَنَا مُسْتَغْنٍ عَنِ اللَّهِ ﷻ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ ظَالِمٌ لِلْعِبَادِ فَهُوَ كَافِرٌ»[٢].

- وقال الإمام الطبري (٣١٠هـ): «وَالصَّوَابُ لَدَيْنَا فِي الْقَوْلِ فِيمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَحَسَنَاتِهِمْ وَسَيِّئَاتِهِمْ، أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَاللَّهُ مُقَدِّرُهُ وَمُدَبِّرُهُ، لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَلَا يَحْدُثُ شَيْءٌ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ، لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ»[٣].

- **الشرح:**

أولًا: تعريف القدر:

القدر لغة: مبلغ الشيء، وكذلك القدر، وقدَرت الشيء أَقْدُرهُ وأقدِرهُ.
والقدر: القضاء الذي يُقدره اللَّه ﷻ[٤].

وفي الشرع: (هو تقدير اللَّه -تعالىٰ- الأشياء في القدم، وعلمه -سبحانه- أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلىٰ صفات مخصوصة،

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (١٩٤٢)، (٤/ ٢٩٢).
(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٨٦)، (١٣٢٠).
(٣) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدتهما.
(٤) ينظر: مجمل اللغة لابن فارس (ص: ٧٤٥)، مقاييس اللغة (٥/ ٦٢)، لسان العرب (٥/ ٧٨).

وكتابته سبحانه ما قدره اللَّه -تعالىٰ- لذلك ومشيئته له، ووقوعها علىٰ حسب ما قدرها وخلقه لها)[١].

وأول بدعة ظهرت، بعد بدعة الخوارج، هي بدعة القدر أدركت آخر عصر الصحابة، فأنكرها من كان منهم حيًا: كعبد اللَّه بن عمر، وابن عباس، وعبد اللَّه بن عمرو، وشداد بن أوس، وأبي سعيد الخدري ﷺ ونقلت أقوالهم مسندة عند عبد اللَّه بن الإمام أحمد في السنة، وعند ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ، ثم حدثت بعد ذلك بدعة الحلول وظهر أمرها في زمن الحسين الحلاّج (٣٠٩هـ)، وكلما أظهر الشيطان بدعة من هذه البدع وغيرها أقام اللَّه لها من حزبه وجنده من يردها، ويحذر المسلمين منها، نصيحة للَّه، ولكتابه، ولرسوله، ولأهل الإسلام[٢].

وحكم الإيمان بالقدر: ركن من أركان الإيمان لا يتم إلا به، وله مراتب أربع يجب الإيمان بها كلها، وهي علىٰ النحو الآتي:

المرتبة الأولىٰ: العلم، وذلك بأن تؤمن بأن اللَّه -تعالىٰ- علم كل شيء جملة وتفصيلا، وأدلة ذلك في الكتاب كثيرة منها: قوله -تعالىٰ-: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]

ففي هذه الآية إثبات العلم وإثبات الكتابة.

ومنها:

---

(١) القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، د. عبد الرحمن المحمود (ص: ٤٠).

(٢) ينظر: السنة للإمام عبد اللَّه (٨٩٨- ٩٠٣).

المرتبة الثانية: الكتابة، وقد دلت عليها الآية السابقة وقوله -تعالىٰ-: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

المرتبة الثالثة: المشيئة والإرادة، وهي عامة، ما من شيء في السماوات والأرض إلا وهو كائن بإرادة اللَّه ومشيئته، فلا يكون في ملكه ما لا يريد أبدًا، سواء كان ذلك فيما يفعله بنفسه أو يفعله المخلوق، قال -تعالىٰ-: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام من الآية ١١٢]، وقال -تعالىٰ-: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة من الآية: ٢٥٣]. وقال -تعالىٰ-: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَا۟ىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، وقال -تعالىٰ-: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

المرتبة الرابعة: الخلق، فما من شيء في السماوات والأرض إلا اللَّه خالقه ومالكه ومدبره وذو سلطانه، قوله -تعالىٰ-: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]. وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وهذا العموم لا مخصص له، حتىٰ فعل المخلوق مخلوق للَّه؛ لأن فعل المخلوق من صفاته، وهو وصفاته مخلوقان، ولأن فعله ناتج عن أمرين:

١- إرادة جازمة.

٢- قدرة تامة.

واللَّه هو الذي خلق في الإنسان الإرادة الجازمة والقدرة التامة، ولهذا قيل لأعرابي: بم عرفت ربك؟ قال: بنقض العزائم، وصرف الهمم.

والعبد يتعلق بفعله شيئًان :

١- خلق، وهذا يتعلق باللَّه .

٢- مباشرة، وهذا يتعلق بالعبد وينسب إليه، قال -تعالىٰ- : ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]، ولولا نسبة الفعل إلىٰ العبد ما كان للثناء علىٰ المؤمن المطيع وإثابته فائدة، وكذلك عقوبة العاصي وتوبيخه .

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بجميع هذه المراتب الأربع، وقد جمعت في بيت :

علم كتابة مولانا مشيئته وخلقه وهو إيجاد وتكوين[1] .

أيضًا من المهم أن يعرف طالب العلم فرق القدرية وأقسامهم، وهم ثلاثة أصناف علىٰ النحو الآتي :

الصنف الأول : القدرية **(المجوسية)**، وهم قسمان :

قسم : غلاة أنكروا العلم والكتابة، ولم يؤمنوا بمراتب القدر الأربعة، -وهم انقرضوا لا وجود له- وهؤلاء لا شك في كفرهم .

وقسم : **ويسمون (المجوسية)** أقل غلوًّا أثبتوا واعتقدوا بعلم اللَّه وكتابته، وآمنوا بأمره ونهيه، وبعموم إرادته وخلقه، لكن نفوا تقدير اللَّه ومشيئته أو قدرته علىٰ أفعال العباد، وهدايتهم وإضلالهم، بأن جعلوا الأمر إليهم لا إليه .

وأما الصنف الثاني : يسمون (الجبرية أو القدرية المشركية) وهم الذين

---

(١) ينظر : القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد (٢/ ٤٠٣).

أقروا بالقضاء والقدر واحتجوا به علىٰ شركهم ومعاصيهم، فأنكروا الأمر والنهي، قوله -تعالىٰ-: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهذا كثير عند المتصوفة.

والصنف الثالث: يسمون إبليسية، نسبة إلىٰ إبليس، وهم يؤمنون بما قدّر اللَّه وأراده، ولكن يصفونه بالظلم، وطعنوا في حكمته وعدله كما يُذكر ذلك عن إبليس مُقَدَّمهم؛ كما نقله أهل المقالات ونقل عن أهل الكتاب، فآمنوا بالقدر وكذبوا بالشرع، كما أخبر اللَّه عن إبليس في قوله -تعالىٰ-: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] فأقر بأن اللَّه أغواه ثم جعل فعل اللَّه الذي هو إغواؤه له حجة له وداعيا إلىٰ أن يغوي ابن آدم، وهذا طعن منه في فعل اللَّه وأمره، وزعم منه أنه قبيح فأنا أفعل القبيح أيضًا، فعارض النص بالقياس، وقاس نفسه علىٰ ربه، ومثّل نفسه بربه، ولهذا كان مضاهيا للربوبية كما ثبت في صحيح مسلم عن جابر عن النبي ﷺ: «إن إبليس ينصب عرشه علىٰ البحر ثم يبعث سراياه فأعظمهم فتنة أقربهم إليه منزلة. فيجيء الرجل فيقول: ما زلت به حتىٰ فعل كذا. ثم يجيء الآخر فيقول: ما زلت به حتىٰ فرقت بينه وبين زوجته فيلتزمه ويدنيه منه ويقول: أنت أنت»

ولهذا يقول بعض السلف: أول من قاس إبليس. فإن اللَّه أمره بالسجود لآدم فاعترض علىٰ هذا الأمر بأنّي خير منه وامتنع من السجود. فهو أول من عادىٰ اللَّه وهو الجاهل الظالم الجاهل بما في أمر اللَّه من الحكمة الظالم باستكباره الذي جمع فيه بين بطر الحق وغمط الناس[1].

وللرد عليهم لا بد من أن أبين أن إرادة اللَّه عند أهل السنة والجماعة بناء

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ (٣/ ١١١)، (١٦/ ٢٤٠).

علىٰ النصوص نوعان:

- إرادة شرعية (دينية).

- إرادة قدرية (كونية)[(١)].

فالنوع الأول: دينية شرعية أمرية، يحبها اللَّه -تعالىٰ- ويرضاها، ويريدها، ويثيب أصحابها ويدخلهم الجنة وينصرهم، ومن ذلك قوله -تعالىٰ-: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة من الآية: ١٨٥]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

والثانية: إرادة كونية، قَدَرية، خَلْقية: ترادف المشيئة، وهي مشيئته الشاملة لجميع الموجودات والحوادث، دل عليها:

١- قول اللَّه -تعالىٰ-: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام من الآية: ١٢٥].

٢- قول اللَّه -تعالىٰ-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٤].

٣- قوله -تعالىٰ-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج من الآية: ١٨][(٢)].

ما يتعلق بالحوادث الكونية التي قدرها اللَّه، وقضاها مما يشترك فيها المؤمن والكافر، والبر والفاجر. وأهل الجنة، وأهل النار، بمعنىٰ أن اللَّه قد

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ١٨٨).

(٢) والأدلة كثيرة منها أيضًا: قوله -تعالىٰ-: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود من الآية: ٣٤]، وقول اللَّه -تعالىٰ-: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

يحبها وقد لا يحبها .

ففرق بين الإرادتين الكونية والشرعية، هذا ما يعتقده أهل السنة والجماعة، ولكن ضل في هذا طائفتان :

الطائفة الأولىٰ : المعتزلة والقَدَرية قالوا : إن اللَّه لا يريد إلا إرادة واحدة، وهي (الإرادة الدينية الشرعية)، وعموا عن الإرادة الكونية فضلوا سواء السبيل، وزعموا أن كفر الكافر ومعصية العاصي لا تدخل تحت إرادته، وقالوا : إن أمره يستلزم إرادته؛ لأن اللَّه لم يأمر بالكفر والمعاصي .

أما الطائفة الثانية : فهم الجبرية (الجهمية ومن تبعهم)، فليس عندهم إلا إرادة واحدة، وهي (الإرادة الكونية) وأنكروا الإرادة الدينية الشرعية، وقالوا : إن اللَّه أراد المعاصي والكفر، وإذا أرادها فهو يحبها؛ فضلّوا .

وسبب ضلالهما أو شبهتهما (الجبرية والمعتزلة) يمكن أن أجعلها في ثلاثة أمور :

الأول : أنهم لم يفرقوا بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية .

الثاني : أنهم (ظنوا أن الإرادة تستلزم المحبة والرضا) .

فماذا كانت النتيجة من هذه الشبهة؟

الجواب : أن (القدرية المعتزلة) هروبًا من هذه الشبهة، قالوا : إن اللَّه لا يحب الكفر والمعاصي، فنفوا مشيئة وإرادة اللَّه في أفعال العباد، فوقعوا في أشر منه، وهو نفي القدر، وأن مشيئة اللَّه ليست عامة، فلزمهم القدح في قدرة اللَّه وعلمه وحكمته، وكأنهم وصفوا اللَّه بالعجز[1]؛ ولذلك قال الإمام

---

(١) ينظر : شفاء العليل (٢/ ٧٦٧- ٧٦٨)، شرح العقيدة الطحاوية للبراك (ص : ٤٣)، الهداية=

أحمد -ردًّا عليهم-: (القدر، قدرة اللَّه علىٰ العباد)[١]، وقدحوا في ملكه -سبحانه- كونه يقع ما لا يريده، هذه لوازم ألزمهم بها أهل السنة.

أما الجبرية (الجهمية) فقالت - فرارًا من الشبهة-: إن اللَّه يحب الكفر والمعاصي ويرضاها؛ لأنه شاءها وأرادها، فأفضىٰ بهم إلىٰ إنكار الشرع والأمر والنهي، أو عدم تعظيمه؛ لأنه أصبح عندهم الكفر شيئًا يحبه اللَّه، وهذا جمع بين المختلفين: (الكفر والإيمان) ولذلك خالفوا الفطرة، فقدحوا في عدل اللَّه.

وأهل السنة والجماعة -هداهم اللَّه- فاستقرأوا النصوص وجمعوها فظهر لهم نوعان: (إرادة كونية، وإرادة شرعية)، ثم في الرد علىٰ الطائفتين: أخذوا أدلة (القدرية والمعتزلة)[٢] التي يثبتون فيها الإرادة الدينية الشرعية، وقالوا: هذه حق، وضربوا بها أدلة الجبرية[٣].

= الربانية في شرح العقيدة الطحاوية، للراجحي (ص: ٥٠- ٥١).

(١) مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (١٩٧٢)، (٢/ ١٥٥)، [١٨٦٨]. وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (٤/ ٢٦٢)، [١٨٧٩].

(٢) استدلوا بآيات، منها: قوله -تعالىٰ-: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف من الآية: ٢٩]. وقوله -تعالىٰ-: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]. واستدلوا بالآيات التي تثبت أن العباد يؤمنون ويكفرون كقوله -تعالىٰ-: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ [الإسراء: ٩٤]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ﴾ [البقرة من الآية: ٢٨]، وآيات الجزاء علىٰ الأعمال: كقوله -تعالىٰ-: ﴿فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [التوبة: ٨٢].

(٣) استدلوا بأدلة من أهمها: قوله -تعالىٰ-: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾ [الإنسان: ٣٠]. واستدلوا بآيات أخرىٰ تدل علىٰ أن اللَّه =

الأمر الثالث: أنهم جعلوا مفهوم القدرة محصورًا في إحداث الفعل، أو انتقاله من العدم إلىٰ الوجود، فترتب علىٰ هذا أنهم استحالوا أن يكون الفعل فعلًا للعبد، ومخلوقًا للَّه -تعالىٰ- مع تعلقه بقدرة العبد، وإلا كان تعارضًا بين الشرع والقدر -بزعمهم- فأصبح الأمر عندهم بين أمرين لا ثالث لهما:

- إما أن يكون مخلوقًا للَّه ليس للعبد فيه أي تعلق، وهذا ما التزم به الجبرية.

- وإما أن يكون متعلقًا بقدرة العبد، ليس مخلوقًا للَّه -سبحانه- وهذا ما التزم به القدرية.

فالجمع بين خلق اللَّه وقدرة العبد، محال عند الجبرية والقدرية (المعتزلة).

والسبب في ضلالهم أنهم لم يفرّقوا بين الفعل والمفعول، فالفعل: إحداث الشيء، والمفعول: هو الحدث، والمفعولات مخلوقة للَّه -تعالىٰ- وليس هي نفس فعل الرب وخلقه، فإنه يقال: الكذب، والظلم، وغيرها من القبائح؛ لنصف بها من كانت فعلًا له، وفي نفس الأمر لا يتصف بها من كانت مخلوقة له، إذا كان قد جعلها صفة لغيره. وهذا مثل أن اللَّه قد خلق لون الإنسان ولا يتصف به، ومثل أن اللَّه خلق رائحة كريهة ولا يتصف بها، وغيرها من القبائح، فإنها تنسب إلىٰ من قامت به (مباشرة وتحصيلًا واكتسابًا)، وفي نفس الأمر تنسب إلىٰ اللَّه خلقًا وإيجادًا وتقديرًا، بما جعل

= خالق كل شيء، كقوله -تعالىٰ-: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزمر: ٦٢].

فيها من صفات[١]، فإذا صلىٰ العبد وأدىٰ عبادةً فإنه هو الذي حصلها وعملها، واللَّه هو الذي قدرها وخلقها، وهذا الذي اهتدىٰ إليه أهل السنة والجماعة؛ إذ فرّقوا بين الفعل والمفعول، قال الإمام البخاري: «فالفعل إنما هو إحداث الشيء، والمفعول هو الحدث؛ لقوله: ﴿خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فالسموات والأرض مفعوله، وكل شيء سوىٰ اللَّه بقضائه فهو مفعول، فتخليق السموات فعله؛ لأنه لا يمكن أن تقوم سماء بنفسها من غير فعل الفاعل، وإنما تنسب السماء إليه لحال فعله، ففعله من ربوبيته، حيث يقول: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، ولكن من صفته وهو الموصوف به كذلك قال: رب السموات ورب الأشياء»، وقال النبي ﷺ: «رب كل شيء ومليكه»[٢].

❊ ❊ ❊

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لشيخ الإسلام (٨/ ١٢٣)، الخلاف العقدي في باب القدر، د. عبد اللَّه بن محمد القرني (ص: ٨٢- ٨٣).

(٢) خلق أفعال العباد (ص١١٣).

باب في أقوال الأئمة في الإيمان

- قال الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ): «والْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ وَالنِّيَّةُ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ»[١].

- وقال الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ): «لَا يَسْتَقِيمُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِالْقَوْلِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْإِيمَانُ وَالْقَوْلُ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْإِيمَانُ وَالْقَوْلُ وَالْعَمَلُ إِلَّا بِنِيَّةٍ مُوَافِقَةٍ لِلسُّنَّةِ، وَكَانَ مَنْ مَضَىٰ مِنْ سَلَفِنَا لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ مِنَ الْعَمَلِ. وَإِنَّمَا الْإِيمَانُ اسْمٌ يَجْمَعُ هَذِهِ الْأَدْيَانَ اسْمُهَا، وَيُصَدِّقُهُ الْعَمَلُ، فَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَعَرَفَ بِقَلْبِهِ، وَصَدَّقَ بِعَمَلِهِ، فَتِلْكَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَىٰ الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَمَنْ قَالَ بِلِسَانِهِ، وَلَمْ يَعْرِفْ بِقَلْبِهِ، وَلَمْ يُصَدِّقْهُ بِعَمَلِهِ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، وَكَانَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ»[٢].

وَقَالَ أيضًا: «وَيَقُولُونَ: إِنَّ فَرَائِضَ اللَّهِ ﷻ عَلَىٰ عِبَادِهِ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ قَدْ يُطْلَبُ بِلَا عَمَلٍ، وَقَالَ: وَإِنَّ النَّاسَ لَا يَتَفَاضَلُونَ فِي إِيمَانِهِمْ، وَأَنَّ بَرَّهُمْ وَفَاجِرَهُمْ فِي الْإِيمَانِ سَوَاءٌ، وَمَا هَكَذَا جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (١٠٩٧)، (٢/ ٨٠٧)، واللالكائي شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ٩٥٦).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَلَغَنَا أَنَّهُ قَالَ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ، أَوْ قَالَ: بِضْعَةٌ وَسِتُّونَ جُزْءًا، أَوَّلُهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»، وَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورى: ١٣]. الدِّينُ هُوَ التَّصْدِيقُ، وَهُوَ الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ، فَوَصَفَ اللَّهُ ﷻ الدِّينَ قَوْلًا وَعَمَلًا فَقَالَ: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١]، وَالتَّوْبَةُ مِنَ الشِّرْكِ، وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ عَمَلٌ»[(١)].

وفي مسألة الاستثناء، قال: «الِاسْتِثْنَاءُ وَتَرْكُ الِاسْتِثْنَاءِ سَوَاءٌ، كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فَهَذَا لَيْسَ عَلَىٰ شَكٍّ. فَلَمْ أُرَاهُ يُعْجِبُهُ تَرْكُ الِاسْتِثْنَاءِ، وَرَأَيْتُهُ أَكْثَرَ عِنْدَهُ»[(٢)].

- وقال الإمام سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ: «إِذَا سُئِلَ: مُؤْمِنٌ؟ لَمْ يُجِبْهُ وَسُؤَالُكَ إِيَّايَ بِدْعَةٌ وَلَا أَشُكُّ فِي إِيمَانِي، وَلَا يُعَنَّفُ مَنْ قَالَ إِنَّ الْإِيمَانَ يَنْقُصُ إِنْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَيْسَ يُكْرَهُ وَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الشَّكِّ»[(٣)].

- وقال الإمام أحمد (٢٤١هـ): «وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»[(٤)(٥)].

---

(١) أخرجه أبو بكر بن الخلال في السنة (٣/ ٥٨٥)، (١٠٢٥).

(٢) أخرجه أبو بكر بن الخلال في السنة (٣/ ٥٩٨)، (١٠٦٠).

(٣) أخرجه عبد اللَّه بن الإمام أحمد في السنة (١/ ٣١٠).

(٤) تقدم.

(٥) تقدم تخريج ونقله في عقيدته وينظر نحوه: مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (١٩٠٠)، (٢/ ١٦٢).

وذكر عبد الملك بن عبد الحميد الميموني (٢٧٤هـ)، أنه سأل أبا عبد اللَّه: «الإيمان قول، وعمل، ونية[١]؟ فقال: كيف يكون بلا نية؟! نعم، قول، وعمل، ونية، لا بد من النية، قال: النية متقدمة»[٢].

وقال في رسالة الحسن الربعي: (الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية)[٣].

- وقال الإمام علي بن المديني: «وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ عَلَىٰ سُنَّةٍ وَإِصَابَةٍ وَنِيَّةٍ، وَالْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَأَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»[٤].

- ولما سُئل أبو ثور (٢٤٠هـ) عن الإيمان فَأَجَابَ: «إِنَّهُ التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَالْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ»[٥].

- وأما الرازيان، فنقلا إجماع علماء الأمصار وقالا: «فكان من مذهبهم: [أنّ]الْإِيمَان قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ»[٦].

- وسُئِلَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التُّسْتَرِيُّ (٢٨٤هـ) عَنِ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: «هُوَ قَوْلٌ وَنِيَّةٌ وَعَمَلٌ وَسُنَّةٌ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ إِذَا كَانَ قَوْلًا بِلَا عَمَلٍ فَهُوَ كُفْرٌ، وَإِذَا كَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا بِلَا نِيَّةٍ فَهُوَ نِفَاقٌ، وَإِذَا كَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا وَنِيَّةً بِلَا سُنَّةٍ فَهُوَ بِدْعَةٌ»[٧].

---

(١) قوله: (نية)، يعني الإخلاص في القول والعمل. ينظر: شرح الطحاوية. صالح آل الشيخ (٢/ ٤٥).

(٢) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٧٩)، (١٠٠٢).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٣٠).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدتهما.

(٧) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (١١١٦)، (٢/ ٨١٣)، الإيمان لابن تيمية (ص١٣٨).

- وقال الإمام الطبري (٣١٠هـ): «وَالصَّوَابُ لَدَيْنَا مِنَ الْقَوْلِ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَبِهِ الْخَبَرُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ مَضَىٰ أَهْلُ الدِّينِ وَالْفَضْلِ»[(١)].

• **الشرح:**

وهذه الأقوال في أن الإيمان قول وعمل عليه الإجماع، نقله جمع كثير من العلماء منهم: الإمام عبد اللَّه بن المبارك (١٨١هـ)[(٢)] والإمام يحيىٰ بن سعيد القطان (١٩٨هـ)[(٣)] والإمام الشافعي (٢٠٤هـ)، حيث يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة بالآخر)[(٤)].

والإمام عبد الرزاق الصنعاني (٢١١هـ)، حيث قال: «لَقِيتُ اثْنَيْنِ وَسِتِّينَ شَيْخًا مِنْهُمْ: مَعْمَرٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْوَلِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ السَّائِبِ، وحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَشُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، وَوَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وابنُ أَبِي لَيْلَىٰ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَمَنْ لَمْ نُسَمِّهِ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ»[(٥)].

ونقله أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) حيث سمّىٰ أكثر من مئة وثلاثين

---

(١) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدتهما.

(٢) مختصر الحجة علىٰ تارك المحجة (٢/ ٣٥٧).

(٣) أخرجه الآجري في الشريعة (٢/ ٦٦١).

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ٩٥٦)، (١٥٩٣).

(٥) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ١٠٢٩)، (١٧٣٧).

من أئمة السلف في مختلف الأمصار، وكلهم يقولون الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص[١].

ونقله أيضًا أبو رجاء قتيبة بن سعيد (٢٤٠هـ)[٢]، ونقله الإمام أحمد (٢٤١هـ) في رسالة الحسن الربعي، وكذلك كما تقدم في عقيدة الرازيين، والبخاري (٢٥٦هـ)، والمزني (٢٦٤هـ) في شرح السنة[٣]، ومحمد بن عكاشة الكرماني (٢٤٩هـ)[٤] ومحمد بن يحي الذهلي (٢٥٨هـ)[٥] وابن بطة (٣٨٧هـ) في الإبانة[٦] والإمام الآجري (٣٦٠هـ) في الشريعة[٧]، وابن عبد البر (٤٦٣هـ) في التمهيد[٨]، والإمام أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (٤٩٠هـ)[٩] والبغوي (٥١٦هـ) في شرح السنة[١٠]، والقاضي عياض (٥٤٤هـ)[١١]، وابن تيمية (٧٢٨هـ)[١٢] وغيرهم.

ومن المهم أن يعرف طالب العلم: أن أقدم من روي عنه القول بزيادة

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (١١١٧)، (٢/ ٨١٨).

(٢) أخرجه أبو أحمد الحاكم الكبير في شعار أصحاب الحديث (١٧)، (ص: ١٨)، ط: الفاروق الحديثة.

(٣) (ص: ٨٣).

(٤) مختصر الحجة علىٰ تارك المحجة (٢/ ٣٨٥)، ط: أضواء السلف.

(٥) مختصر الحجة علىٰ تارك المحجة (٢/ ٣٩٨)، ط: أضواء السلف.

(٦) (٢/ ٦٨٣).

(٧) (١٢٠).

(٨) (٩/ ٢٣٨).

(٩) مختصر الحجة علىٰ تارك المحجة (٢/ ٣٣٧)، ط: أضواء السلف.

(١٠) (١/ ٣٨).

(١١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ١٨٦).

(١٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٧٢).

الإيمان ونقصانه، هو الصحابي عُمَيْرَ بْنَ حَبِيبٍ الخطمي رضي الله عنه حيث قال: «الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فَسُئِلَ: مَا زِيَادَتُهُ وَمَا نُقْصَانُهُ؟ قَالَ: «إِذَا ذَكَرْنَا اللَّهَ عز وجل فَحَمِدْنَاهُ [فخشيناه]، وَسَبَّحْنَاهُ فَذَلِكَ زِيَادَتُهُ، وَإِذَا غَفَلْنَا، وَضَيَّعْنَا، وَنَسِينَا فَذَلِكَ نُقْصَانُهُ»[(١)]، وقد رواه في عقيدته ابن جرير الطبري.

الإيمان في اللغة: من آمن يؤمن إيمانًا فهو مؤمن: أأمن بهمزتين لُيّنت الثانية[(٢)]، وهو من الأمن: ولها في اللغة عدة معان:

- الأمان (الطمأنينة).
- الأمانة؛ أي: الوفاء بالعهد.
- الثقة، آمن به أي وثق به.
- التصديق[(٣)].

والصحيح من هذه المعاني هو الطمأنينة أو الإقرار كما ذكر ذلك الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ): (أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف)[(٤)]. وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، حيث يقول: (فإذا قوبل الخبر بالتصديق والأمر بالانقياد فقد حصل أصل الإيمان في القلب وهو الطمأنينة والإقرار؛ فإنّ اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة)[(٥)]. فالإقرار:

---

(١) أثر حسن، وتقدم تخريجه في عقيدة ابن جرير الطبري.

(٢) ينظر: العين (٨/ ٣٨٨- ٣٨٩)، تهذيب اللغة (١٢/ ٣١٣)، الصحاح (٥/ ٢٠٧١)، مختار الصحاح (ص: ٢٢)، مجمل اللغة لابن فارس (ص: ١٠٢).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٣١٣)، الصحاح (٥/ ٢٠٧١)، مختار الصحاح (ص: ٢٢).

(٤) المفردات في غريب القرآن (ص: ٩٠).

(٥) الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص: ٥١٩).

(هو في الشرع إخبارٌ بحقٍّ لآخر عليه)[١] . والمؤمن يقر بحق اللَّه عليه بإيمانه .

وقولهم : **(وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ)**

وهنا أضافوا النية مع القول والعمل ، وهي من باب عطف الخاص علىٰ العام ، لأنها من العمل ، والنية في كلام العلماء لا يخرج عن معنيين :

الأول : بمعنىٰ الإخلاص .

الثاني : بمعنىٰ تمييز العبادات من العادات ، وَتَمْيِيزَ الْعَادَاتِ بعضها من بعضٍ .

وأقوال العلماء في تعريف الإيمان متنوعة -لا مختلفة- في بيان المفهوم وشرحه ، تأتي بأكثر من لفظ ، منها :

١- الإيمان قول وعمل .

٢- قول وعمل ونية .

٣- قول وعمل واتباع السنة .

٤- قول باللسان ، واعتقاد بالقلب -جنان- ، وعمل بالجوارح[٢] .

---

(١) التعريفات (ص : ٣٣) .

(٢) ينظر : الإيمان ، للقاسم بن سلام (ص١٠) ، أصول السنة ، للإمام أحمد (ص٣٤) ، السنة لعبد اللَّه بن أحمد ، (١/ ١٧٢) ، شرح السنة ، للمزني (ص٧٧) ، نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ اللَّه ﷻ من التوحيد (١/ ٥٩) ، أصول السنة لابن زمانين (ص٢٠٧) ، السنة للخلال (٣/ ٥٦٦) ، شرح السنة للبربهاري (١٤٧) ، الشريعة الآجري (٢/ ٥٥٣) ، اعتقاد أئمة الحديث ، للإسماعيلي (ص٦٣) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/ ١٩٧) ، وغيرها .

٥- قول وعمل ومعرفة[(١)].

ويمكن أن أُعرِّف الإيمان بأنه: اسم جامع للدين كله، أصله وفروعه، ظاهره وباطنه، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. فيدخل فيه كل ما يحبه اللَّه ويرضاه من الاعتقاد، والكلمات والأعمال الظاهرة والباطنة. هذا وقد ورد لفظ الإيمان ومشتقاته في القرآن الكريم أكثر من ثمانمائة (٨٠٠) مرة، وورد في السنة أضعاف ذلك بكثير[(٢)].

فإذن: (الإيمان مُركَّب من قولٍ وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، هذه أربعة أمور جامعة لأمور الإسلام:

والقول ينقسم إلىٰ قسمين:

الأول: قول القلب: وهو تصديقه، وإيقانه واعتقاده والمعرفة.

الثاني: قول اللسان: وهو النطق بالشهادتين، والإقرار بلوازمهما، ويدخل فيه تلاوة القرآن والتسبيح والتهليل، وسائر الأذكار والدعاء والاستغفار وغير ذلك.

وكذلك **العمل** ينقسم إلىٰ قسمين:

الأول: عمل القلب: وهو النية والإخلاص والمحبة والانقياد، والإقبال علىٰ اللَّه ﷻ، والتوكل عليه، ولوازم ذلك وتوابعه.

والثاني: عمل الجوارح: وهو ما لا يُؤَدَّىٰ إلا بها مثل: القيام، والركوع، والسجود، والمشي في مرضاة اللَّه: كنقل الخطىٰ إلىٰ المساجد،

---

(١) ينظر: اعتقاد أئمة الحديث، للإسماعيلي (ص٦٣).

(٢) ينظر: حقيقة الإيمان وبدع الإرجاء، د. سعد الشثري (ص: ٧).

وإلىٰ الحج، والجهاد في سبيل اللَّه تعالىٰ، والصيام، والصدقة، وغير ذلك)[١].

أما أدلة السلف علىٰ دخول العمل فكثيرة، منها:

- قوله -تعالىٰ-: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢] قوله: ﴿ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ دل علىٰ عمل القلب ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ دل علىٰ عمل الجوارح، وأكّد ذلك في الآية التي بعدها ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٣] ثم أعاد اسم الإيمان وأكده وصفًا لهم في الآية التي بعدها، فقال: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَـٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤]

- قوله -تعالىٰ-: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥] قوله: ﴿لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ لم يشركوا هذا دليل عمل القلب، وقوله: ﴿وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ دليل علىٰ عمل الجوارح.

وأما من السنة فكثيرة منها: ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «الإيمان بضع وستون -أو قال: بضع وسبعون شعبة- أعلاها قول لا إله إلا اللَّه، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق»[٢].

فقسم الإيمان إلىٰ شعب متنوعة بعضها أعمال قلب وبعضها جوارح، وقد

---

(١) ينظر: زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، عبد الرزاق البدر (ص: ٣٧- ٤٠)، وقضية التكفير بين أهل السنة وفرق الضلال في ضوء الكتاب والسنة (ص: ٢٩).

(٢) رواه البخاري في كتاب (بدء الوحي)، بَابٌ أُمُور الإِيمَانِ، حديث رقم (٩)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: شُعَبِ الإِيمَانِ، حديث رقم (١٦١)، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

جمع البيهقي في كتابه شعب الإيمان شعب الإيمان وأوصلها إلىٰ أعلىٰ البضع إلىٰ تسع وسبعين شعبة.

وكذلك حديث وفد عبد القيس في الصحيحين فعن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ لَمَّا أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنِ القَوْمُ؟ -أَوْ مَنِ الوَفْدُ؟-» قَالُوا: رَبِيعَةُ. قَالَ: «مَرْحَبًا بِالقَوْمِ، أَوْ بِالوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَىٰ»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الحَرَامِ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الحَيُّ مِنْ كُفَّارِ مُضَرَ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصْلٍ، نُخْبِرْ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلْ بِهِ الجَنَّةَ، وَسَأَلُوهُ عَنِ الأَشْرِبَةِ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ: بِالإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ» وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنِ الحَنْتَمِ وَالدُّبَّاءِ وَالنَّقِيرِ وَالمُزَفَّتِ، وَرُبَّمَا قَالَ: «المُقَيَّرِ» وَقَالَ: «احْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ»[1].

ومن أقوالهم: «وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ وَالنِّيَّةُ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ».

يدل علىٰ أن العمل ركن من أركان الإيمان، والنيّة يعنون بها الإخلاص، ثم شرطوا شرطًا آخر وهو موافقة السنة؛ أي: يكون صوابًا وصحيحًا في متابعة الدليل، وهذان شرطان في قبول العمل: الإخلاص والمتابعة.

---

(١) رواه البخاري في كتاب (الإيمان)، بَابٌ أداء الخمس من الإيمان، حديث رقم (٥٣)، ومسلم في كتاب الإيمان، بَابُ: الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَشَرَائِعِ الدِّينِ، وَالدُّعَاءِ إِلَيْهِ، حديث رقم (١٧)، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

أما مسألة الاستثناء؛ أي: قول: (إن شاء اللَّه) أو (أرجو اللَّه) أو نحوهما عند السلف، فمن حيث الإجمال يجوز الاستثناء في الإيمان[١]؛ لأن الإيمان عندهم يشمل اعتقاد القلب وقوله وعمل الجوارح، فأجازوه احتياطًا وخوفًا؛ لأنه لا يمكن أن يأتي أحد بكل ما أمر اللَّه به واجتناب ما نهىٰ عنه اللَّه، فيكون تزكية للنفس وشهادة لها بتكميل الأعمال.

ولكن هناك تفصيل يزيل الإشكال لما ورد عن السلف من آثار قد تفيد المخالفة لما تم تقريره بجواز الاستثناء، وبيانه علىٰ النحو الآتي:

- أن الإيمان عند السلف إيمانان:

الأول: إيمان كامل تام، أهله في الجنة قطعًا، فهذا لا بدَّ من الاستثناء.

الثاني: إيمان مقيد، وهو أصل الإيمان وأساسه، وهذا لا استثناء فيه إذا كان شكًّا.

وأُوضح ذلك بالدليل والتفصيل علىٰ النحو الآتي:

١- الإيمان الكامل التام لا بدَّ من الاستثناء؛ لأن فيه تزكية تقتضي القطع بأن اللَّه قبل العمل من العبد؛ ودلّ عليه قوله -تعالىٰ-: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢]، وجاء عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أتىٰ إليه رجل فقال: «بينا نحن نسير إذ لقينا ركبًا، فقلنا: من أنتم؟ فقالوا: نحن المؤمنون! فقال: أوَلا قالوا: إنا من أهل الجنة؟!»[٢].

(١) ينظر لجملة ممن ورد عنه هذا القول علىٰ سبيل المثال: الشرح والإبانة علىٰ أصول السنة والديانة، للإمام ابن بطه (١٩٥- ١٩٧).

(٢) أخرجه أبو عبيد للقاسم بن سلام في كتاب الإيمان [(١٠)، (ص: ٣٥- ٣٦)]، وسنده صحيح.

٢- أما الإيمان المقيد -أصل الإيمان وأساسه- وهذا لا استثناء فيه إذا كان شكًّا، دلّ عليه قوله -تعالىٰ-: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

أما إن كان في الأمور المتيقّنة من باب إثبات أنها بمشيئة اللَّه فيجوز الاستثناء، دل عليه: قوله -تعالىٰ-: ﴿لَّقَدۡ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءۡيَا بِٱلۡحَقِّۖ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَۖ فَعَلِمَ مَا لَمۡ تَعۡلَمُواْ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتۡحٗا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ٢٧]، فهنا الاستثناء ذكره اللَّه، مع أن دخولهم متحقق ومستيقن.

وقوله ﷺ: «وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَّقِي»[(١)]، وأرجو من ألفاظ الاستثناء أو هي في معنىٰ (إن شاء اللَّه). وفي حديث فتنة القبر قال: «عَلَيْهِ نُبْعَثُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»[(٢)].

وجاء في الدعاء لأهل القبور: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»[(٣)].

وهذا التقسيم الثنائي التفصيلي جاء عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ لمّا سأله رجل عن الإيمان، فأجابه بقوله: «الْإِيمَانُ إِيمَانَانِ، فَإِنْ كُنْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْبَعْثِ وَالْحِسَابِ، فَأَنَا مُؤْمِنٌ، وَإِنْ كُنْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ

---

(١) أخرجه مسلم (١١١٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٥٠٨٩)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو صحيح.

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ [الأنفال: ٢] الْآيَة قَرَأَ إِلَىٰ قوله -تعالىٰ- : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾ [الأنفال: ٤] فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَنَا مِنْهُمْ أَوْ لَا»[1].

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/ ١٦٩).

باب في أقوال الأئمة في الإيمان باليوم الآخر

قَال الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ): «إِذَا وَقَفْت بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ﷻ فَسَأَلَكَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقُلْ: يَا رَبِّ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ»[١].

قَال الإمام سفيان بْنَ عُيَيْنَة (١٩٨هـ): «السُّنَّةُ عَشَرَةٌ: -وذكر منها- وَالْحَوْضُ، وَالشَّفَاعَةُ، وَالْمِيزَانُ، وَالصِّرَاطُ... وَعَذَابُ الْقَبْرِ، وَالْبَعْثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[٢].

وقال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): «وَالْإِيمَانُ بِالْمِيزَانِ كَمَا جَاءَ: يُوزَنُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ «فَلَا يُوزَنُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَتُوزَنُ أَعْمَالُ الْعِبَادِ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ. وَالْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ وَالْإِعْرَاضُ عَمَّنْ رَدَّ ذَلِكَ، وَتَرْكُ مُجَادَلَتِهِ. وَإِنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ- يُكَلِّمُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ. وَالْإِيمَانُ بِالْحَوْضِ، وَأَنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَوْضًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتُهُ، عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، آنِيَتُهُ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ، عَلَىٰ مَا صَحَّتْ بِهِ الْأَخْبَارُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ. وَالْإِيمَانُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُفْتَنُ فِي قُبُورِهَا، وَتُسْأَلُ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَمَنْ رَبُّهُ، وَمَنْ نَبِيُّهُ، وَيَأْتِيهِ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ ﷻ وَكَيْفَ أَرَادَ، وَالْإِيمَانُ بِهِ

---

(١) تقدم.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٦)، [١/ ١٧٥].

وَالتَّصْدِيقُ بِهِ. وَالْإِيمَانُ بِشَفَاعَةِ النَّبِي ﷺ، وَبِقَوْمٍ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَمَا احْتَرَقُوا وَصَارُوا فَحْمًا، فَيُؤْمَرُ بِهِمْ إِلَىٰ نَهْرٍ عَلَىٰ بَابِ الْجَنَّةِ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ، كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ وَكَمَا شَاءَ، إِنَّمَا هُوَ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ، وَالْإِيمَانُ أَنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ خَارِجٌ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ فِيهِ وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَائِنٌ، وَأَنَّ عِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ يَنْزِلُ فَيَقْتُلُهُ بِبَابِ لُدٍّ... وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، قَدْ خُلِقَتَا كَمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «**دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ قَصْرًا، وَرَأَيْتُ الْكَوْثَرَ، وَاطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ لِأَهْلِهَا كَذَا، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ كَذَا، وَرَأَيْتُ كَذَا**» فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُمَا لَمْ تُخْلَقَا فَهُوَ مُكَذِّبٌ بِالْقُرْآنِ وَأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَحْسِبُهُ يُؤْمِنُ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ»[(١)].

وقال بمثل هذا الكلام الإمام علي بن المديني (٢٣٤هـ).

وقال الإمامان الرازيان: «وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ وَهُمَا مَخْلُوقَانِ لَا يَفْنَيَانِ أَبَدًا، وَالْجَنَّةُ ثَوَابٌ لِأَوْلِيَائِهِ، وَالنَّارُ عِقَابٌ لِأَهْلِ مَعْصِيَتِهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. وَالصِّرَاطُ حَقٌّ، وَالْمِيزَانُ حَقٌّ، لَهُ كِفَّتَانِ، تُوزَنُ فِيهِ أَعْمَالُ الْعِبَادِ حَسَنُهَا وَسَيِّئُهَا حَقٌّ. وَالْحَوْضُ الْمُكْرَمُ بِهِ نَبِيُّنَا حَقٌّ. وَالشَّفَاعَةُ حَقٌّ، وَالْبَعْثُ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ حَقٌّ»[(٢)].

وقال الإمام أبو حاتم: «وَنُؤْمِنُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَبِالْحَوْضِ الْمُكْرَمِ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَنُؤْمِنُ بِالْمُسَاءَلَةِ فِي الْقَبْرِ، وَبِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، وَبِالشَّفَاعَةِ الْمَخْصُوصِ بِهَا النَّبِيّ ﷺ... وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ الصَّحِيحَةُ بِأَنَّهُ

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٧)، [١/ ١٧٥].

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢١)، [١/ ١٩٧].

يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ بِالشَّفَاعَةِ»[(١)] .

• **الشرح :**

قول الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ) : «إِذَا وَقَفْت بَيْنَ يَدَي اللَّهِ عَجَلَكَ فَسَأَلَكَ . . . » يريد الوقوف أمام اللَّه يوم القيامة، وقد جاء في أكثر من حديث، منها : حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه وفيه : « . . . ثُم لَيَقِفَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَي اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تَرْجُمَانٌ يُتَرْجِمُ لَهُ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ : أَلَمْ أُوتِكَ مَالًا؟ فَلَيَقُولَنَّ : بَلَىٰ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ أَلَمْ أُرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا؟ فَلَيَقُولَنَّ : بَلَىٰ، فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَىٰ إِلَّا النَّارَ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَىٰ إِلَّا النَّارَ، فَلْيَتَّقِيَنَّ أَحَدُكُمُ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ»[(٢)] .

وجاء أيضًا من حديث ابن عمر رضي الله عنهما : «إن اللَّه يُدْنِي المؤمن، فيضع عليه كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فيقول : أتعرف ذنب كذا، أتعرف ذنب كذا؟ فيقول : نعم أي رب، حتىٰ إذا قَرَّرَهُ بذُنوبه، ورأىٰ في نفسه أنه هلك، قال : سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم، فيعطىٰ كتاب حسناته، وأما الكافر والمنافقون، فيقول الأشهاد : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود من الآية: ١٨]»[(٣)] . وفي رواية : «يُدْنَىٰ الْمُؤْمِنُ»[(٤)]، وفي

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢٣)، [١/ ٢٠٢].

(٢) أخرجه البخاري (١٤١٣)، وغيره.

(٣) الحديث اتفق عليه الشيخان، فأخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : كتاب المظالم، باب : قول اللَّه -تعالىٰ- : ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨] (٢٤٤١)، أما مسلم فأخرجه في كتاب التوبة، بَابُ : قَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ وَإِنْ كَثُرَ قَتْلُهُ (٢٧٦٨).

(٤) أخرجه البخاري كتاب التفسير، باب : قوله : ﴿وَيَقُولُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨] (٤٦٨٥)، ومسلم في كتاب التوبة، بَابُ : =

رواية: «يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ»[(١)].

وأمّا الحوض، فمعنىٰ الحوض لغة: حوضُ الماء، وهو الهزم في الأرض، والجمع: حياض وأحواض، واستحوض الماء؛ أي: اتخذ لنفسه حوضًا، وحوضت حوضًا؛ أي: اتخذته. والمُحَوَّضُ، بِالتَّشْدِيدِ، شيء يجعل للنخلة كالحوض يشرب منه[(٢)].

وفي الاصطلاح: حوض ترد عليه أمة محمد ﷺ يوم القيامة، جعله اللَّه غياثًا لهم، وإكرامًا لنبينا محمد ﷺ هذا التعريف خاص بأمة الإسلام، وقد ثبت أن لكل نبي حوضًا، لكن اختص النبي ﷺ بأنه أكثر ورودًا من غيره، كما جاء عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن لكل نبي حوضًا، يتباهون أيهم أكثر واردة، وإني لأرجو أن أكون أكثر منهم واردة»[(٣)].

شكل الحوض وأوصافه:

- شكله، ومساحته: الحوض كما ورد في الأحاديث مربع، طوله وعرضه سواء، وكل منهما مسيرة شهر، كما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما[(٤)].

= قَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ وَإِنْ كَثُرَ قَتْلُهُ (٢٧٦٨).

(١) أخرجه البخاري كتاب الآدب، باب: ستر المؤمن علىٰ نفسه (٦٠٧٠)، وأيضًا كتاب التوحيد، باب: كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٧٥١٤).

(٢) تهذيب اللغة (١/ ٤٨٥)، تاج العروس (حوض)، جمهرة اللغة (ص: ٥٤٧)، مقاييس اللغة (٤/ ٢٧٤)، لسان العرب (٤/ ٢٧٢).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (٢٤٤٣)، وابن أبي عاصم السنة (٧٣٤)، المعجم الكبير للطبراني (٦٨٨١)، وغيرهم، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٥٨٩).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب: في الحوض، (٦٥٧٩)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ (٢٢٩٢).

أما أوصافه التي وردت في الأحاديث في وصف الحوض فخلاصتها أنه: (واسع، ماؤه أبيض من اللبن، وأحلىٰ من العسل)[١]، (وريحه أطيب من المسك، أباريقه وكيزانه كثيرة جدًّا: كعدد النجوم)[٢]، (ينزل عليه الماء من نهر الكوثر، ترد عليه أمة محمد ﷺ)[٣][٤]. أما في وصف سعته، فقد ورد فيه أوصاف كثيرة، منها:

١- «كما بين جرباء وأذرح[٥]»[٦].

٢- «أيلة وصنعاء من اليمن»[٧].

---

(١) كما جاء في حديث أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما عند مسلم، كتاب الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (٢٤٧)، (٢٤٨).

(٢) كما جاء في حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما عند البخاري، كتاب الرقاق، باب: في الحوض، (٦٥٧٩)، ومسلم، كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ (٢٢٩٢).

(٣) كما جاء في حديث أبي ذر عند مسلم، كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٢٣٠٠).

(٤) ينظر للاستزادة: مرويات الصحابة في الحوض والكوثر (ص: ٢١)، الحياة الآخرة، د. غالب عواجي (١٤٥٥- ١٤٥٦).

(٥) (جربا)، بألف مقصورة مدينة كان أهلها يهود، كتب لهم النبي ﷺ الأمان لما قدم عليه لحية بن رؤبة صاحب أيلة بقوم منهم، ومن أهل أذرح يطلبون الأمان. (أذرح)، هي مدينة في طرف الشام في قبلة الشويك، بينها وبينه نحو نصف يوم وهي في طرف الشراة في طرفها الشمالي، وتبوك في قبلة أذرح بينهما نحو أربع مراحل. ينظر: تعليق محمد فؤاد عبد الباقي علىٰ صحيح مسلم (٤/ ١٧٩٧).

(٦) أخرجه البخاري كتاب الرقاق، باب: في الحوض (٦٥٧٧)، ومسلم كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٢٢٩٩)، وأحمد في مسنده (٤٧٢٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب: في الحوض (٦٥٨٠)، ومسلم، كتاب الفضائل، =

٣- «ما بين ناحيتي حوضي كما بين صنعاء والمدينة»[(١)] .

٤- «أبعد من أيلة من عدن»[(٢)] ، وغيرها .

مسألة: قد يرد إشكال في كثرة واختلاف هذه التحديدات، أو المسافات الواردة في وصف عرض وسعة الحوض، فما الجواب عن ذلك؟

الجواب: أن النبي ﷺ تحدث عن الحوض في مرات عديدة، مخاطبًا كل طائفة بما كانت تعرف، ويجوز لغة أن يصف الشيء بأقل من مساحته، أو بالوصف التقريبي، فلا إشكال في ذلك، وخاصة أن النبي ﷺ يذكر ذلك الوصف غالبًا بإضافة حرف (كما) أو (أبعد) فهذا يدل أنه تقريبي وتفهيمي .

مسألة الشفاعة التي أثبتها الأئمة في عقائدهم -السابقة- .

- **تعريف الشفاعة**: لغة: الشفع: ما كان من العدد أزواجًا . تقول: كان وترًا فشفعته بالآخر حتىٰ صار شفعًا . والشافع: الطالب لغيره، وتقول: استشفعت بفلان فتشفع لي إليه، فشفعه فيّ . والاسم: الشفاعة[(٣)] .

أما من حيث الاصطلاح الشرعي، فالمعنىٰ متقارب مع المعنىٰ اللغوي؛ لأن الشفاعة في اللغة يراد بها معانيها اللغوية من انضمام شيء إلىٰ شيء آخر

= باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٢٣٠٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٧١٣)، وغيرهم كلهم من حديث أنس رضي الله عنه .

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٢٣٠٣)، أحمد في مسنده (١٣٢٩٤)، ابن ماجه في سننه (٤٣٠٤)، من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (٢٤٧)، (٢٤٨)، من حديث أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما .

(٣) العين (١/ ٢٦٠- ٢٦١) .

وزيادته في شيء مخصوص، وأما في الشرع فيكون المعنىٰ بما ورد في الخبر، مما يحصل في الآخرة، وهي طلب الرسول ﷺ أو غيره، من اللَّه في الدار الآخرة حصول منفعة لأحد من الخلق[(١)].

- أقسام الشفاعة:

الشفاعة تنقسم من حيث القبول والرد إلىٰ قسمين:

القسم الأول: شفاعة مردودة، كما في قوله -تعالىٰ-: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨].

وهي ما فقدت أحد شروط الشفاعة السابقة.

القسم الثاني: شفاعة مقبولة، كما في قوله -تعالىٰ-: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ [البقرة من الآية ٥٥]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [النجم من الآية ٢٨]، وهي ما تحقق شرطا الشفاعة فيها، وهما: (الأول: إذن اللَّه للشافع، والشرط الثاني: رضاه عن الشافع والمشفوع).

وقد ثبت لنبينا محمد ﷺ منها ثمانية أنواع، وهي:

١- الشفاعة العظمىٰ؛ وهي شفاعته ﷺ في أهل الموقف أن يقضي اللَّه بينهم، وهي المقام المحمود، وهذه الشفاعة مما اختص بها نبينا ﷺ علىٰ غيره من الرسل -صلوات اللَّه عليهم أجمعين-.

٢- شفاعته ﷺ في قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم فيشفع فيهم أن يدخلوا الجنة.

---

(١) ينظر: الحياة الآخرة (١/ ٢٨٢).

٣- شفاعته ﷺ في أقوام استحقوا النار أن لا يدخلوها .

٤- شفاعته ﷺ رفع درجات أهل الجنة في الجنة .

٥- شفاعته ﷺ في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب .

٦- شفاعته ﷺ في تخفيف العذاب عمن كان يستحقه : كشفاعته في عمه أبي طالب .

٧- شفاعته ﷺ في أهل الجنة أن يؤذن لهم بدخول الجنة .

٨- شفاعته ﷺ في أهل الكبائر من أمته ممن دخل النار أن يخرج منها(١) .

٩- شفاعته في استفتاح باب الجنة(٢) .

ممّا ورد في شفاعته لأهل النار، ما جاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : «فما أنتم بأشد لي مناشدة في الحق، قد تبين لكم من المؤمن يومئذ للجبّار، وإذا رأوا أنهم قد نجوا، في إخوانهم، يقولون: ربنا إخواننا، كانوا يصلون معنا، ويصومون معنا، ويعملون معنا، فيقول اللَّه -تعالىٰ-: اذهبوا، فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه، ويُحرّم اللَّه صورهم علىٰ النار، فيأتونهم وبعضهم قد غاب في النار إلىٰ قدمه، وإلىٰ أنصاف ساقيه، فيخرجون من عرفوا، ثم يعودون، فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا، ثم يعودون، فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا» قال أبو سعيد: فإن لم تصدقوني فاقرءوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ

---

(١) ينظر: أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة (ص: ٢٣٦).

(٢) ينظر: معارج القبول (٢/ ٨٩٤).

﴿يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٤٠]، فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون، فيقول الجبار: بقيت شفاعتي، فيقبض قبضة من النار، فيخرج أقواما قد امتحشوا، فيُلقون في نهر بأفواه الجنة، يقال له: ماء الحياة، فينبتون في حافتيه كما تنبت الحبة في حميل السيل، قد رأيتموها إلىٰ جانب الصخرة، وإلىٰ جانب الشجرة، فما كان إلىٰ الشمس منها كان أخضر، وما كان منها إلىٰ الظل كان أبيض، فيخرجون كأنهم اللؤلؤ، فيجعل في رقابهم الخواتيم، فيدخلون الجنة، فيقول أهل الجنة: هؤلاء عتقاء الرحمن، أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه، فيقال لهم: لكم ما رأيتم ومثله معه»(١).

- **عذاب القبر**: اسم لما يقع بعد الموت، وأُطلق عليه عذاب القبر تغليبًا؛ لأن أكثر الناس تدفن موتاهم؛ أي: لا يعني أن الميت إذا لم يدفن، كأن يغرق في بحر، أو يحرق، أو يموت في مكان لا يعرف فلا يدفن أنه لا يناله العذاب، بل يجري عليه ما يجري علىٰ المدفون.

ويُطلق عليه القيامة الصغرىٰ، أو الحياة البرزخية، والبرزخ في كلام العرب الحاجز بين الشيئين.

الأدلة وهي متواترة:

حديث عَائِشَةَ رضي الله عنها عن النَّبِيُّ ﷺ أنه قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيتُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي، حَتَّىٰ الجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَأُوحِيَ إِلَيَّ: **أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب: قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] (٧٤٣٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية (١٨٣).

مِثْلَ -أَوْ: قَرِيبَ -لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ- مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ، يُقَالُ مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا المُؤْمِنُ أَوِ المُوقِنُ -لَا أَدْرِي بِأَيِّهِمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ- فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالهُدَىٰ، فَأَجَبْنَا وَاتَّبَعْنَا، هُوَ مُحَمَّدٌ ثَلَاثًا، فَيُقَالُ: نَمْ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ. وَأَمَّا المُنَافِقُ أَوِ المُرْتَابُ -لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ- فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ»[١].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قُبِرَ المَيِّتُ -أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ- أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ، وَلِلْآخَرِ: النَّكِيرُ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: مَا كَانَ يَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ، ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ، نَمْ، فَيَقُولُ: أَرْجِعُ إِلَىٰ أَهْلِي فَأُخْبِرُهُمْ، فَيَقُولَانِ: نَمْ كَنَوْمَةِ العَرُوسِ الَّذِي لَا يُوقِظُهُ إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ، حَتَّىٰ يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ، فَقُلْتُ مِثْلَهُ، لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لِلأَرْضِ: التَئِمِي عَلَيْهِ، فَتَلْتَئِمُ عَلَيْهِ، فَتَخْتَلِفُ فِيهَا أَضْلَاعُهُ، فَلَا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّىٰ يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ»[٢].

قولهم: **البعث والنشور...**

البعث والنشور: (وهو المعاد وقيام الأرواح والأجساد يوم القيامة).

---

(١) أخرجه البخاري (٨٧)، وغيره.

(٢) أخرجه الترمذي (١٠٧١)، وقال: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

وأما الجنة: (اسمٌ شامل لجميع ما حوته من البساتين والمساكن والقصور، وهي مع ذلك جنات كثيرة جدًّا)[١].

والنار: هي اسم شامل لما حوته من دركات، ومساكن أعدت للكفار والظالمين. فيجب الإيمان بكل ما ورد في نعيم الجنة وعذاب النار، وقد اتفق أهل السنة والجماعة علىٰ أن الجنة والنار مخلوقتان، موجودتان الآن[٢].

قال الشيخ حافظ حكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والنار والجنة حق وهما... موجودتان لا فناء لهما)[٣]. والدليل علىٰ وجودهما: قوله -تعالىٰ-: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٤].

أما النار، فقوله -تعالىٰ-: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١].

ومن السنة فكثير، منها: حديث عبد اللَّه بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إذا مات أحدكم، فإنه يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي، فإن كان من أهل الجنة، فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار**»[٤]، وحديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**اشتكت النار إلىٰ**

---

(١) البحور الزاخرة في علوم الآخرة (٢/ ١٠٤).

(٢) ينظر: شرح الطحاوية (٢/ ٦١٤)

(٣) معارج القبول بشرح سلم الوصول (١/ ٤٠).

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٤٠).

ربها فقالت: رب أكل بعضي بعضًا، فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف، فأشد ما تجدون من الحر، وأشد ما تجدون من الزمهرير»[١].

- مسألة أبدية النار والأقوال فيها، وهي علىٰ النحو الآتي:

١- أن من دخلها لا يخرج منها أبدًا، وهذا قول الخوارج والمعتزلة.

٢- أن أهلها يعذبون فيها مدة ثم تنقلب عليهم وتبقىٰ طبيعة نارية لهم يتلذذون بها لموافقتها لطبيعتهم وهذا قول ابن عربي الطائي -الصوفي-.

٣- أن أهلها يعذبون فيها إلىٰ وقت محدود ثم يخرجون منها ويخلفهم فيها قوم آخرون وهذا القول حكاه اليهود للنبي ﷺ فأكذبهم فيه وقد أكذبهم اللَّه -تعالىٰ- في القرآن فيه فقال تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠]، فهذا القول قد دل القران والسنة وإجماع الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام علىٰ فساده.

٤- قول من يقول يخرجون منها وتبقىٰ نارًا علىٰ حالها ليس فيها أحد يُعذّب، حكاه بعض العلماء[٢] والقرآن والسنة أيضًا، يردّان علىٰ هذا القول -

(١) أخرجه البخاري (٣٢٦٠).

(٢) نسب بعض العلماء هذا القول لابن تيمية (٧٢٨هـ)، معتمدين علىٰ بعض النصوص من كلامه، منها: قوله: (لكن إذا انقضىٰ أجلها، وفنيت كما تفنىٰ الدنيا، لم يبق فيها عذاب)، [الرد علىٰ من قال بفناء الجنة والنار (ص: ٥٦)]، والجواب عن هذه النصوص عبر النقاط الآتية:

١- أن النصوص التي استدل بها القائلون بأن ابن تيمية يرىٰ فناء النار غير صريحة ومجملة بخلاف من قال إنه موافق للسلف في عدم فناء النار، فإنها جاءت صريحة -كما سيأتي في=

كما سيأتي- .

٥- قول من يقول، بل تفنىٰ بنفسها ؛ لأنها حادثة بعد أن لم تكن وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه وأبديته وهذا قول جهم بن صفوان (١٢٨هـ) وشيعته ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار .

٦- قول من يقول تفنىٰ حياتهم وحركاتهم ويصيرون جمادًا لا يتحركون ولا يحسون بألم وهذا قول أبىٰ الهذيل العلاّف (٢٣٥هـ) -إمام المعتزلة- طردًا لامتناع حوادث لا نهاية لها والجنة والنار عنده سواء في هذا الحكم .

يقول ابن القيم عن القولين السابقين -قول الجهم والعلاف- في النونية :

«- وَقَضَى بِأَن النَّارَ لَم تُخلَقْ وَلا جَنَّاتُ عَدْنٍ بَلْ هُمَا عَدَمَانِ

= الفقرة الآتية- .

٢- أن هذه النصوص تعارض نصوص صريحة ثابتة عنه تفيد أن النار لا تفنىٰ، منها : قوله : (وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة علىٰ أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنىٰ بالكلية كالجنة والنار والعرش وغير ذلك) [مجموع الفتاوىٰ (١٨/ ٣٠٧)]، وقال في منهاج السنة النبوية (١/ ١٤٦) : (فإنَّ نعيم الجنَّة وعذاب النَّار دائمان مع تجدُّد الحوادث فيهما)، وكذلك في كتاب بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٤٦١)، وهناك غيرها، لا مجال لذكرها هنا .

٣- أن النصوص التي تفيد بقوله بفناء النار هي منقولة من كتاب واحد وهو : (الرد علىٰ من قال بفناء الجنة والنار)، وهذا الكتاب فيه ملحوظات منها وجود السقط فيه، وهذه شبهة تدرئ عن الشيخ نسبة القول إليه، إضافة إلىٰ أنه فيه ما يعارض أقواله كما اتضح في الفقرة السابقة، ثم هذا الكتاب في أقل أحواله أي علىٰ فرض أن النصوص التي فيه صريحة فإن النصوص الصريحة في الكتب الأخرىٰ قد ثبت أنه ألفها بعده، فهي إذن ناسخة لها باعتبار أنه قول تراجع عنه . ينظر للاستزادة حول هذه المسألة : دعاوىٰ المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد، د. عبد اللَّه الغصن (ص: ٦٠٨- ٦٢٤) .

- فَـإذَا هُـمَـا خُـلِـقَـا لِـيَـوم مَـعـادِنَـا | فَـهُـمَـا عَـلـىٰ الأَوْقَـاتِ فـانِـيَـتَـانِ
- وَتَـلَـطَّـفَ الـعَـلَّافُ مِـنْ أَتْـبَـاعِـهِ | فـأَتَـىٰ بـضُـحْـكَـةِ جاهـلٍ مَـجَّـانِ
- قَالَ: الفَناءُ يَكونُ في الحَرَكاتِ لَا | فِـي الـذَّاتِ واعـجَـبَا لِـذَا الـهَـذَيـانِ
- أَيَصِيـرُ أَهْلُ الـخُـلْـدِ فِي جَنَّاتِهِـمْ | وجَـحِـيـمِـهِـمْ كَـحِـجَـارَةِ الـبُـنْـيَـانِ
- مَـا حَـالُ مَـنْ قَـدْ كَـانَ يَـغْـشَـىٰ أَهـلَـهُ | عِـنْـدَ انْـقِـضَـاءِ تَـحَـرُّك الـحَـيَـوانِ
- وَكَـذاكَ مَـا حَـالُ الـذي رفَـعَـتْ يَـدَا | هُ أُكْـلَـةً مِـنْ صَـحْـفَـةٍ وخِـوَانِ
- فَتَنَاهتِ الحَرَكَاتُ قَبلَ وصُولِهَا | لِـلْـفَـم عِـنْـدَ تَـفَـتُّـحِ الأَسْـنَـانِ
- وكـذاكَ مـا حَـالُ الـذِي امـتَـدَّتْ يَـدٌ | مِـنْـهُ إلـىٰ قِـنْـوٍ مِـنَ الـقِـنْـوانِ
- فتَنَاهَتِ الحَرَكَاتُ قَبلَ الأخْذِ هلْ | يَـبْـقَـىٰ كـذلِـكَ سَـائِـرَ الأَزْمَـانِ
- تَـبًّـا لِـهَـاتِـيـكَ الـعُـقُـولِ فَـإِنَّـهـا | والـلَّـهِ قـد مُـسِـخَـتْ عَـلـىٰ الأَبْـدانِ
- تَـبًّا لِـمَـنْ أضْـحَـىٰ يُـقَـدِّمُـهَـا علـىٰ الْـ | آثَـارِ والأَخْـبَـارِ والـقُـرآنِ»[1].

٧- قول من يقول، بل يفنيها ربها وخالقها -تبارك وتعالىٰ- فإنه جعل لها أمدًا تنتهي إليه ثم تفنىٰ ويزول عذابها[2].

٨- قول من يقول بل يخرج منها من يشاء سوىٰ الكفار؛ فإنها محلهم أبد الآباد، وأما الجنة لا تفنىٰ ولا تبيد، ومن فيها مصيرهم الخلد، وهذا هو القول الصحيح دل عليه القرآن والسنة وإجماع الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام، قوله -تعالىٰ-: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا

(١) الكافية الشافية (ص: ٢٢- ٢٣)، دار عالم الفوائد.
(٢) ينظر: حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح (ص: ٣٥٣- ٣٥٤).

تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقال -تعالىٰ-: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الحج: ٢٢]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [السجدة: ٢٠]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ۝٦٤ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤- ٦٥].

وجاء من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، أنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «يُجَاء بالموت يوم القيامة، كأنه كبش أملح فيوقف بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم، هذا الموت، قال: ويقال: يا أهل النار هل تعرفون هذا؟ قال: فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم، هذا الموت، قال فيؤمر به فيذبح، قال: ثم يقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت» قال: ثم قرأ رسول اللَّه ﷺ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]، وأشار بيده إلىٰ الدنيا»[١].

- **حكمة وجود الجنة والنار:**

أنَّ المؤمنين إذا علموا بوجودهما زاد عملهم استعدادا للجنة وهروبًا من النار وخوفًا منها. وقد خالف في هذا المعتزلة فأعملوا عقولهم في غير محلها، فقالوا: لا وجود للجنة والنار الآن، ولم يُسلّموا بالنصوص في ذلك.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٤٩).

- أسماء الجنة :

١- دار السلام . ٢- دار الخلد . ٣- دار المقامة . ٤- جنة المأوىٰ .

٥- جنات عدن . ٦- دار الحيوان . ٧- الفردوس . ٨- المقام الأمين .

٩- مقعد صدق وقدم صدق(١) . ١٠- طوبىٰ .

- أسماء النار :

١- الجحيم . ٢- الهاوية . ٣- اللّظىٰ . ٤- الحطمة . ٥- جهنم .

٦- سقر . ٧- السعير . ٨- سجين . ٩- دار البوار .

١٠- دار الفاسقين . . . وغيرها .

- وصف الجنة :

ورد في وصفها نصوص كثيرة من القرآن والسنة، منها :

١- قوله -تعالىٰ- : ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴿١٥﴾ مُّتَّكِـِٔينَ عَلَيْهَا مُتَقَـٰبِلِينَ ﴿١٦﴾ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَـٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَـٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَـٰمًا سَلَـٰمًا ﴿٢٦﴾ وَأَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴿٣٠﴾ وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ ﴿٣١﴾ وَفَـٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ﴿٣٤﴾ إِنَّآ أَنشَأْنَـٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَـٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِّأَصْحَـٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ١٥- ٣٨] .

(١) ينظر : البحور الزاخرة (٢/ ٩٦- ١٠٣) .

٢- أنها جنان كثيرة، ودليله حديث أنس رضي الله عنه، حيث قال: أصيب حارثة يوم بدر وهو غلام، فجاءت أمه إلىٰ النبي ﷺ فقالت: يا رسول اللَّه، قد عرفت منزلة حارثة مني، فإن يكن في الجنة أصبر وأحتسب، وإن تك الأخرىٰ ترىٰ ما أصنع، فقال: «ويحك، أوهبلت، أَوَجنة واحدة هي، إنها جنان كثيرة، وإنه في جنة الفردوس»[١].

٣- أنها درجات ومنازل بعضها فوق بعض، فيها غرف، كما دل عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إن في الجنة مائة درجة، أعدها اللَّه للمجاهدين في سبيل اللَّه، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم اللَّه، فاسألوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلىٰ الجنة -أراه- فوقه عرش الرحمن، ومنه تفجّر أنهار الجنة»[٢]. وجاء في رواية: «ما بين كل درجتين مائة عام»[٣].

وجاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال: «إن أهل الجنة يتراءون أهل الغرف من فوقهم، كما يتراءون الكوكب الدُّري الغابر في الأفق، من المشرق أو المغرب، لتفاضل ما بينهم» قالوا: يا رسول اللَّه تلك منازل الأنبياء لا يبلغها غيرهم، قال: «بلىٰ والذي نفسي بيده، رجال آمنوا باللَّه وصدّقوا المرسلين»[٤].

٤- **أبوابها ثمانية**، كما جاء في حديث عبادة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من

(١) أخرجه البخاري (٣٩٨٢).
(٢) أخرجه البخاري (٢٧٩٠).
(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٧٩٢٣).
(٤) أخرجه البخاري (٣٢٥٦).

شهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن عيسىٰ عبد اللَّه ورسوله، وكلمته ألقاها إلىٰ مريم وروح منه، والجنة حق، والنار حق، أدخله اللَّه الجنة علىٰ ما كان من العمل من أبواب الجنة الثمانية أيها شاء»[١].

٥- ترابها المسك، كما جاء في حديث المعراج: «. . . حتىٰ انتهىٰ بي إلىٰ سدرة المنتهىٰ، وغشيها ألوان لا أدري ما هي؟ ثم أُدخلت الجنة، فإذا فيها حبايل اللؤلؤ وإذا ترابها المسك»[٢].

٦- أعظم نعيم فيها رؤية اللَّه ﷯ كما في حديث صهيب ﵁ عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول اللَّه -تبارك وتعالىٰ-: «تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تُبيّض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أُعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلىٰ ربهم ﷯»[٣].

- وصف النار وأهلها:

١- لها سبعة أبواب، قال -تعالىٰ-: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٣- ٤٤].

٢- واسعة وقعرها بعيد، والدليل حديث أنس بن مالك ﵁: أن لنبي ﷺ قال: «لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد، حتىٰ يضع رب العزة فيها قدمه، فتقول: قط قط وعزتك، ويزوىٰ بعضها إلىٰ بعض»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣)، من حديث أنس ﵁.

(٣) أخرجه مسلم (١٨١). (٤) أخرجه البخاري (٦٦٦١).

٣- نار الدنيا جزء من سبعين جزءا، دل عليه: حديث أبي هريرة ﵁ أن النبي ﷺ، قال: «ناركم هذه التي يوقد ابن آدم جزء من سبعين جزءًا، من حر جهنم» قالوا: واللَّه إن كانت لكافية، يا رسول اللَّه قال: «فإنها فُضّلت عليها بتسعة وستين جزءا، كلها مثل حرها»[(١)].

٤- طعامهم أخبث الطعام وكذلك شرابهم، قوله -تعالىٰ-: ﴿وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا﴾ [المزمل: ١٣]، وقال -تعالىٰ-: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ۝٦ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِن جُوعٍ﴾ [الغاشية: ٦- ٧]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾ [محمد من الآية: ١٥]

٥- لباسهم فيه زيادة عذاب، قال -تعالىٰ-: ﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ النَّارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، والقطران هو النحاس المذاب كما قال ابن عباس[(٢)].

٦- أحجام أهل النار تتضخم، كما جاء في حديث زيد بن أرقم ﵁ عن رسول اللَّه ﷺ قال: «إن الرجل من أهل النار ليعظم للنار حتىٰ يكون الضرس من أضراسه كأحد»[(٣)].

وحديث أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ضرس الكافر يوم القيامة مثل أحد، وعرض جلده سبعون ذراعًا، وفخذه مثل ورقان، ومقعده من النار مثل ما بيني وبين الربذة»[(٤)]. وعنه أيضًا ﵁ عن النبي ﷺ قال: «إن

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٤٣).
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٧/ ٥٦)، والبيهقي في البعث والنشور (١١٠٩).
(٣) أخرجه أحمد (١٩٢٦٦)، وهو صحيح.
(٤) أخرجه أحمد (٨٣٤٥)، وهو صحيح.

غِلظ جلد الكافر اثنتان وأربعون ذراعًا، وإن ضرسه مثل أحد، وإن مجلسه من جهنم كما بين مكة والمدينة»(١).

٦- أبوابها مغلقة علىٰ أهلها، قوله -تعالىٰ-: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ [البلد: ٢٠]. وقد كانت قبل أن يدخلوها مغلقة، قال -تعالىٰ-: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٌ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

- خزنة النار.

أي الذين يتولون شأنها ويوقعون العذاب علىٰ أهلها، فقد جاء في النصوص وصفهم وعددهم، وذلك علىٰ النحو الآتي:

١- أنهم غلاظ شداد، قال -تعالىٰ-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

٢- أنهم يكلمونهم كلام تبكيت وزيادة حسرة عليهم، قوله -تعالىٰ-: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٌ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥٧٧)، وقال: سنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٧٠٣): (هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث الأعمش)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٤٨٢).

٣- عددهم تسعة عشر، قوله -تعالىٰ-: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠].

- قولهم: (والصراط حق...).

هو جسر ينصب علىٰ متن جهنم، يمر عليه من كان مسلمًا بعد حشرهم وحسابهم. قال -تعالىٰ-: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١].

الأقوال في معنىٰ الورود بالآية:

القول الأول: دخول لجهنم بدون ضرر (تكون بردًا وسلامًا) أو (خامدة).

القول الثاني: الورود هو الصراط[1].

والورود لا يستلزم الدخول، كما في قوله -تعالىٰ-: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص من الآية: ٢٣] كما أن النجاة في الآية التي بعدها في قوله -تعالىٰ-: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢] لا يستلزم دخولها، وهذا مثل من يطلبه العدو ولم يتمكن منه، يقال له نجا، كما في قوله -تعالىٰ-: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [هود: ٥٨] الشاهد أن الورود لا يلزم الدخول، وقد جاء في السنة ما يؤكد ذلك من حديث جابر بن عبد اللَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أخبرتني أم مُبَشِّر[الأنصارية]، أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «لا يدخل النار، إن شاء اللَّه، من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها» قالت: بلىٰ، يا رسول اللَّه فانتهرها، فقالت حفصة: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ﴾ [مريم: ٧١] فقال النبي ﷺ: قد

(١) ينظر: معارج القبول (٢/ ٨٥١- ٨٥٢).

قال اللَّه ﷻ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]»[١].

وقد ورد الصراط ووصفه في السنة، منها: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفيه: «ثم يؤتىٰ بالجسر فيجعل بين ظهري جهنم»، قلنا: يا رسول اللَّه، وما الجسر؟ قال: «مدحضة مزلة، عليه خطاطيف وكلاليب، وحسكة مفلطحة لها شوكة عقيفاء، تكون بنجد، يقال لها: السعدان، المؤمن عليها كالطرف، وكالبرق، وكالريح، وكأجاويد الخيل، والركاب، فناج مسلم، وناج مخدوش، ومكدوس في نار جهنم، حتىٰ يمر آخرهم يسحب سحبًا»[٢].

ومنها: «وترسل الأمانة والرحم، فتقومان جنبتي الصراط يمينًا وشمالًا، فيمر أولكم كالبرق» قال: قلت: بأبي أنت وأمي أي شيء كمرّ البرق؟ قال: «ألم تروا إلىٰ البرق كيف يمر ويرجع في طرفة عين؟ ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، وشد الرجال، تجري بهم أعمالهم ونبيّكم قائم علىٰ الصراط يقول: رب سلّم سلّم، حتىٰ تعجز أعمال العباد، حتىٰ يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفًا»، قال: «وفي حافتي الصراط كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به، فمخدوش ناج، ومكدوس في النار»[٣].

منكرو الصراط: أنكر الصراط والمرور عليه الخوارج، والمعتزلة، وتأولوا الورود برؤية النار.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩٦).

(٢) أخرجه البخاري كتاب التوحيد، باب: قول اللَّه -تعالىٰ-: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] (٧٤٣٩)، مسلم كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية (١٨٣).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب: أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها (١٩٥)، من حديث أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما.

باب في أقوال الأئمة في الصحابة

- قال سفيان الثوري (١٦١هـ) - لما سُئل عن السنة-: «تَقْدِمَةُ الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما يَا شُعَيْبُ لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتَ حَتَّىٰ تُقَدِّمَ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا عَلَىٰ مَنْ بَعْدَهُمَا . . .»[(١)].

وقال: «لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتُ لَكَ حَتَّىٰ لَا تَشْهَدَ لِأَحَدٍ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا لِلْعَشَرَةِ الَّذِينَ شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ . . .»[(٢)].

- وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ): وَذَكَرَ أَصْحَابَ نَبِيِّهِ ﷺ الَّذِينَ اخْتَارَهُمْ لَهُ وَبَعَثَهُ فِيهِمْ، وَوَصَفَهُمْ بِمَا وَصَفَهُمْ بِهِ، فَقَالَ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًاۖ﴾ [الفتح: ٢٩]»[(٣)].

وقال بقية بن الوليد: قال لي الأوزاعي: «يا بقية! لا تذكر أحدًا من أصحاب نبيك إلا بخير، يا بقية! العلم ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ وما لم يجئ عنهم، فليس بعلم. قال بقية، والوليد بن مزيد: قال الأوزاعي: لا يجتمع حب علي وعثمان رضي الله عنهما إلا في قلب مؤمن»[(٤)].

وفي تقديم عثمان علىٰ علي رضي الله عنهما قال مُبَشِّرٌ بن إسماعيل: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، قُلْتُ لَهُ: عُثْمَانُ أَوْ عَلِيٌّ؟ فَقَالَ: «أَمَّا الْحَسَنُ فَقَالَ: عُثْمَانُ، يَعْنِي

(١) تقدم نقلها وتخريجها ضمن عقيدتهما.

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٨٥)، (١٠٢٥).

(٤) السير للذهبي (٧/ ١٢٠).

أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ»[(١)].

- وقال الإمام سفيان بن عيينة (١٩٨هـ): «لِرَجُلٍ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ قَالَ: مِنْ جِنَازَةِ فُلَانٍ -رافضي-. قَالَ سُفْيَانُ: لَا أُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ سَنَةً، فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَلَا تَعُدْ، نَظَرْتَ إِلَىٰ رَجُلٍ يَشْتُمُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَاتَّبَعْتَ جَنَازَتَهُ؟»[(٢)].

وقال: «إِنَّ اللَّهَ عَاتَبَ الْخَلْقَ جَمِيعَهُمْ فِي نَبِيِّهِ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ. وَقَالَ مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ فَهُوَ كَافِرٌ لِأَنَّهُ كَذَّبَ الْقُرْآنَ»[(٣)].

وقال: «كَمْ مِنْ كُرَبَةٍ قَدْ فَرَّجَهَا السَّيْفُ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِسَيْفِ الزُّبَيْرِ، بَشِّرْ قَاتِلَهُ بِالنَّارِ»[(٤)].

- وقال الإمام أحمد (٢٤١هـ): «وَخَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، نُقَدِّمُ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ كَمَا قَدَّمَهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ. ثُمَّ مِنْ بَعْدِ الثَّلَاثَةِ أَصْحَابُ الشُّورَىٰ الْخَمْسَةُ: عَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ، كُلُّهُمْ يَصْلُحُ لِلْخِلَافَةِ وَكُلُّهُمْ إِمَامٌ، كَمَا فَعَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثَ فِيهِمْ كُلُّهُمْ، مَنْ صَحِبَهُ سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ سَاعَةً أَوْ رَآهُ أَوْ وَفَدَ إِلَيْهِ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ، لَهُ مِنَ الصُّحْبَةِ عَلَىٰ قَدْرِ مَا صَحِبَهُ، فَأَدْنَاهُمْ صُحْبَةً هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الَّذِينَ لَمْ يَرَوْهُ وَلَوْ لَقُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِجَمِيعِ الْأَعْمَالِ كَانَ الَّذِي صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ

---

(١) أخرجه الخلال في السنة (٥٥١)، (٢/ ٣٨٨).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢٨١٥)، (٨/ ١٥٤٦).

(٣) منهاج السنة النبوية (٨/ ٣٨١).

(٤) أخرجه الخلال في السنة (٢/ ٤٦٨)، (٧٣٥).

وَرَآهُ بِعَيْنَيْهِ وَآمَنَ بِهِ وَلَوْ سَاعَةً أَفْضَلَ بِصُحْبَتِهِ مِنَ التَّابِعِينَ كُلِّهِمْ وَلَوْ عَمِلُوا كُلَّ أَعْمَالِ الْخَيْرِ»(١).

وتقدم نقل كلام الإمام علي بن المديني (٢٣٤هـ) في عقيدته، وهو بنحو كلام الإمام أحمد -السابق-.

وقال الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في نقله للإجماع: «وَمَا رَأَيْتُ فِيهِمْ أَحَدًا يَتَنَاوَلُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: «أُمِرُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لَهُمْ»(٢)، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. وَكَانُوا يَنْهَوْنَ عَنِ الْبِدَعِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وَلِقَوْلِه: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور: ٥٤]. وَيَحُثُّونَ عَلَىٰ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَتْبَاعُهُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»(٣).

- وقال الإمامان الرازيان: «وَخَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا ﷺ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليهم السلام وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ، وَأَنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدَ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَىٰ مَا شَهِدَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَالتَّرَحُّمُ عَلَىٰ جَمِيعِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ وَالْكَفُّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ»(٤).

---

(١) تقدم تخريج ونقله في عقيدته.

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٢٢).

(٣) تقدم تخريج ونقله في عقيدته.

(٤) تقدم تخريج ونقله في عقيدته.

- وقال الإمام سهل بن عبد اللَّه (٢٨٤هـ) -لما سُئل: مَتَىٰ يَعْلَمُ الرَّجُلُ أَنَّهُ عَلَىٰ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟-: «إِذَا عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ عَشْرَ خِصَالٍ... وذكر منها: وَلَا يَسُبُّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ»[1].

- وعن الإمام ابن جَرِير الطبري (٣١٠هـ) وَهُوَ يُكَلِّم ابْنَ صَالِحٍ الأَعْلَم، وَجرَىٰ ذكر عَلِيٍّ رضي الله عنه أنه قال: «مَنْ قَالَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعمر ليسَا بِإِمَامي هُدَىٰ، أَيش هُوَ؟

قَالَ -ابن صالح-: مبتَدع. فَقَالَ ابْنُ جَرِيْرٍ (٣١٠هـ) إِنكَارًا عَلَيْهِ: مُبْتَدِعٌ مُبْتَدِعٌ! هَذَا يُقْتَل»[2].

وله كلام آخر حول مسألة الصحابة والخلافة لا مجال لذكره هنا[3].

• الشرح:

وهذا أجمعوا عليه؛ أي: علىٰ: تقديم وتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم إجمالا ووقع الإجماع علىٰ تقديم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما نقله ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ)[4] وروىٰ البيهقي (٤٥٨هـ) بإسناده عن الشافعي (٢٠٤هـ) قال: «لم يختلف الصحابة والتابعون في تفضيل أبي بكر وعمر»[5]، وقال النووي (٦٧٦هـ): «واتفق أهل السنة علىٰ أن أفضلهم أبو بكر ثم عمر قال جمهورهم ثم عثمان ثم علي وقال بعض أهل السنة من أهل الكوفة بتقديم علي

(١) تقدم تخريج ونقله في عقيدته.
(٢) أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٧٥).
(٣) ينظر إليه في كتابه التبصير في معالم الدين (ص: ١٧١- ١٧٩).
(٤) ينظر: أصول السنة (ص: ٢٧٣).
(٥) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٣٤)، وينظر: «الاعتقاد للبيهقي» (ص٣٦٩): .

علىٰ عثمان والصحيح المشهور تقديم عثمان»(١) بل ثبت أن الشيعة المتقدمين أصحاب علي لم يكونوا يرتابون في تقديم أبي بكر وعمر عليه، كيف وقد ثبت عن علي ﷺ من وجوه متواترة عند البخاري وغيره أنه كان يقول: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر ﷺ»(٢). .

أمّا عثمان وعلي ﷺ فكان طائفة من الكوفيين يقدمون عليًّا، وهي إحدىٰ الروايتين عن سفيان الثوري، ثم إنه رجع عن ذلك لما اجتمع به أيوب السختياني وقال: من قدم عليا علىٰ عثمان فقد أزرىٰ بالمهاجرين والأنصار، ويؤكد ذلك قوله هنا: **يَا شُعَيْبُ لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتَ حَتَّىٰ تُقَدِّمَ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا عَلَىٰ مَنْ بَعْدَهُمَا** . .

وبعد الأربعة: تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان، وممن له مزيّة أهل العقبتين من الأنصار، وكذلك السابقون الأولون، ومن صلىٰ إلىٰ القبلتين(٣).

فائدة: من المفارقات العجيبة عند الرافضة أنهم لا يعتقدون للصحابة أيّ منزلة ومزيّة عن غيرهم بينما يجعلون من نظر إلىٰ الغائب في منزلة أعلىٰ من العدالة . . .

قول الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ): «**لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتُ لَكَ حَتَّىٰ لَا تَشْهَدَ لِأَحَدٍ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا لِلْعَشَرَةِ الَّذِينَ شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ وَكُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**».

---

(١) شرح النووي علىٰ مسلم (١٥/ ١٤٨).
(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية» (٢/ ٧٢- ٧٣).
(٣) ينظر: شرح النووي علىٰ مسلم (١٥/ ١٤٨- ١٤٩).

• **الشرح:**

وهذا بناءً علىٰ الأشهر، وإلا فإنه قد ثبتت البشارة بالجنة لغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، منهم:

١- أُصيرم بن عبد الأشهل رضي الله عنه جاءت قصته في البخاري[1] من حديث البراء رضي الله عنه، وجاء التصريح بدخول الجنة عند أحمد[2] وغيره.

٢- بلال بن رباح رضي الله عنه ثبت أنه من أهل الجنة عن عشرة من الصحابة، وأصحها حديث أبي هريرة: «**سمعت خشف نعليك بين يديّ في الجنة**» وهو في الصحيحين[3].

٣- ثابت بن قيس رضي الله عنه وقصته مشهورة لما رفع صوته فخاف أن يحبط عمله، فأخبره النبي ﷺ أنه من أهل الجنة، والقصة في الصحيحين مختصرة[4] وعند أحمد مفصلة[5].

٤- جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه دل عليه حديث أبي هريرة عند الترمذي: «**رأيت جعفرًا يطير في الجنة مع الملائكة**»[6].

٥- حارثة بن سراقة رضي الله عنه دل عليه حديث أنس في البخاري لما قُتل يوم بدر وسألت عنه أُمه فقال: «**لها يا أم حارثة إنها جنان**»[7].

---

(١) (٢٨٠٨). (٢) (٢٣٦٣٤).

(٣) أخرجه البخاري (١١٤٩)، ولفظه: «سَمِعْتُ **دَفَّ نَعْلَيْكَ** بَيْنَ يَدَيَّ فِي الجَنَّةِ» ومسلم (٢٤٥٨)، واللفظ له من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٣٦١٣)، ومسلم (١١٩)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أحمد (١٢٣٩٩)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٦) (٣٧٦٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٧) أخرجه البخاري (٢٨٠٩)، من حديث أنس رضي الله عنه.

٦- حذيفة بن اليمان رضي الله عنه وقصته رواها وأخرجها الإمام مسلم في صحيحه. لما ذهب ليلة الأحزاب وجاء بخبر القوم، وبشره بالجنة وأنه معه يوم القيامة[١].

٧- الحسن والحسين رضي الله عنهما وقد تواتر خبر بشارتهما[٢].

٨- ذكوان بن عبد قيس الأنصاري، بدري عقبي، استشهد يوم أحد بشره النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «من أحب أن ينظر إلىٰ رجل يطأ خضرة الجنة بقدميه غدًا فلينظر إلىٰ هذا»[٣].

٩- زيد بن حارثة رضي الله عنه[٤].

١٠- سعد بن معاذ رضي الله عنه: «اهتز عرش الرحمن لموت سعد»[٥].

١١- عبد اللَّه بن رواحة، وقصته في مؤتة معروفة وفيها بُشر أنه شهيد، ومعه زيد، وجعفر رضي الله عنهم[٦].

١٢- عبد اللَّه بن سلام رضي الله عنه من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في الصحيحين، وفيه: «ما سمعت رسول اللَّه يقول لحي يمشي: إنه في الجنة إلا لعبد اللَّه بن سلام»[٧].

---

(١) (١٧٨٨).

(٢) وقد جاءت أحاديث فيهما منها: حديث أبي سعيد عند أحمد (١١٥٩٤)، عن رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

(٣) وخبره في مؤتة فقد كان أميرًا علىٰ الجيش رواه أحمد (٢٢٥٥١).

(٤) أخرجه أحمد (١٢٣٩٩)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٣٨٠٣).

(٦) أخرجها أحمد (٢٢٥٥١)، وغيره.

(٧) أخرجه البخاري (٣٨١٢)، ومسلم (٢٤٨٣).

١٣- الرُّمَيْصَاءِ بنت ملحان أو (الْغُمَيْصَاءُ) -بالغين- خبرها في الصحيحين، رواها البخاري من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأَيْتُنِي دَخَلْتُ الجَنَّةَ، فَإِذَا أَنَا بِالرُّمَيْصَاءِ، امْرَأَةِ أَبِي طَلْحَةَ»[(١)]. وعند مسلم من حديث أنس رضي الله عنه وفيه قال ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَسَمِعْتُ خَشْفَةً، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذِهِ الْغُمَيْصَاءُ بِنْتُ مِلْحَانَ أُمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ»[(٢)].

وغيرهم: كعبد اللَّه بن عمرو بن حرام[(٣)]، وعُكَّاشة بن محصن[(٤)]، وعمرو بن الجموح[(٥)]، وأبو الدحداح الأنصاري[(٦)]، وخديجة بنت خويلد رضي الله عنها[(٧)]، حفصة بنت عمر رضي الله عنهما[(٨)]، و(عمّار بن ياسر، وسُمية بنت خُباط

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٩). (٢) أخرجه مسلم (٢٤٥٦).

(٣) خبره في السنن أخرجه الترمذي (٣٠١٠)، ابن ماجه (١٩٠)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) خبره أخرجه البخاري (٥٧٠٥)، وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ».

(٥) وردت بشارته عند أحمد (٢٢٥٥٣)، وغيره من حديث أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ حَضَرَ ذَلِكَ قَالَ: أَتَىٰ عَمْرُو بْنُ الْجَمُوحِ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّىٰ أُقْتَلَ أَمْشِي بِرِجْلِي هَذِهِ صَحِيحَةً فِي الْجَنَّةِ؟، وَكَانَتْ رِجْلُهُ عرْجَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». فَقَتَلُوهُ يَوْمَ أُحُدٍ هُوَ وَابْنُ أَخِيهِ وَمَوْلًىٰ لَهُمْ، فَمَرَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْكَ تَمْشِي بِرِجْلِكَ هَذِهِ صَحِيحَةً فِي الْجَنَّةِ». فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمَا وَبِمَوْلَاهُمَا فَجُعِلُوا فِي قَبْرٍ وَاحِدٍ».

(٦) خبره أخرجه مسلم (٩٦٥)، وغيره من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه وفيه: «كَمْ مِنْ عِذْقٍ مُعَلَّقٍ -أَوْ مُدَلًّىٰ- فِي الْجَنَّةِ لِابْنِ الدَّحْدَاحِ».

(٧) خبرها أخرجه البخاري (٣٨١٩)، (٣٨٢٠)، ومسلم (٢٤٣٢)، (٢٤٣٣)، وفيه أنه «بَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ، لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ» من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَىٰ، وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٨) بشارتها أخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (١٥١)، والكبير (٩٣٤)، والحاكم في=

أم عمار، وزوجها ياسر بن عامر رضي الله عنه)[١]، وعائشة رضي الله عنها[٢]، فاطمة بنت محمد ﷺ رضي الله عنها[٣]، وأم زفر الحبشية المرأة السوداء[٤][٥].

❁ ❁ ❁

= المستدرك (٦٧٥٣)، - وسكت عنه الذهبي في التلخيص - من حديث أَنَسٍ رضي الله عنه وفيه: «يَا حَفْصَةُ، أَتَانِي جِبْرِيلُ آنِفًا، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ لَكَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ، فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَهِيَ زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ».

(١) خبر بشارتهم أخرجها غير واحد، منهم: الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين (٥٦٦٦)، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِعَمَّارٍ وَأَهْلِهِ وَهُمْ يُعَذَّبُونَ، فَقَالَ: «أَبْشِرُوا آلَ عَمَّارٍ، وَآلَ يَاسِرٍ، فَإِنَّ مَوْعِدَكُمُ الْجَنَّةُ» وقال: (صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ)، وقال الذهبي في التلخيص (٥٦٦٦): (علىٰ شرط مسلم).

(٢) بشارتها أخرجها البخاري (٣٧٧٢)، من حديث أبي وَائِلٍ، قَالَ: (لَمَّا بَعَثَ عَلِيٌّ، عَمَّارًا، وَالحَسَنَ إِلَىٰ الكُوفَةِ لِيَسْتَنْفِرَهُمْ خَطَبَ عَمَّارٌ فَقَالَ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ ابْتَلَاكُمْ لِتَتَّبِعُوهُ أَوْ إِيَّاهَا»

(٣) بشارتها أخرجها البخاري (٣٦٢٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها وفيه (قَالَتْ - فاطمة-: أَسَرَّ إِلَيَّ: «إِنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُنِي القُرْآنَ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً، وَإِنَّهُ عَارَضَنِي العَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أُرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجَلِي، وَإِنَّكِ أَوَّلُ أَهْلِ بَيْتِي لَحَاقًا بِي». فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: «أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ، أَوْ نِسَاءِ المُؤْمِنِينَ» فَضَحِكْتُ لِذَلِكَ.

(٤) بشارتها أخرجها البخاري (٥٦٥٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) ينظر للاستزادة: من بشر بالجنة من غير العشرة، د. محمد الغامدي، (ص: ٢٥ وما بعدها).

باب في أقوال الأئمة في الإمامة

لم يكن الأئمة يقبلون القول بالخروج ويرون أن مآلاته خطيرة؛ ولذلك قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ): «احْتَمَلْنَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ[١] كَذَا وَعَقَدَ بِأُصْبُعِهِ، وَاحْتَمَلْنَا عَنْهُ كَذَا وَعَقَدَ بِأُصْبُعِهِ الثَّانِيَةِ، وَاحْتَمَلْنَا عَنْهُ كَذَا، وَعَقَدَ بِأُصْبُعِهِ الثَّالِثَةِ الْعُيُوبَ؛ حَتَّىٰ جَاءَ السَّيْفُ عَلَىٰ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَلَمَّا جَاءَ السَّيْفُ عَلَىٰ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ لَمْ نَقْدِرْ أَنْ نَحْتَمِلَهُ»[٢]. ويَعْنِي بالسيف؛ أي: الخروج وقتال الإمام الظَّالم[٣].

وقال الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ): «لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتَ حَتَّىٰ تَرَىٰ الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَالْجِهَادَ مَاضِيًا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالصَّبْرَ تَحْتَ لِوَاءِ السُّلْطَانِ جَارَ أَمْ عَدَلَ»[٤].

- وقال الإمام أحمد (٢٤١هـ): «ثُمَّ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلْأَئِمَّةِ وَأُمَرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، وَمَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ بِإِجْمَاعِ النَّاسِ وَرِضَاهُمْ، لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَةً إِلَّا وَعَلَيْهِ إِمَامٌ، بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا فَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ. وَالْغَزْوُ مَعَ الْأُمَرَاءِ مَاضٍ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ،

---

(١) الإمام أبو حنيفة كان يقول بالسيف، ولكن الصواب أنه تراجع عنه وسيأتي التفصيل في ذلك -إن شاء اللَّه-.

(٢) السنة لعبد اللَّه بن أحمد (١/ ١٨٥)، (٢٤٢).

(٣) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (١/ ٨٦).

(٤) تقدم تخريج ونقله في عقيدته.

لَا يُتْرَكُ. وَقِسْمَةُ الْفَيْءِ وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ لِلْأَئِمَّةِ مَاضِيَةٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْعَنَ عَلَيْهِمْ وَلَا يُنَازِعَهُمْ، وَدَفْعُ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ جَائِزَةٌ نَافِذَةٌ قَدْ بَرِئَ مَنْ دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ وَأَجْزَأَتْ عَنْهُ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا. وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ خَلْفَهُ وَخَلْفَ مَنْ وَلَّاهُ جَائِزَةٌ قَائِمَةٌ رَكْعَتَانِ مَنْ أَعَادَهَا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ تَارِكٌ لِلْإِيمَانِ مُخَالِفٌ، وَلَيْسَ لَهُ مِنْ فَضْلِ الْجُمُعَةِ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يَرَ الْجُمُعَةَ خَلْفَ الْأَئِمَّةِ مَنْ كَانُوا بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يُصَلُّوا خَلْفَهُمْ لَا يَكُونُ فِي صَدْرِهِ حَرَجٌ مِنْ ذَلِكَ. وَمَنْ خَرَجَ عَلَىٰ إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَقَدِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ فَأَقَرُّوا لَهُ بِالْخِلَافَةِ بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَتْ بِرِضًا كَانَتْ أَوْ بِغَلَبَةٍ فَهُوَ شَاقٌّ هَذَا الْخَارِجُ عَلَيْهِ الْعَصَا، وَخَالَفَ الْآثَارَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ مَاتَ الْخَارِجُ عَلَيْهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. وَلَا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ وَلَا الْخُرُوجُ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ عَمِلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عَلَىٰ غَيْرِ السُّنَّةِ»[١].

وبمثل هذا الكلام ورد عن علي بن المديني (٢٣٤هـ) -كما تقدم-.

وعن أبي بكر المروذي، قال: (سمعت أبا عبد اللَّه، يأمر بكف الدماء، ويُنكر الخروج إنكارا شديدًا)[٢].

- وقال الإمام سهل بن عبد اللَّه (٢٨٤هـ) -لما سُئل: مَتَىٰ يَعْلَمُ الرَّجُلُ أَنَّهُ عَلَىٰ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟-: «إِذَا عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ عَشْرَ خِصَالٍ: لَا يَتْرُكُ الْجَمَاعَةَ، . . . وَلَا يَخْرُجُ عَلَىٰ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالسَّيْفِ»[٣].

وقال: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَظَّمُوا السُّلْطَانَ وَالْعُلَمَاءَ، فَإِذَا عَظَّمُوا

---

(١) تقدم تخريج ونقله في عقيدته.

(٢) أخرجه الخلال في السنة (٨٧)، (١/ ١٣١).

(٣) تقدم تخريج ونقله في عقيدته.

هَذَيْنَ أَصْلَحَ اللَّهُ دُنْيَاهُمْ وَأُخْرَاهُمْ، وَإِذَا اسْتَخَفُّوا بهذين أفسد دنياهم»(١).

وقال الإمام الطبري (٣١٠هـ) - بعد أن سرد الأقوال في تفسير قوله -تعالىٰ- : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]- : «وأولىٰ الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: هم الأمراء والولاة؛ لصحة الأخبار عن رسول اللَّه ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان للَّه طاعةً، وللمسلمين مصلحة»(٢)، ثم سرد بعض الأحاديث في السمع الطاعة وقال بعدها: «فإذ كان معلومًا أنه لا طاعة واجبة لأحد غير اللَّه أو رسوله أو إمام عادل، وكان اللَّه قد أمر بقوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ بطاعة ذَوِي أمرنا كان معلومًا أن الذين أمرَ بطاعتهم -تعالىٰ ذكره- من ذوي أمرنا، هم الأئمة ومن ولَّوْه المسلمين، دون غيرهم من الناس، وإن كان فرضًا القبول من كل من أُمر بترك معصية اللَّه ودعا إلىٰ طاعة اللَّه، وأنه لا طاعة تجب لأحد فيما أمر ونهىٰ فيما لم تقم حجة وجوبه، إلا للأئمة الذين ألزم اللَّه عباده طاعتهم فيما أمروا به رعيتهم مما هو مصلحة لعامة الرعيّة، فإن علىٰ من أَمروه بذلك طاعتهم، وكذلك في كل ما لم يكن للَّه معصية»(٣).

• الشرح:

كلام الأئمة في وجوب السمع والطاعة لولي الأمر المسلم في غير معصية، وعدم الخروج عليهم كثير، وأدلة ذلك لا يمكن حصرها، ومن ذلك قوله -تعالىٰ- : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَـٰزَعۡتُمۡ

---

(١) تفسير القرطبي (٥/ ٢٦٠).

(٢) تفسير الطبري (٨/ ٥٠٢).

(٣) المصدر السابق (٨/ ٥٠٣).

فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وجاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من أطاعني فقد أطاع اللَّه، ومن عصاني فقد عصىٰ اللَّه، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني، وَإِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَىٰ بِهِ، فإن أمر بتقوىٰ اللَّه وعدل، فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ»[(١)].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْمَعْصِيَةِ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»[(٢)]، والأحاديث كثيرة في ذلك.

ومن أقوالهم: «وَالصَّبْرَ تَحْتَ لِوَاءِ السُّلْطَانِ جَارَ أَمْ عَدَلَ...» ونحوه

وهذا ما يعتقده أهل السنة بخلاف أهل الأهواء والبدع، وأدلتهم كثيرة منها:

١- قوله ﷺ: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: يقاتل من وراء الإمام ويتقىٰ به (٢٩٥٧)، ومسلم، كتاب الإمارة باب في الإمام إذا أمر بتقوىٰ اللَّه وعدل كان له أجر (١٨٤١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: السمع والطاعة للإمام (٢٩٥٥)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية (١٨٣٩).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب: الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلىٰ الكفر (١٨٤٧)، من حديث حذيفة -رضي اللَّه عنه-.

٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «من كره من أميره شيئًا فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبرًا مات ميتة جاهلية»(١).

٣- حديث أنس أن النبي ﷺ قال للأنصار: «فإنكم سترون بعدي أثرة، فاصبروا حتىٰ تلقوني علىٰ الحوض»(٢).

٤- عن عوف بن مالك رضي الله عنه عن رسول اللَّه ﷺ قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»، قيل: يا رسول اللَّه، أفلا ننابذهم بالسيف؟ فقال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئًا تكرهونه، فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يدًا من طاعة»(٣).

٥- عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا النبي ﷺ فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا: «أن بايعنا علىٰ السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرًا بواحًا، عندكم من اللَّه فيه برهان»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب: قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أمورا تنكرونها» (٧٠٥٣)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب: الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلىٰ الكفر (١٨٤٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجزية، باب: ما أقطع النبي ﷺ من البحرين، وما وعد من مال البحرين والجزية، ولمن يقسم الفيء والجزية (٣١٦٣)، وأما مسلم فأخرجه من حديث أنس عن أسيد بن حضير، كتاب الإمارة باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم (١٨٤٥)، وأخرجه قريبًا منه عن عبد اللَّه بن زيد (١٠٦١).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب: وجوب الإنكار علىٰ الأمراء فيما يخالف الشرع، وترك قتالهم ما صلوا، ونحو ذلك (١٨٥٥).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب: قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها»=

وهذا ما يؤيده العقل والواقع المشاهد، فإن الأحداث التاريخية تثبت ذلك، فلم يقع خروج في تاريخ الإسلام إلا وقع معه مفسدة ومثلبة في الإسلام، حتىٰ الخروج الذي قد يُظن أنه نجح - بزعمهم - كالدولة العباسية، فإن الأندلس والمغرب قد خرج عن سلطتها ولم تعد لدولة الخلافة، وانتزع الأندلس عبد الرحمن الداخل الأموي، والمغرب الأقصىٰ انتزعه الخوارج ثم توالت بعده الدويلات، هذا فضلا عن المفاسد التي وقعت من سفك الدماء وقتل الأنفس، فمثلا: أبو مسلم الخرساني كبير دعاة العباسيين الذي بدأ بالخروج والقتال علىٰ دولة بني أمية، يقول عنه الإمام ابن جرير (٣١٠هـ) في تاريخه: «**وكان أبو مسلم قد قتل في دولته وحروبه ستمائة ألف صبرًا**»[١] هذا فقط أبو مسلم، ناهيك عن الحروب التي قادها غيره: كعبد اللَّه بن علي -الملقب بسفاح دمشق- وله قصة مشهورة مع الأوزاعي بسبب سفكه للدماء[٢]، ولذلك كان توجيه النبي ﷺ واضح من استمسك به نجا.

وهذا الإمام الحسن البصري (١١٠هـ) وهو من عاصر ورأىٰ فتنة ابن الأشعث - الذي خرج علىٰ الخليفة عبد الملك بن مروان-، ماذا يقول؟ يقول: (واللَّه لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يرفع اللَّه ذلك عنهم، وذلك أنهم يفزعون إلىٰ السيف فيوكلوا إليه، وواللَّه ما جاءوا بيوم خير قط، ثم تلا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا

= (٧٠٥٥)، (٧٠٥٦)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية (١٧٠٩).

(١) تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، (٧/ ٤٩١).

(٢) ينظر إليها في سير أعلام النبلاء (٧/ ١٢٥، ١٢٧)

صَبَرُواْۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧](١).

وقال أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): «رأيت السنة معلقة بعثمان رضي الله عنه ورأيت الفتنة معلقة بالسلطان»(٢). وقال أيضًا: (ولا يحل قتال السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك **فهو مبتدع علىٰ غير السنة والطريق**)(٣). وهو قول علي بن المديني (٢٣٤هـ) أيضًا(٤)، وقال ابن بطة (٣٨٧هـ): (ولا تخرج بالسيف علىٰ الأئمة وإن ظلموا)(٥).

ونقل جمع كثير من العلماء الإجماعات بوجوب الطاعة وعدم الخروج علىٰ الإمام الفاسق، ومن أهمها: ما نقله الحسن بن إسماعيل الربعي (ق الثالث) عن الإمام أحمد (٢٤١هـ) في رسالته وفيها نقل إجماع تسعين رجلا من التابعين والأئمة، حيث قال: (قال لي أحمد بن حنبل -إمام أهل السنة والصابر تحت المحنة-: أجمع تسعون رجلًا من التابعين وأئمة المسلمين وأئمة السلف، وفقهاء الأمصار علىٰ أن السنة التي توفي عنها رسول اللَّه ﷺ. . . الجهاد مع كل خليفة بر وفاجر، . . . والصبر تحت لواء السلطان علىٰ ما كان فيه من عدل أو جور، **وأن لا نخرج علىٰ الأمراء**

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (١/ ٣٧٤).
(٢) أخرجه الخلال في السنة (١٢)، (١/ ٨٢).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٨١).
(٤) المصدر السابق (١/ ١٨٩).
(٥) الشرح والإبانة (٣٣٢)، (ص: ٢٢٠).

بالسيف وإن جاروا . . .)[١]، وكذلك البخاري (٢٥٦هـ) -كما تقدم- في اعتقاده، والرّازييان -كما تقدم- وهناك الكثير ممن نقل الإجماع، أذكر منهم الآتي:

١- سفيان الثوري (١٦١هـ)[٢].

٢- أبو بكر بن مجاهد (٢٤٥هـ)[٣].

٢- أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ)[٤].

٣- ابن المنذر (٣١٩هـ)[٥].

٤- أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ)[٦]

٥- ابن بطة (٣٨٧هـ)[٧].

٦- الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ)[٨].

٧- ابن بطال (٤٤٩هـ)[٩].

---

(١) أوردها ابن أبي يعلىٰ في الطبقات (١/ ١٣٠- ١٣١)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٤٠)، وابن مفلح في المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٣٢٧).

(٢) الشريعة (٢٠٦٢)، (٥/ ٢٥٥١).

(٣) ينظر: شرح النووي علىٰ مسلم (١٢/ ٢٢٩).

(٤) رسالة إلىٰ أهل الثغر (ص: ١٦٨).

(٥) سبل السلام (٢/ ٣٧٩).

(٦) اعتقاد أهل السنة (ص: ٥٤).

(٧) ينظر: الشرح والإبانة (٣٣٥)، (ص: ٢٢١).

(٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠/ ١٠).

(٩) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٨).

٨- الإمام النووي (٦٧٦هـ)[١].

٩- شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)[٢].

١٠- شرف الدين الحسين بن عبد اللَّه الطيبي (٧٤٣هـ)[٣].

١١- ابن حجر (٨٥٢هـ)[٤].

❊ ❊ ❊

---

(١) شرح النووي علىٰ مسلم (١٢/ ٢٢٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٢٩).

(٣) شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن (٨/ ٢٥٦٠).

(٤) فتح الباري (١٣/ ٧)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٨٨).

باب في أقوال الأئمة في مسائل متفرقة

• فصل في معنى السنة وأصول الدين عند الأئمة في عقائدهم:

قال شعيب بن حرب للإمام سفيان الثوري (١٦١هـ): «حَدِّثْنِي بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَّةِ يَنْفَعُنِي اللَّهُ ﷻ بِهِ»(١).

وقال الإمام الْأَوْزَاعِيَّ (١٥٧هـ): «اصْبِرْ نَفْسَكَ عَلَىٰ السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ»(٢).

وقَالَ الْأَوْزَاعِيِّ للرجل الذي كتب له: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ حَقًّا؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «... فَقِفْ حَيْثُ وَقَفَتْ بِكَ السُّنَّةُ...»(٣).

وقال سفيان بن عيينة (١٩٨هـ): «السنة عشرة...»(٤).

وقال الإمام أحمد (٢٤١هـ): «أصول السنة عندنا...»(٥).

وقال الإمام ابن المديني (٢٣٤هـ): «السنة اللازمة...»(٦).

وقال ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ): «سألت أبي وأبا زرعة عن مذهب أهل السنة في أصول الدين...»(٧).

وسئل الإمام سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٢٨٤هـ): «مَتَىٰ يَعْلَمُ الرَّجُلُ أَنَّهُ عَلَىٰ السُّنَّةِ

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) السنة لابن الخلال (٣/ ٥٦٨)، (٩٧٢)
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) تقدم.
(٧) تقدم.

وَالْجَمَاعَةِ؟ . . . »[١]

• الشرح:

السنة هنا يقصد بها الأئمة معنىٰ العقيدة، أو الأصول، وكلمة السنة لها إطلاقات بحسب الفن علىٰ النحو الآتي:

١- السنة عند المحدثين:

هي مرادفة لمعنىٰ الحديث، ويُعرّفون السنة بأنها: ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية، أو خُلقية، أو سيرة[٢].

٢- السنة عند الأصوليين:

تُطلق علىٰ ما يقابل القرآن، وأكثر الأصوليين حصروا السنة في ثلاثة أشياء: في قول النبي ﷺ وفعله، وإقراره، وقالوا: هي: ما نقل عنه ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير[٣].

٣- السنة عند الفقهاء:

هي: (كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض،

---

(١) تقدم.

(٢) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٧)، توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر (١/ ١)، شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ١٥٦)، وسطية أهل السنة بين الفرق، د. محمد با كريم (ص: ٣٠)، كتابة السنة النبوية في عهد النبي ﷺ والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية (ص: ٦)، السنة النبوية ومكانتها - رقية نياز (ص: ٤٥).

(٣) ينظر: التحبير شرح التحرير (٣/ ١٤٢٣)، فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٤٥)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٦٣٤).

ولا الواجب)[١]. أو هي (ما يرادف المستحب)[٢].

٤- السنة عند كثير من علماء السلف - ومنهم الأئمة المذكورين في عقائدهم هذه:

وهي بمعنىٰ: ما يقابل البدعة؛ أي: موافقة الكتاب، وسنة الرسول ﷺ، وأصحابه؛ سواء في أمور الاعتقادات، أو العبادات، فيقال: فلان علىٰ السنة؛ إذا كانت أعماله علىٰ وفق الكتاب وسنة النبي ﷺ ويقال: فلان علىٰ البدعة؛ إذا كان عمله مخالفًا للكتاب والسنة؛ سواء كان في الاعتقادات أو العبادات[٣].

• فصل في الأسماء والأحكام:

قال الإمام أحمد: «وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَعْمَالِ شَيْءٌ تَرْكُهُ كُفْرٌ إِلَّا الصَّلَاةَ، مَنْ تَرَكَهَا فَهُوَ كَافِرٌ، وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ قَتْلَهُ»[٤].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِذَنْبٍ يَجِبُ لَهُ بِهِ النَّارُ تَائِبًا غَيْرَ مُصِرٍّ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَتُوبُ عَلَيْهِ وَيَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ، وَمَنْ لَقِيَهُ وَقَدْ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ ذَلِكَ الذَّنْبِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَتُهُ كَمَا جَاءَ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ لَقِيَهُ مُصِرًّا غَيْرَ تَائِبٍ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي قَدِ اسْتَوْجَبَ بِهَا الْعُقُوبَةَ،

---

(١) السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب (ص: ١٨).

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٤٥)، وسطية أهل السنة بين الفرق، د. محمد با كريم (ص: ٣٢).

(٣) ينظر: وسطية أهل السنة بين الفرق، د. محمد با كريم (ص: ٣٢)، والتحبير شرح التحرير (٣/ ١٤٢٤)، أهل السنة والجماعة، د. صالح الدخيل (ص: ٣١- ٤٤).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٧)، [١/ ١٧٥].

فَأَمْرُهُ إِلَىٰ اللَّهِ ﷻ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ. وَمَنْ لَقِيَهُ كَافِرًا عَذَّبَهُ وَلَمْ يَغْفِرْ لَهُ»[١].

وقال أيضًا: «وَالنِّفَاقُ هُوَ الْكُفْرُ، أَنْ يَكْفُرَ بِاللَّهِ وَيَعْبُدَ غَيْرَهُ، وَيُظْهِرَ الْإِسْلَامَ فِي الْعَلَانِيَةِ مِثْلَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ» هَذَا عَلَىٰ التَّغْلِيظِ، نَرْوِيهَا كَمَا جَاءَتْ وَلَا نُفَسِّرُهَا، وَقَوْلُهُ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا ضُلَّالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، وَمِثْلُ: «إِذَا الْتَقَىٰ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، وَمِثْلُ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»، وَمِثْلُ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»، وَمِثْلُ: «كُفْرٌ بِاللَّهِ تَبَرُّؤٌ مِنْ نَسَبٍ، وَإِنْ دَقَّ»، وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِمَّا قَدْ صَحَّ وَحُفِظَ فَإِنَّا نُسَلِّمُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ تَفْسِيرُهَا، وَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهِ وَلَا يُجَادَلُ فِيهِ وَلَا تُفَسَّرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ إِلَّا بِمِثْلِ مَا جَاءَتْ، وَلَا نَرُدُّهَا إِلَّا بِأَحَقِّ مِنْهَا . . . وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مُوَحِّدًا يُصَلَّىٰ عَلَيْهِ وَيُسْتَغْفَرُ لَهُ، وَلَا تُتْرَكُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لِذَنْبٍ أَذْنَبَهُ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، وَأَمْرُهُ إِلَىٰ اللَّهِ ﷻ»[٢].

وبمثل هذا الكلام ورد عن الإمام علي ابن المديني (٢٣٤).

وسئل الإمام أبي ثور (٢٤٠): هل يُخلد في النار من أهل التوحيد؟ فقال: «وَالَّذِي عِنْدَنَا أَنْ نَقُولَ: لَا يُخَلَّدُ مُوَحِّدٌ فِي النَّارِ»[٣].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٧)، [١/ ١٧٥].

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٧)، [١/ ١٧٥].

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٩)، [١/ ١٩٣].

وقال الإمام البخاري (٢٥٦): «وَلَمْ يَكُونُوا يُكَفِّرُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِالذَّنْبِ»(١)

وقال الإمامان الرازيان: «وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ ﷻ وَلَا نُكَفِّرُ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِذُنُوبِهِمْ، وَنَكِلُ أَسْرَارَهُمْ إِلَىٰ اللَّهِ ﷻ»(٢).

وقالا أيضًا: «والنَّاسُ مُؤَمَّنُونَ فِي أَحْكَامِهِمْ وَمَوَارِيثِهِمْ، وَلَا نَدْرِي مَا هُمْ عِنْدَ اللَّهِ ﷻ فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ حَقًّا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، وَمَنْ قَالَ: هُوَ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ فَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَمَنْ قَالَ: هُوَ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ حَقًّا فَهُوَ مُصِيبٌ»(٣).

وسئل الإمام سَهْلَ بْنَ عَبْدِ اللَّه (٢٨٤هـ): «مَتَىٰ يَعْلَمُ الرَّجُلُ أَنَّهُ عَلَىٰ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟ قَالَ: إِذَا عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ عَشْرَ خِصَالٍ: . . . وَلَا يَتْرُكُ الصَّلَاةَ عَلَىٰ مَنْ يَمُوتُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِالذَّنْبِ»(٤).

• الشرح:

هذه الأقوال في بيان أن أهل السنة لا يكفرون مرتكب الكبيرة، وضابط الكبيرة: هو كل ذنب ورد في النصوص علىٰ أنه أعظم من مطلق المعصية، وجاء بألفاظ مغّلظة(٥).

• فصل في حكم أهل البدع وبيان حالهم:

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): «وَقِتَالُ اللُّصُوصِ وَالْخَوَارِجِ جَائِزٌ

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢٠)، [١/ ١٩٣].
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢١)، [١/ ١٩٧].
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢١)، [١/ ١٩٧].
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢٤)، [١/ ٢٠٥].
(٥) ينظر للاستزادة: المطالب المفيدة في مسائل العقيدة (٢/ ٤٠٧- ٤٥٧).

إِذَا عَرَضُوا لِلرَّجُلِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَيَدْفَعَ عَنْهَا بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ لَهُ إِذَا فَارَقُوهُ أَوْ تَرَكُوهُ أَنْ يَطْلُبَهُمْ وَلَا يَتْبَعَ آثَارَهُمْ، لَيْسَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْإِمَامِ أَوْ وُلَاةِ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّمَا لَهُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ، وَيَنْوِي بِجَهْدِهِ أَنْ لَا يَقْتُلَ أَحَدًا، فَإِنْ أَتَىٰ عَلَيْهِ فِي دَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ فِي الْمَعْرَكَةِ فَأَبْعَدَ اللَّهُ الْمَقْتُولَ، وَإِنْ قَتَلَ هَذَا فِي تِلْكَ الْحَالِ وَهُوَ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ رَجَوْتُ لَهُ الشَّهَادَةَ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ وَجَمِيعِ الْآثَارِ فِي هَذَا إِنَّمَا، أُمِرَ بِقِتَالِهِ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِهِ وَلَا اتِّبَاعِهِ، وَلَا يُجْهِزْ عَلَيْهِ إِنْ صُرِعَ أَوْ كَانَ جَرِيحًا، وَإِنْ أَخَذَهُ أَسِيرًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ وَلَا يُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَلَكِنْ يَرْفَعُ أَمْرَهُ إِلَىٰ مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ فَيَحْكُمُ فِيهِ»[1].

وقال نحو هذا الكلام الإمام علي ابن المديني (٢٣٤هـ).

قال الإمامان الرازيان: «وَالْمُرْجِئَةُ وَالْمُبْتَدِعَةُ ضُلَّالٌ، وَالْقَدَرِيَّةُ الْمُبْتَدِعَةُ ضُلَّالٌ، فَمَنْ أَنْكَرَ مِنْهُمْ أَنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَعْلَمُ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ فَهُوَ كَافِرٌ، وَأَنَّ الْجَهْمِيَّةَ كُفَّارٌ، وَأَنَّ الرَّافِضَةَ رَفَضُوا الْإِسْلَامَ، وَالْخَوَارِجَ مُرَّاقٌ»[2].

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «وَعَلَامَةُ أَهْلِ الْبِدَعِ الْوَقِيعَةُ فِي أَهْلِ الْأَثَرِ، وَعَلَامَةُ الزَّنَادِقَةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ حَشْوِيَّةً يُرِيدُونَ إِبْطَالَ الْآثَارِ، وَعَلَامَةُ الْجَهْمِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهَةً، وَعَلَامَةُ الْقَدَرِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ الْأَثَرِ مُجَبِّرَةً، وَعَلَامَةُ الْمُرْجِئَةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ مُخَالِفَةً وَنُقْصَانِيَّةً، وَعَلَامَةُ الرَّافِضَةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ نَاصِبَةً، وَلَا يَلْحَقُ أَهْلَ السُّنَّةِ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٧)، [١/ ١٧٥].

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢١)، [١/ ١٩٧].

وَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَجْمَعَهُمْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ»[١].

• فصل في ترك الجدال المذموم في الدين:

قال الإمام أحمد (٢٤١هـ): «أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ... وَتَرْكُ الْخُصُومَاتِ وَالْجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، وَتَرْكُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ،... لَا يُخَاصِمُ أَحَدًا وَلَا يُنَاظِرُهُ وَلَا يَتَعَلَّمُ الْجَدَلَ، فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَدَرِ وَالرُّؤْيَةِ وَالْقُرْآنِ وَغَيْرِهَا مِنَ السُّنَنِ مَكْرُوهٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهُ إِنْ أَصَابَ بِكَلَامِهِ السُّنَّةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ حَتَّىٰ يَدَعَ الْجَدَلَ وَيُسَلِّمَ وَيُؤْمِنَ بِالْآثَارِ»[٢].

وبمثل هذا الكلام ورد عن الإمام علي المديني (٢٣٤هـ).

وقال الإمام أبو حاتم (٣٢٧هـ): «وَتَرْكُ رَأْيِ الْمُلَبِّسِينَ الْمُمَوِّهِينَ الْمُزَخْرِفِينَ الْمُمَخْرِقِينَ الْكَذَّابِينَ، وَتَرْكُ النَّظَرِ فِي كُتُبِ الْكَرَابِيسِ، وَمُجَانَبَةُ مَنْ يُنَاضِلُ عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِهِ وَشَاجَرَ فِيهِ مِثْلِ دَاوُدَ الْأَصْبَهَانِيِّ وَأَشْكَالِهِ وَمُتَّبِعِيهِ.... وَالْوَاقِفَةُ وَاللَّفْظِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ، جَهَّمَهُمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَالِاتِّبَاعُ لِلْأَثَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَتَرْكُ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَتَرْكُ مُجَالَسَتِهِمْ وَهِجْرَانُهُمْ، وَتَرْكُ مُجَالَسَةِ مَنْ وَضَعَ الْكُتُبَ بِالرَّأْيِ بِلَا آثَارٍ»[٣].

وسئل الإمام سَهْلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ (٢٨٤هـ): «مَتَىٰ يَعْلَمُ الرَّجُلُ أَنَّهُ عَلَىٰ السُّنَّةِ

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢١، ٣٢٣)، [١/ ١٩٧- ٢٠٢].

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٧)، [١/ ١٧٥].

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢٣)، [١/ ٢٠٢].

وَالْجَمَاعَةِ؟ قَالَ: إِذَا عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ عَشْرَ خِصَالٍ: . . . وَلَا يُمَارِي فِي الدِّينِ»[١]

• **فصل في حكم المسح على الخفين وإخفاء البسملة في الصلاة:**

قال الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ): «يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتُ لَكَ حَتَّىٰ تَرَىٰ الْمَسْحَ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ دُونَ خَلْعِهِمَا أَعْدَلَ عِنْدَكَ مِنْ غَسْلِ قَدَمَيْكَ، يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ وَلَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتَ حَتَّىٰ يَكُونَ إِخْفَاءُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلَ عِنْدَكَ مِنْ أَنْ تَجْهَرَ بِهِمَا»[٢]

وسئل الإمام سَهْلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ (٢٨٤هـ): «مَتَىٰ يَعْلَمُ الرَّجُلُ أَنَّهُ عَلَىٰ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟ قَالَ: إِذَا عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ عَشْرَ خِصَالٍ: . . . وَلَا يَتْرُكُ الْمَسْحَ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ»[٣]

• **فصل في حكم الرجم للزاني المحصن:**

قال الإمام أحمد: «وَالرَّجْمُ حَقٌّ عَلَىٰ مَنْ زَنَا وَقَدْ أُحْصِنَ إِذَا اعْتَرَفَ أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ رَجَمَتِ الْأَئِمَّةُ الرَّاشِدُونَ»[٤].

وقال بمثله الإمام علي ابن المديني (٢٣٤هـ).

• **فصل في الشهادة بالجنة والنار:**

- قال سفيان الثوري (١٦١هـ): «لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتُ لَكَ حَتَّىٰ لَا تَشْهَدَ

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

لِأَحدٍ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا لِلْعَشَرَةِ الَّذِينَ شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ . . . »[١].

وقال سفيان بن عيينة (١٩٨هـ): «ولا تقطعوا بالشهادة علىٰ مسلم . . . »[٢].

- وقال الإمام أحمد (٢٤١هـ) والإمام ابن المديني (٢٣٤هـ): «وَلَا يَشْهَدُ عَلَىٰ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِعَمَلٍ يَعْمَلُهُ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ يَرْجُو لِلصَّالِحِ، وَيَخَافُ عَلَيْهِ، وَيَخَافُ عَلَىٰ الْمُسِيءِ الْمُذْنِبِ، وَيَرْجُو لَهُ رَحْمَةَ اللَّهِ»[٣].

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة في الشهادة علىٰ المعين، فلا يقطعون له بالجنة ولا بالنار، واستدلوا بأدلة منها: حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ»[٤].

قال سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ: «اجْتَمَعَ الضَّحَّاكُ وَمَيْسَرَةُ وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ، فَأَجْمَعُوا عَلَىٰ أَنَّ الشَّهَادَةَ بِدْعَةٌ، وَالْإِرْجَاءَ بِدْعَةٌ، وَالْبَرَاءَةَ بِدْعَةٌ»[٥].

لكن جوّز بعض العلماء الشهادة لمن استفاض في الأمة الثناء عليه: كعمر بن عبد العزيز، والإمام الحسن البصري، والإمام أحمد بن حنبل، واستدلوا بحديث أنس في الصحيحين، عن النبي ﷺ أنه قال: «مُرَّ بِجَنَازَةٍ فَأُثْنِيَ عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَجَبَتْ، وَجَبَتْ، وَجَبَتْ»، وَمُرَّ

---

(١) تقدم. (٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٩٨)، ومسلم (١١٢).

(٥) أخرجه القاسم بن سلام في الإيمان (٢٢).

بِجَنَازَةٍ فَأُثْنِيَ عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَجَبَتْ، وَجَبَتْ، وَجَبَتْ»، قَالَ عُمَرُ: فِدًىٰ لَكَ أَبِي وَأُمِّي، مُرَّ بِجَنَازَةٍ، فَأُثْنِيَ عَلَيْهَا خَيْرٌ، فَقُلْتَ: «وَجَبَتْ، وَجَبَتْ، وَجَبَتْ»، وَمُرَّ بِجَنَازَةٍ، فَأُثْنِيَ عَلَيْهَا شَرٌّ، فَقُلْتَ: «وَجَبَتْ، وَجَبَتْ، وَجَبَتْ»؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»[١].

وفي حديث عمر رضي الله عنه قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ، شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الجَنَّةَ» فَقُلْنَا: وَثَلاثَةٌ، قَالَ: «وَثَلاثَةٌ» فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ، قَالَ: «وَاثْنَانِ» ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الوَاحِدِ)[٢].

وهذا القول مال إليه شيخ الإسلام[٣]، لكن الصواب -والله أعلم- هو مذهب السلف -كما تقدم- وهو الأحوط.

• فصل فيما ورد عن السلف في ذم أبي حنيفة رحمه الله:

تقدم في عقيدة الإمام ابن المديني (٢٣٤هـ) قوله: «وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَبَا حَنِيفَةَ وَرَأْيَهُ وَالنَّظَرَ فِيهِ فَلَا تَطْمَئِنَّ إِلَيْهِ وَإِلَىٰ مَنْ يَذْهَبُ مَذْهَبَهُ مِمَّنْ يَغْلُو فِي أَمْرِهِ وَيَتَّخِذُهُ إِمَامًا» وهناك غيره من السلف من تكلم فيه، ولكن الجواب علىٰ هذا علىٰ النحو الآتي:

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩).
(٢) أخرجه البخاري (١٣٦٨).
(٣) ينظر لكلامه: جموع الفتاوىٰ (١١/ ٦٥).

- **الجواب الإجمالي :**

أولًا : ما ورد عن السلف من ألفاظ فيمكن إجمالها والجواب عنها علىٰ النحو الآتي :

الأول : ألفاظ فيها تحذير شديد منه وذم أو تبديع ، لكنها لا تدل علىٰ تكفيره ، ولا يصح الاستدلال بها ، وله توجيه معروف ؛ أي : يراد بها المبالغة في الإنكار وتنفير العامة من جهة أو ربما أطلقها علىٰ قول قد تاب منه ، أو أنه تبديع منصرف علىٰ الإرجاء .

الثاني : ألفاظ التكفير فهذه محمولة علىٰ تكفيره بقوله بخلق القرآن ، وهو قد رجع -كما سيأتي- إضافة إلىٰ أن الآثار عنهم لا تصح .

ثانيًا : يجب تقدير الأمور الآتية :

١- أن نعرف أنه كان في بداية أمره يخوض في علم الكلام والجدل ، ثم إنه تاب عن ذلك ، فربما يكون لهذا رواسب تبقىٰ سواء عنده أو عند غيره ممن طعن فيه .

٢- يجب تقدير الظرف والوقت التي قيلت فيه هذه الطعون .

٣- يجب أن نعتقد أن أئمة السلف كانوا موافقين للصواب ، وهم معذورون فيما نسبوا إلىٰ أبي حنيفة من أقوال ، ونقاشنا هنا في مسألة هل يخرج أبي حنيفة من جملة علماء أهل السنة؟ وهذا ما سأبينه - إن شاء اللَّه- .

٤- يجب افتراض احتمال أنه قد ينسب إليه مثالب لا تصح عنه ، ومكذوبة عليه ، فمثلا نقل ابن عدي (٣٦٥هـ) في الكامل أن نعيم بن حماد (٢٢٩هـ) : «كان يضع الحديث فِي تقوية السنة وحكايات عن العلماء فِي ثلب أبي حنيفة

مزورة كذب»[١] . قلت : ومع ذلك لا يجزم بأنه وقع منه الوضع ، قال الذهبي - معلقًا علىٰ ما نسب له- : «مَا أَظُنهُ يضع»[٢] . ثم هو من علماء السنة ثقة في نفسه ، روىٰ عنه البخاري في موضعين من صحيحه ، ولن أتطرق في كلام السلف في تعديله وجرحه ، فليس هذا مقامه ، لكن القصد بيان احتمال الوضع علىٰ أبي حنيقة .

٥- كمنهج علمي يجب مُراعاة ما ورد في الثناء عليه ومقابلته مع ما ورد من الطعون فيه ، ولأهمية ذلك فقد جمعت أقوال الأئمة في الثناء عليه -كما سيأتي قريبًا- .

وأما الجواب التفصيلي ، فهو علىٰ النحو الآتي :

أولًا : أقوال الأئمة في الثناء علىٰ أبي حنيفة ، وهي علىٰ النحو الآتي :

١- قال سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) : «ما مَقَلَت عيني مثل أبي حنيفة»[٣] . وقال : «رحم اللَّه أبا حنيفة ، كان من المصلين ، أعني : أنه كان كثير الصلاة»[٤] .

٢- وقال عبد اللَّه بن المبارك (١٨١هـ) : «كان أَبُو حنيفة آية ، فقال له

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢٥١)، وينظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩/ ٤٧٦)، وقد جاء عن غيره أن القائل هو (أَبُو الْفَتْح الْأَزْدِيّ)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/ ١٦٤)، وجاء أنه الْعَبَّاس بن مُصعب كما في المغني في الضعفاء (٢/ ٧٠٠) .

(٢) المغني في الضعفاء (٢/ ٧٠٠) .

(٣) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٦٠)، وصححه المحقق بشار عواد .

(٤) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٨٢)، قال المحقق : إسناده حسن .

قائل: في الشر يا أبا عَبْد الرَّحْمَن أو في الخير؟ فقال: اسكت يا هذا، فإنه يقال غاية في الشر، وآية في الخير، ثم تلا هذه الآية، ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]»(١). وقال أيضًا: «دخلت الكوفة فسألت عن أفقه أهلها؟ فقيل لي: أبو حنيفة، وسألت عن أزهد أهلها؟ فقيل لي: أبو حنيفة، وسألت عن أورع أهلها؟ فقيل لي: أبو حنيفة -رحمة اللَّه عليه رحمة واسعة-»(٢).

٣- وقال أيضًا: «ما كان أوقر مجلس أبي حنيفة، كان يشبه الفقهاء، وكان حسن السمت، حسن الوجه، حسن الثوب، ولقد كُنا يومًا في مسجد الجامع فوقعت حيّة، فسقطت في حجر أبي حنيفة، وهرب الناس غيره، فما رأيته زاد علىٰ أن نفض الحيّة وجلس مكانه»(٣).

٤- وَقَالَ أيضًا: «أَبُو حَنِيْفَةَ أَفْقَهُ النَّاسِ»(٤).

٥- قال أبو يحيىٰ الحِمَّاني الملقب بَشْمِيْن -من رجال البخاري- (٢٠٢هـ)، يقول: «ما رأيت رجلًا قط خيرًا من أبي حنيفة»(٥).

٦- وقال سهل بن مزاحم المروزي أبو وهب: «بُذلت الدنيا لأبي حنيفة فلم يردها، وضرب عليها بالسياط فلم يقبلها»(٦).

---

(١) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٦١)، وهو خبر صحيح كما قال المحقق.

(٢) كشف الآثار الشريفة في مناقب الإمام أبي حنيفة، لأبي محمد الحارثي (٣٤٠هـ)، (٢-٢٣٧)، (٢٤٩٢).

(٣) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٦١)، وحسنه المحقق بشار عواد.

(٤) سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٣).

(٥) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٦٢).

(٦) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٦٢).

٧- حماد بن زيد (١٧٩هـ)، فعن سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: «سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: وَاللَّهِ إِنِّي لأُحِبُّ أَبَا حَنِيفَةَ لِحُبِّهِ لأَيُّوبَ، وَرَوَىٰ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً»[١].

٧- حُجْر بن عبد الجبار والقاسم بن معن، فعن سليمان بن أبي شيخ، قَال: «حَدَّثَنِي حُجْر بن عبد الجبار، قال: قيل للقاسم بن معن بن عَبْد الرَّحْمَن بن عبد اللَّه بن مسعود: ترضىٰ أن تكون من غلمان أبي حنيفة؟ قال: ما جلس الناس إلىٰ أحد أنفعَ من مجالسة أبي حنيفة، وقال له القاسم: تعال معي إليه، فجاء، فلما جلس إليه لزمه، وقال: ما رأيت مثل هذا، زاد الفرائضي: قال سليمان: وكان أَبُو حنيفة ورعًا سخيًّا»[٢].

٨- عن أَحْمَد بن الصباح، قال: «سمعت الشافعي مُحَمَّد بن إدريس، قال: قيل لمالك بن أنس: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلًا لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهبًا لقام بحجته»[٣]. فهذان علمان هما الشافعي ومالك، والكلام هنا محمول علىٰ المدح وهذا ما فهمه الخطيب البغدادي في التاريخ فقد أدرجه في جملة وسياق الثناء عليه.

٩- ابن جريج (١٥٠هـ) فعن روح بن عبادة، أنه قال: كنت عند ابن جريج - أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز (١٥٠هـ) سنة خمسين، وأتاه موت أبي حنيفة فاسترجع وتوجّع، وقال أيّ علم ذهب؟ قال: ومات فيها

---

(١) أخرجه الصَّيْمَري (٤٣٦هـ) أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص٧٩)، وابن عبد البر (٤٦٣هـ) في الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص١٣٠).

(٢) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٦٢- ٤٦٣)، قال المحقق: رجاله ثقات.

(٣) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٦٣)، قال المحقق: إسناده صحيح.

ابن جريج»[١].

١٠- أيوب السختياني (١٣١هـ) فعن حماد بن زيد، أنه قال: «أردت الحج، فأتيت أيوب - بن أبي تميمة السختياني (١٣١هـ) أودِّعه، فقال: بلغني أن الرجل الصالح فقيه أهل الكوفة، يعني: أبا حنيفة يحج العام فإذا لقيته فأقرئه مني السلام»[٢].

١١- شعبة بن الحجاج (١٦٠هـ) فعن شَبَابَةَ بن سوار أنه قال: «كَانَ شُعْبَة حسن الرأي فِي أَبِي حنيفة، وكان يستنشدُني في أبيات مُسَاور الورّاق:

(إِذَا مَا النَّاسُ يَوْمًا قَايَسُونَا بِآبِدَةٍ مِنَ الْفُتْيَا طَرِيفَةْ)
(رَمَيْنَاهُمْ بِمِقْيَاسٍ مُصِيبٍ صَلِيبٍ مِنْ طَرَازِ أَبِي حَنِيفَةْ)
(إِذَا سَمِعَ الْفَقِيهُ بِهِ وَعَاهُ وَأَثْبَتَهُ بِحِبْرٍ فِىٰ صحيفه»)[٣].

١١- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ (٢٠٤هـ): «النَّاسُ فِي الفِقْهِ عِيَالٌ عَلَىٰ أَبِي حَنِيْفَةَ»[٤]. وقال: «ما رأيت أحدا أفقه من أَبِي حَنِيْفَةَ»[٥]، وله كلام آخر انظره في تاريخ بغداد.

١٢- يزيد بن هارون (٢٠٦هـ) فعن الحسن بن علي، قال: «سمعت يزيد بن هارون، وسأله إنسان، فقال: يا أبا خالد، من أفقه من رأيت؟ قال:

---

(١) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٦٣)، قال المحقق: إسنادها صحيح ورجالها ثقات.

(٢) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٦٣)، قال المحقق: إسناده حسن.

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (٨/ ٢٤١)، وابن عبد البر في الانتقاء (ص١٢٦)، وأورده الذهبي في مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه (ص٢٩)، وفيه زيادة: «كَثِيرَ التَّرَحُّم عَلَيْهِ».

(٤) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٧١)، قال المحقق: إسناده صحيح، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٣).

(٥) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٧١)، قال المحقق: إسناده صحيح.

أَبُو حنيفة»[١].

١٣- أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد (٢١١هـ)، وقد سُئل: أَبُو حنيفة أفقه أو سفيان؟ قال: عبدُ أبي حنيفة أفقه من سفيان»[٢].

١٤- سفيان الثوري (١٦١هـ) فعن مُحَمَّد بن بشر، أنه قال: «كنت أختلف إلىٰ أبي حنيفة، وإلىٰ سفيان، فآتي أبا حنيفة، فيقول لي: من أين جئت؟ فأقول: من عند سفيان، فيقول: لقد جئت من عند رجل لو أن علقمة والأسود حضرا لاحتاجا إلىٰ مثله، فآتي سفيان، فيقول لي: من أين جئت؟ فأقول: من عند أبي حنيفة، فيقول: لقد جئت من عند أفقه أهل الأرض»[٣].

وقال: (كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم ذابًّا عن حرم اللَّه أن تُستحل، يأخذ بما صح عنده من الأحاديث التي كان يحملها الثقات، وبالآخر من فعل رسول اللَّه ﷺ وبما أدرك عليه علماء الكوفة ثم شنع عليه قوم يغفر اللَّه لنا ولهم)[٤].

١٥- عبد اللَّه بن داود الخُرَيْبي -الثقة العابد- (٢١٣هـ) حيث قال: «يجب علىٰ أهل الإسلام أن يدعوا اللَّه لأبي حنيفة في صلاتهم، قال: وذكر حفظه عليهم السنن والفقه»[٥].

---

(١) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٦٨)، قال المحقق: إسناده حسن.

(٢) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٦٨)، قال المحقق: إسناده حسن.

(٣) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٧١)، قال المحقق: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

(٤) المصدر السابق (ص: ١٤٢).

(٥) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٧٢)، قال المحقق: فيه محمد بن سعيد نرجمه المصنف ولم يبين حاله وباقي رجاله ثقات.

١٦- يزيد بن زُرَيْع البصري الثقة (١٨٢هـ) قال علي ابن المديني (٢٣٤هـ): «كان يزيد بن زريع يقول: وذكر أَبَا حنيفة: هيهات، طارت بفُتياه البغال الشُّهب»[(١)].

١٧- يحيىٰ بن سعيد القطان (١٩٨هـ) فعن يحيىٰ بن معين، أنه قال: «سمعت يحيىٰ القطان، يقول: جالسنا، واللَّه، أبا حنيفة وسمعنا منه، وكنت، واللَّه، إذا نظرت إليه عرفت في وجهه أنه يتقي اللَّه ﷻ»[(٢)].

١٨- يَحْيَىٰ بن مَعِين (٢٣٣هـ) حيث قال: «كَانَ أَبُو حنيفة ثقة فِي الحديث»[(٣)]، وقال: «كان أبو حنيفة لا بأْس به»[(٤)]، وقال: «هُوَ عِنْدَنَا من أهل الصِّدْقِ، وَلَمْ يُتَّهَمْ بِالكَذِبِ، وَلَقَدْ ضَرَبَه ابْنُ هُبَيْرَةَ عَلَىٰ القَضَاءِ، فَأَبَىٰ أَنْ يَكُوْنَ قَاضِيًا»[(٥)].

١٩- أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) فعن أبي بكر المروذي قال: سمعت أبا عبد اللَّه يقول: «[لم يصح عندنا أَنَّ أَبَا حنيفة كَانَ يَقُولُ: القُرْآن مخلوق] فقلت: الحمد لله! يا أبا عبد اللَّه هو من العلم بمنزلة، فقال: سبحان اللَّه! هو من العلم والورع والزهد وإيثار الدار الآخرة بمحل، ولقد ضرب بالسياط علىٰ أن يلي القضاء لأبي جعفر المنصور فلم يفعل، فرحمة اللَّه

(١) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٧٥).
(٢) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٨٢)، قال المحقق: إسناده حسن.
(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي (٢٩/ ٤٢٤)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٥)، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، لابن كثير (١/ ٣٧٦).
(٤) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٧٩)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٥).
(٥) المصدر نفسه.

عليه ورضوانه»[١].

٢٠- علي بن المديني (٢٣٤هـ) حيث قال: «أبو حنيفة روىٰ عنه الثوري، وابن المبارك، وحماد بن زيد، وهشيم، ووكيع بن الجراح، وعباد بن العوام، وجعفر بن عون، وهو ثقة لا بأس به»[٢].

٢١- أَبو دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنَ الأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ السِّجِسْتَانِيَّ (٢٧٥هـ) حيث قال: «رَحِمَ اللَّهُ مَالِكًا كَانَ إِمَامًا، رَحِمَ اللَّهُ الشَّافِعِيَّ كَانَ إِمَامًا، رَحِمَ اللَّهُ أَبَا حَنِيفَةَ كَانَ إِمَامًا»[٣].

وكان أبو زرعة قد «حفظ كتب أبي حنيفة في أربعين يومًا، فكان يسردها مثل الماء، ولا يعرف سَنْجة عشرين من سَنْجة خمسة»[٤].

وهناك غيرهم كثير، ولذلك قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ): «الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَوَثَّقُوهُ وَأَثْنَوْا عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنَ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَالَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِيهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، أَكْثَرُ مَا عَابُوا عَلَيْهِ الْإِغْرَاقَ فِي الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِرْجَاءَ وَكَانَ يُقَالُ: يُسْتَدَلُّ عَلَىٰ نَبَاهَةِ الرَّجُلِ مِنَ الْمَاضِينَ بِتَبَايُنِ النَّاسِ فِيه»[٥].

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ) بعد أن سرد أقوال العلماء في الثناء علىٰ أبي حنيفة-: «ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جدًّا فرضي اللَّه تعالىٰ عنه

---

(١) أورده ما بين المعقوفين الخطيب في تاريخ بغداد (١٥/ ٥١٧)، قال المحقق: إسناده صحيح وأوردها كاملًا الصالحي في عقود الجمان (ص: ١٩٣).
(٢) أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٨٣)، (٢١١٢).
(٣) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص٣٢).
(٤) الكمال في أسماء الرجال (٧/ ١٩٥).
(٥) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٨٤).

وأسكنه الفردوس آمين»(١).

ثانيًا: الطعون التي وردت في أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ والجواب عنها، وهي علىٰ النحو الآتي:

المسألة الأولىٰ: تقديم الرأي والقياس علىٰ السنة.

وهذه قد وردت عن السلف في ذلك، بل بعضهم صنف فيه، ولكن أولًا ننظر إلىٰ كلامه، ثم نحكم عليه:

يقول أبو حنيفة -فيما رُوي عنه-: (إني آخذ بكتاب اللَّه إذا وجدته، فلما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول اللَّه ﷺ والآثار الصحاح عنه، التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات، فإذا لم أجد في كتاب اللَّه، ولا سنة رسول اللَّه ﷺ أخذت بقول أصحابه من شئت، وأدع قول من شئت، ثم لا أخرج عن قولهم إلىٰ قول غيرهم، فإذا انتهىٰ الأمر إلىٰ إبراهيم، والشعبي، والحسن، وابن سيرين، وسعيد بن المسيب، -وعدد رجالًا قد اجتهدوا- فلي أن أجتهد كما اجتهدوا)(٢). وهذا لا شك أنه في مسائل الاجتهاد الفقهية، أما في الاعتقاد فالمسألة متوقفة علىٰ الدليل تسليمًا قطعيًّا، ويؤكد ذلك قوله: (إذا جاء الحديث الصحيح الإسناد عن النبي ﷺ أخذنا به ولم نعْدُهُ)(٣)، وأما ما قيل عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه يقدم الرأي فهذا فرية عليه، وتقدم كلام سفيان الثوري: (كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم ذابّا عن حُرم اللَّه أن تستحل،

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٥٢)، وينظر لكلام العلامة المعلمي في تعليقه علىٰ كتاب التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٨١).
(٢) أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الحسين بن علي الصَّيرمي (٤٣٦هـ)، (ص: ٢٤).
(٣) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ١٤٤).

يأخذ بما صح عنده من الأحاديث التي كان يحملها الثقات، وبالآخر من فعل رسول اللَّه ﷺ وبما أدرك عليه علماء الكوفة ثم شنّع عليه قوم يغفر اللَّه لنا ولهم)[١]. وقال شيخ الإسلام: (ومن ظنّ بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين، أنهم يتعمّدون مخالفة الحديث الصحيح؛ لقياسٍ أو غيره فقد أخطأ عليهم، وتكلّم إمّا بظنّ وإمّا بهوىٰ)[٢].

والإشكال في هذه التهمة أنه قد نُسب إلىٰ أبي حنيفة كتاب بعنوان الحيل، وقد جاء عن ابن المبارك ما يدل علىٰ أنه منحول عليه حيث يقول: «من وضع هذا فهو كافر، بانت منه امرأته، وبطل حجه، فقال له خاقان المؤذن: ما وضعه إلا إبليس، قال: الذي وضعه عندي أبلس من إبليس»[٣]

وأمّا ما ورد عن أبي حنيفة من رد للآثار فيجب مراعاة الآتي:

١- فهو بتأويل محتمل.

٢- أنّ عصر أبي حنيفة لم يكتمل التصنيف بجمع السنة؛ ولذلك لم تبلغه كثير من الآثار.

٣- أنه لم يتعمد مخالفة الآثار ولم يعتقد أنها من قول النبي ﷺ أو أنه منسوخ[٤].

---

(١) المصدر السابق (ص: ١٤٢).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٠/ ٣٠٤).

(٣) تاريخ بغداد (١٥/ ٥٥٦).

(٤) حول أسباب مخالفة أحد العلماء لحديث النبي ﷺ راجع كلام ابن تيمية في رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص٩)، وما بعدها.

المسألة الثانية: القول بخلق القرآن.

فهذه لم تثبت، يؤكد ذلك قول الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) فعن أبي بكر المروذي قال: سمعت أبا عبد اللَّه يقول: «لم يصح عندنا أَنَّ أَبَا حنيفة كَانَ يَقُولُ: القُرْآن مخلوق»[(١)]. إضافة لكلام أبي حنيفة، حيث يقول: (والقرآن كلام اللَّه -تعالىٰ- فهو قديم لا ككلامهم، وسمع موسىٰ عليه السلام كلام اللَّه -تعالىٰ- كما في قوله -تعالىٰ-: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء من الآية: ١٦٤])[(٢)].

وقال رحمه الله: (والقرآن كلام اللَّه -تعالىٰ- في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلىٰ الألسن مقروء، وعلىٰ النبي ﷺ مُنزل)[(٣)].

وعلىٰ فرض احتمال ثبوته، فقد ثبت رجوعه عن قوله هذا وتوبته[(٤)].

المسألة الثالثة: الإرجاء.

فهذا ثابت عنه من قوله، وقول أصحابه وأقوال السلف... قال رحمه الله: (والإيمان هو الإقرار والتصديق)[(٥)]. وقال: (الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجَنان)[(٦)]. وقال: (الإيمان لا يزيد ولا ينقص)[(٧)].

ومع ذلك وردت روايتان عن أبي حنيفة فيها إشارة إلىٰ رجوعه عن القول

---

(١) أورده الخطيب في تاريخ بغداد (١٥/ ٥١٧)، قال المحقق: إسناده صحيح.

(٢) الفقه الأكبر (ص: ٢٢).

(٣) المصدر السابق (ص: ٢٠).

(٤) ينظر علىٰ سبيل المثال: ما نقلها أبو بكر البغدادي (وكيع)، (٣٠٦هـ)، في أخبار القضاة (٣/ ١٤٢).

(٥) الفقه الأكبر (ص: ٥٥).

(٦) الوصية مع شرح البابرتي (ص: ٥٨)، ط: دار الفتح.

(٧) المصدر السابق (ص: ٧٢).

بالإرجاء، وهما علىٰ النحو الآتي :

الأولىٰ: يرويها أبو محمد الحارثي السُّندموني البخاري (٣٤٠هـ) بإسناده عن عبد اللَّه بن بكير، قال: جلست إلىٰ أبي حنيفة فعرَّض بذكر الإرجاء، فقلت له: حدثنا عبد اللَّه بن حكيم أنه سمع إبراهيم: «إيّاكم وأهل هذا الرأي المحدث الإرجاء، فسكت فما أعاد علي»[١]. **قلت**: ولكن قد يقال: إن سكوت أبي حنيفة لا يلزم منه أنه رجع عن قوله، ولكن أوردته لاحتماله.

الثانية: ذكرها ابن عبد البر (٤٦٣هـ) في (التمهيد) وهي تشير إلىٰ أن أبا حنيفة قد رجع عن الإرجاء، حيث جاء فيها: (أن حماد بن زيد[٢] قال: كلمت أبا حنيفة في الإرجاء فجعل يقول وأقول، فقلت له: حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال حدثني رجل من أهل الشام عن أبيه ثم ذكر الحديث سواء إلىٰ آخره[٣]... قال حمّاد: فقلت لأبي حنيفة ألا تراه يقول: «أيّ الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان»... ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان... قال:

(١) أخرجها في كتابه كشف الآثار الشريفة في مناقب الإمام أبي حنيفة (١١٤٠).

(٢) وقد تقدم ثناء حماد بن زيد علىٰ أبي حنيفة وهذه إشارة يمكن الاستئناس بها -واللَّه أعلم-.

(٣) وهو حديث عمرو بن عنبسة رضي الله عنه عند أحمد في مسنده (١٧٠٢٧)، وفيه: قال رجل: يا رسول اللَّه، ما الإسلام؟ قال: «أن يسلم قلبك للَّه عز وجل، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك»، قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان»، قال: وما الإيمان؟ قال: «تؤمن باللَّه وملائكته وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت»، قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة»، قال: فما الهجرة؟ قال: «تهجر السوء»، قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «الجهاد»، قال: وما الجهاد؟ قال: «أن تقاتل الكفار إذا لقيتهم»، قال: فأي الجهاد أفضل؟ قال: «من عقر جواده وأهريق دمه»، قال رسول اللَّه ﷺ: «ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلهما: حجة مبرورة أو عمرة».

فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: لا أجيبه وهو يحدثني بهذا عن رسول اللَّه ﷺ. . .)[١].

وممن نفىٰ عن أبي حنيفة الإرجاء أبو الحسين يحيىٰ بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (٥٥٨هـ) حيث يقول[٢]: «وهذه مقالة شنيعة والخطأ فيها ظاهر من قائلها، وأنا أشرّف أبا حنيفة من هذه المقالة؛ لأن اللَّه -سبحانه- جعله إمامًا لخلق كثير من أهل الأرض واللَّه أكرم أن يجعل الناس تابعين في الدين لرجل من أهل النار، ولعله كان يقول بهذا ثم تاب عنه، أو حُكي ذلك عن المرجئة مطلقًا فنسب إليه. . .»[٣].

ومن العلماء أيضًا ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) حيث قال: (والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة رضي الله عنه وإنما هي من الأصحاب، فإنّ غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة! وقد حكىٰ الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد. . .)[٤]. فهذا ما ورد في نفي الإرجاء عن أبي حنيفة أو رجوعه عنه[٥].

---

(١) التمهيد (٩/ ٢٤٧).

(٢) قاله -معلقًا- علىٰ الأثر المروي عن سليمان بن حرب، وفيه: «مر أبو حنيفة بسكران فقال له السكران: يا أبا حنيفة يا مرجئ، فقال له أبو حنيفة: صدقت الذنب مني حين سميتك مؤمنًا مستكمل الإيمان» أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٨٣٨).

(٣) الانتصار في الرد علىٰ المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٧٩٩).

(٤) شرح الطحاوية (٢/ ٤٩٤).

(٥) وقد نصر هذا القول من المعاصرين الشيخ عبد اللَّه بن جبرين رحمه الله ينظر كلامه في: الرياض الندية علىٰ شرح العقيدة الطحاوية (٣/ ٤٤٧- ٤٤٨)، ومحقق كتاب الإيمان الأوسط - ط ابن الجوزي الدكتور علي بن بخيت الزهراني (ص٤٣٦).

وبهذا تكون النتيجة مما سبق علىٰ النحو الآتي :

١- المشهور عند المتقدمين والمتأخرين أنّ أبا حنيفة يقول بالإرجاء وهو منقول بالأسانيد الصحيحة .

٢- تبقىٰ مسألة رجوعه عن الإرجاء محتملة لكن غير مقطوع بها .

وممّا يجب أن يعلم : أن مرجئة الفقهاء ويسمّيهم بعض العلماء مرجئة السنة ، أنهم يختلفون عن المرجئة الغلاة ، وخلافهم مع أهل السنة ليس كله حقيقيًّا ، بل فيه تفصيل ؛ أي : قد يكون لفظيا ، بل ذكر شيخ الاسلام في مواطن أنه في أكثره لفظي صوري ، وهو من بدع الأقوال والأفعال ، لا من بدع العقائد ، وذكر أنه في بعض المسائل حقيقي[1] ، ورجّح الإمام ابن أبي العز في شرحه للطحاوية بأنه صوري (لفظي)[2] وكذلك الذهبي في ترجمة حماد بن أبي سليمان ، حيث قال عن مرجئة الفقهاء : «إِنَّهُم لَا يَعُدُّوْنَ الصَّلاةَ والزَّكَاةَ من الإيمان ، ويقولون : الإِيْمَانُ إِقْرَارٌ باللِّسان ، ويَقِيْنٌ فِي القَلْبِ ، وَالنِّزَاعُ عَلَىٰ هَذَا لَفْظِي -إن شاء اللَّهُ-»[3] ، والصواب في ذلك

(١) ينظر : مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٩٤) ، (٧/ ٢٩٧) ، (٧/ ٥٠٤- ٥٠٥) ، (١٣/ ٣٨- ٣٩) ، الإيمان لابن تيمية (ص٢٣٣) .

(٢) ينظر : شرح ابن أبي العز للطحاوية (٢/ ٥٠٨- ٥٠٦) ، وللاستزادة في تفصيلات المسألة : التنكيل للمعلمي ، دار علم الفوائد (٢/ ٥٥٥- ٥٧٧) ، وشرح الطحاوية للشيخ صالح آل الشيخ (٢/ ٥٢- ٥٩) ، وتعليق الألباني علىٰ الطحاوية (ص : ٦٦- ٦٩) ، [حيث جعل الخلاف حقيقيًّا] ، وابن باز في تعليقه علىٰ شرح الطحاوية -مجموع فتاوىٰ ابن باز (٢/ ٨٣)- [حيث قرر أنه لفظي ومعنوي -حقيقي-] ، وينظر للاستزادة في مسألة الزيادة والنقصان والاستثناء : زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه ، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ، ص (٤٤٧- ٤٤٨) .

(٣) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٣٣) .

-واللَّه أعلم- أنّ من قال: إنه حقيقي، فإنه محقٌّ من جهة أثره الاعتقادي؛ لكون العمل -عمل الجوارح والأركان- ممّا أمر اللَّه بوجوب اعتقاده، ومن قال: إنه صوري فهو محقٌّ من جهة أثره في التكفير، ويتضح الأمر أكثر بذكر التفصيل من وجهين علىٰ النحو الآتي:

الأول: أنه لفظي من حيث أنهم أوجبوا العمل، ولم يتساهلوا فيه، ولم يفتوا بتركه؛ أي: هم متفقون مع أهل السنة علىٰ وقوع حكم الكفر: علىٰ من قال قولًا، أو عمل عملًا، أو اعتقد اعتقادًا، يوجب الكفر، فمن هذه الجهة لم يترتب عليه فساد اعتقاد كغلاة المرجئة، واتفقوا علىٰ أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان وأنه قد يدخل النار وهو مستحقٌّ العذاب دَاخِلٌ تَحْتَ الذَّمِّ وَالْوَعِيدِ.

الوجه الثاني: أنه حقيقي من جهة أنهم خالفوا الجمهور والأدلة الصحيحة الصريحة في مسائل أربع:

الأولىٰ: عدم إدخال العمل في مسمىٰ الإيمان، وهذا خطأ؛ لأن النصوص صريحة في إدخاله، ثم العبد مأمور بأن يعتقد وجوب العمل، إقرارًا وامتثالًا، بمعنىٰ لابد للمؤمن أن يُظهر مُوجب إيمانه ومقتضاه، فهو إذن، تلازم بين الظاهر والباطن، لا انفكاك بينهما؛ أي: يمتنع أن يكون الرجل مؤمنًا بقلبه باللَّه وبرسوله ﷺ ولم يؤدِّ واجبًا ظاهرًا[1].

الثانية: أنهم لا يعتقدون الزيادة والنقصان في الإيمان رغم تكاثر الأدلة.

الثالثة: في مسألة الاستثناء أي قول: (إن شاء اللَّه) يُحرِّمُونه. أما السلف

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٧/ ٦٢١).

فيقولون له حالتان: إحداهما: إذا أريد كمال الإيمان أو مرتبة الإحسان فالاستثناء مشروع؛ لأن فيه تزكية تقتضي القطع بأن اللَّه قبل العمل من العبد، وأنه عَمِل كل الأوامر، وهذا يترتب عليه أيضًا القطع بدخول الجنة[١].

المسألة الرابعة: القول بالسيف والخروج علىٰ الإمام الجائر.

وهذه المسألة كان أبو حنيفة يقول بها، وثبت عن السلف أنهم طعنوا فيه بسببها، ومن ذلك أن الإمام الْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ) قال: «احْتَمَلْنَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَذَا وَعَقَدَ بِأُصْبُعِهِ، وَاحْتَمَلْنَا عَنْهُ كَذَا وَعَقَدَ بِأُصْبُعِهِ الثَّانِيَةِ، وَاحْتَمَلْنَا عَنْهُ كَذَا وَعَقَدَ بِأُصْبُعِهِ الثَّالِثَةِ الْعُيُوبَ حَتَّىٰ جَاءَ السَّيْفُ عَلَىٰ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَلَمَّا جَاءَ السَّيْفُ عَلَىٰ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ لَمْ نَقْدِرْ أَنْ نَحْتَمِلَهُ»[٢]. وجاء عن أبي إسحاق الفزاري أنه قال: (كان أبو حنيفة مرجئًا يرىٰ السيف)[٣].

والتحقيق في هذه المسألة: أن يقال نعم كان أبو حنيفة يقول بالسيف، ولكن رجع عنه؛ وهذا ليس بمستبعد، لأمرين:

الأول: أن أبا حنيفة قد ثبت عنه أنه يقول القول والرأي ثم يرجع عنه إذا رأىٰ الصواب في غيره، قال زفر بن الهذيل (١٥٨هـ): «كُنَّا نَخْتَلِف إِلَىٰ أبي حنيفَة ومعنا أَبُو يُوسُف وَمُحَمّد بن الْحسن فَكُنَّا نكتب عَنهُ، فَقَالَ يَوْمًا أَبُو حنيفَة لأبي يُوسُف: وَيحك يَا يَعْقُوب لَا تكْتب كل مَا تسمع مني، فَإِنِّي قد

---

(١) دل عليه قوله -تعالىٰ-: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢]، وجاء عن ابن مسعود بسند صحيح عند أبي عبيد للقاسم بن سلام في كتاب الإيمان [(١٠)، (ص: ٣٥- ٣٦)] أنه جاء إليه رجل فقال: بينا نحن نسير إذ لقينا ركبًا، فقلنا: من أنتم؟ فقالوا نحن المؤمنون! فقال: أَوَلا قالوا: إنا من أهل الجنة؟!.

(٢) السنة لعبد اللَّه بن أحمد (١/ ١٨٥)، (٢٤٢).

(٣) السنة لعبد اللَّه بن أحمد (٣٦٨)، (١/ ٢١٨).

أرىٰ الرَّأْي الْيَوْم وأتركه غَدا وَأرىٰ الرَّأْي غَدا وأتركه بعد غَد»[١] . وهذا من حسن قصده رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

الأمر الثاني: أنه روي عنه ما يؤكد موافقته للأدلة وإجماع السلف في السمع والطاعة وعدم الخروج بالسيف، فعن أبي مطيع البلخي أن أبا حنيفة قال: (وكن مع الفئة العادلة والسلطان الجائر . . .)[٢] وإن كان أبو مطيع البلخي هذا ضعيفا عند المحدثين، ولكن قوله مقبول للأسباب الآتية:

الأول: لأنه روىٰ عنه أصحابه ما يؤكد ذلك، فتكون شاهدة له، ومن أشهرهم الطحاوي (٣٢١هـ) فقد نص علىٰ أنه يقرر عقيدة أبي حنيفة وصاحبيه[٣]، وفي هذه المسألة قال: (ولا نرىٰ الخروج علىٰ أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزعُ يدًا من طاعتهم، ونرىٰ طاعتهم من طاعة اللَّه عَزَّوَجَلَّ فريضة، ما لم يأمروا بمعصية وندعو لهم بالصلاح والمعافاة)[٤]، وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ونرىٰ الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلىٰ من مات منهم)[٥].

- ومن نقل عن أبي حنيفة ونص علىٰ قوله بعدم الخروج علىٰ الإمام الفاسق: أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) حيث قال: (وإذا فسق الإمام يجب الدعاء له بالتوبة، ولا يجوز الخروج عليه، وهذا مروي عن أبي حنيفة . . .)[٦].

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٥٠٤)، (٢٤٦١).
(٢) الفقه الأكبر - الأبسط-، دراسة وشرح، د. محمد الخميس (ص: ٣٩٢).
(٣) ينظر: العقيدة مع الشرح (٢/ ٥٢٩).
(٤) الطحاوية بتعليق الألباني (ص: ٧٧- ٧٩).
(٥) المصدر السابق (ص: ٧٤).
(٦) أصول الدين (ص: ١٩٨).

فهذا يؤكد صحة ما جاء في الفقه الأبسط عن أبي حنيفة.

السبب الثاني: أنه موافق لنصوص الكتاب والسنة والإجماع علىٰ عدم الخروج علىٰ الإمام الفاسق -كما تقدم-، وموافق لإجماع الأحناف، نقله منهم: أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) حيث قال: (الإمام إذا جار أو فسق لا ينعزل عند أصحاب أبي حنيفة بأجمعهم، وهو المذهب المرضي)(١).

وكذلك ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) حيث يقول: (وقد دلت نصوص الكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير الحرب، وعامل الصدقة يطاع في مواضع الاجتهاد، المطاعون في مواضع الاجتهاد وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلاف، أعظم من أمر المسائل الجزئية)(٢).

السبب الثالث: أن هذا ما سار عليه أصحابه الأحناف، منهم: السرخسي (٤٨٣هـ)، حيث يقول: (فإن كان المسلمون مجتمعين علىٰ واحد، وكانوا آمنين به، والسبيل آمنة فخرج عليه طائفة من المسلمين، فحينئذ يجب علىٰ من يقوىٰ علىٰ القتال أن يقاتل مع إمام المسلمين الخارجين لقوله -تعالىٰ-: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، والأمر حقيقة للوجوب، ولأن الخارجين قصدوا أذىٰ المسلمين وإماطة الأذىٰ من أبواب الدين، وخروجهم معصية، ففي

(١) أصول الدين (ص: ١٩٦).
(٢) شرح الطحاوية (٢/ ٥٣٤- ٥٣٥).

القيام بقتالهم نهي عن المنكر وهو فرض. . .)[١].

وقال التفتازاني (٧٩٣هـ): (ويجب طاعة الإمام ما لم يخالف حكم الشرع سواء كان عادلًا أو جائرًا)[٢].

وقال ابن الهُمام (٨٦١هـ): (ويجب طاعة الإمام عادلًا كان أو فاجرًا، إذا لم يخالف الشرع)[٣]، وقال: (عند الحنفية ليست العدالة شرطا للصحة [أي: صحة الولاية] فيصح تقليد الفاسق)[٤]. فكيف يُخرج عليه، وهو قد صحت إمامته وقرروا وجوب طاعته؟!.

لكن مع ذلك قد يُشكِل على ما سبق ما نُقل عن أبي حنيفة أنه أيّد وناصر محمد بن عبد اللَّه (النفس الزكية) وأخيه إبراهيم في خروجهما علىٰ الخليفة المنصور[٥]، دون أن يُشارك هو فعليًّا، وبما ذكره إبراهيم الجصاص -المعتزلي- عن أبي حنيفة-، وأن مذهبه قتال أئمة الجور[٦]، وهذا -في نظري- خطأ مخالف للصواب؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- أنه يخالف ما نُقل عن أبي حنيفة وأصحابه الذين بعضهم نقلوا الإجماع في عدم الخروج علىٰ الإمام الفاسق -كما تقدم-.

(١) المبسوط للسرخسي (١٠/ ١٢٤).
(٢) شرح المقاصد، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة (٥/ ٢٣٣)، ط عالم الكتب.
(٣) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة مع شرحه المسامرة (ص: ٣٢٨).
(٤) المصدر السابق (ص: ٣٢٢).
(٥) ينظر: تاريخ بغداد (١٥/ ٤٥٠)، والانتقاء لابن عبد البر (ص: ٣٦٠)، ومناقب أبي حنيفة وصاحبيه، الذهبي (ص: ٢٥).
(٦) ينظر: أحكام القرآن (١/ ٨٥).

٢- ثم إن أبا حنيفة في وقت خروج محمد (النفس الزكية) وأخيه إبراهيم قد قارب السبعين عامًا، وقبله عاصر وشاهد آثار الخروج ونتائجه الخطيرة، كما وقع في خروج (زيد بن علي) أيّام هشام بن عبد الملك، ثم بعد ذلك خروج العباسيين الذي تسبب بمقتل آلاف المسلمين، وضعف الدولة، وخروج أجزاء من البلاد عن سلطة الخلافة: كالمغرب الأقصىٰ والأندلس. يُضاف إلىٰ ذلك النصوص الصريحة من النبي ﷺ وكلام الصحابة والسلف في منع ذلك... كيف يغيب عنه كل هذا، وقد بلغ النضج العلمي ولا يَعتبر؟! ويؤكد ذلك ما في الفقرة الآتية.

٣- أن هذا يخالف ما نُقل عن أبي حنيفة من حسن الامتثال لأمر السلطان، والتعبد بذلك سرا بالسمع، واجتناب الفتن، ومن ذلك:

أولًا: أنه بلغ القاضي محمد بن أبي ليلىٰ أن أبا حنيفة يعترض علىٰ أحكامه، (فسيّر إلىٰ والي الكوفة، وقال: هاهنا شاب يقال له: أبو حنيفة يعارضني في أحكامي، ويفتي بخلاف حكمي، ويشنِّع عليَّ بالخطأ، فأريد أن تزجره عن ذلك. فبعث إليه الوالي، ومنعه من الفتوىٰ. فيقال: إن ابنته سألته عن مسألة، فقال لها: سلي أخاك حمّادًا؛ فإن الأمير منعني من الفتوىٰ. وهذه من مناقب أبي حنيفة رضي الله عنه، وحسنِ تمسكه بامتثال إشارة ولي الأمر). قال ابن خلكان (٦٨١هـ) معلقًا علىٰ القصة: (وهذه الحكاية معدودة في مناقب أبي حنيفة وحسن تمسكه بامتثال إشارة رب الأمر، فإن إجابته طاعة، **حتىٰ إنه أطاعه في السرّ**، ولم يرد علىٰ ابنته جوابا، **وهذا غاية ما يكون من امتثال الأمر**)[1].

---

(١) وفيات الأعيان (٤/ ١٨٠)، والقصة أخرجها ابن أبي العوام (٣٣٥هـ) في فضائل =

ثانيًا: نُقل عنه في حبسه الأخير الذي مات فيه أنه لما «سُجِنَ، دَفَعَهُ إِلَىٰ حُمَيْدٍ الطُّوسِيُّ شُرْطِيَّهُ، فَأَرَادَ أَنْ يُؤْذِيَهُ، فَقَالَ: يَا شَيْخُ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يَدْفَعُ إِلَيَّ الرَّجُلَ، وَيَقُولُ لِي: اقْتُلْهُ، أَوِ اقْطَعْهُ، أَوِ اضْرِبْهُ، وَلا عِلْمَ لِي بِقِصَّتِهِ؟ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هَلْ يَأْمُرُكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَمْرٍ قَدْ وَجَبَ، أَوْ بِأَمْرٍ لَمْ يَجِبْ؟ قَالَ: بَلْ بِمَا قَدْ وَجَبَ، قَالَ: فَإِذَا أَمَرَكَ بِقَتْلٍ وَاجِبٍ، أَوْ ضَرْبٍ مُتَعَيِّنٍ فَبَادِرْ إِلَيْهِ، فَإِنَّكَ مَأْجُورٌ فِي ذَلِكَ»[1]. فهنا أمره بطاعة الأمير وأن له أجرا في ذلك، فهذه إشارة يُستأنس بها تشهد لما تقدم -واللَّه أعلم-.

ثالثًا: أن السرخسي (٤٨٣هـ) نقل عن أبي حنيفة قوله: (اعلم أن الفتنة إذا وقعت بين المسلمين فالواجب علىٰ كل مسلم أن يعتزل الفتنة، ويقعد في بيته)[2]. كل هذه إشارات مع نصوص وحقائق تؤكد أن أبا حنيفة تراجع عن قوله السابق[3].

رابعًا: أنه رأىٰ خطر الخوارج وعايشهم، وكان منابذا لهم، وهذا يؤكد استبعاد قوله الخروج بالسيف علىٰ الإمام الجائر، فقد جاء في تاريخ ابن معين أنه قال: «دخل الْخَوَارِج مَسْجِد الْكُوفَة وَأَبُو حنيفَة وَأَصْحَابه جُلُوس فَقَالَ أَبُو حنيفَة: لَا تَبْرَحُوا، فَجَاءُوا حَتَّىٰ وقفُوا عَلَيْهِم، فَقَالُوا لَهُم: مَا أَنْتُم؟ فَقَالَ أَبُو حنيفَة: فَنحْن مستجيرون، فَقَالَ أَمِير الْخَوَارِج: دعوهم

= أبي حنيفة (ص١٢١)، وينظر: الوافي بالوفيات (٣/ ١٨٥)، التاريخ المعتبر في أنباء من غبر (٣/ ١٤٨).

(١) مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي (ص٢٦).

(٢) المبسوط (١٠/ ١٢٤).

(٣) ينظر للاستزادة: مناهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية، د. إبراهيم أمين الجاف الشهرزري البغدادي (ص: ٥٧٨- ٥٨٦).

وأبلغوهم واقرؤوا عَلَيْهِم الْقُرْآن، فقرؤوا عَلَيْهِم وأبلغوهم مأمنهم»[١].

٤- أن القول بأن أبا حنيفة شارك محمد بن عبد اللَّه (النفس الزكية) في خروجه علىٰ الخليفة المنصور، أو أنه لم يرجع عن قوله في الخروج علىٰ الظلمة - غير صحيح؛ لأن النفس الزكية وأخوه كما هو معلوم انتهىٰ أمرهما سنة (١٤٥هـ) وأبو حنيفة مات سنة (١٥٠هـ) أي عاش بعدهما خمس سنين، وقد عُلم من حال المنصور وحزمه في مثل هذه الأمور[٢] أنه لو ثبت عنده أن أبا حنيفة كان مناصرًا لهما؛ لما تهاون معه وأمهله تلك السنين، ثم أيضًا كيف يعرض عليه الخليفة بعد خمس سنين أن يتولىٰ القضاء ويلح عليه في ذلك؟![٣].

٥- أما الاستدلال بكلام (أحمد بن علي الجصاص -المعتزلي، الحنفي-) الذي ذكر أن مذهب أبي حنيفة قتال الظلمة وأئمة الجور[٤] فهذا مردود؛ لأنه علىٰ بدعة الاعتزال، ومن أصولهم الخمسة الخروج علىٰ أئمة الجور، فكيف يُقبل نقله وروايته فيما يخص بدعته؟!.

هذا ما تيسر واللَّه أعلم.

انتهىٰ الكتاب وصلىٰ اللَّه علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

* * *

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٤٠٧)، (١٩٨٢).
(٢) كقتله لعمه (عبد اللَّه بن علي) -بعدما خرج عليه- رغم توبته وانكساره وشفاعة أعمامه له.
(٣) ينظر تفاصيل ذلك في: تاريخ خليفة بن خياط (ص: ٤٢٢)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ١٧١)، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه (ص: ٢٦).
(٤) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (١/ ٨٥).

فهرس الموضوعات

❊ ❊ ❊